

دفاع عن القرآن الكريم

أصالة الإعراب ودلالته على المعانى
فى القرآن الكريم واللغة العربية

الدكتور

محمد حسن حسن جبل

أستاذ أصول اللغة بجامعة الأزهر

(العميد الأسبق لكلية اللغة العربية بالمنصورة)

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع ٣١١٥ / ٢٠٠٠

البربري للطباعة الحديثة
بسيون-غربية ت : ٢٧٤٢٣٧٥



مقدمة الطبعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلاة الله وسلامه على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه .

وبعد . فهذه هي الطبعة الثانية من كتاب (دفاع عن القرآن الكريم : أصالة الإعراب ودلالته على المعانى فى القرآن الكريم واللغة العربية) .
وهي طبعة نُقِّحَتْ وزِيدت فى مواضع كثيرة .

أسأل الله سبحانه أن يتقبل هذا العمل قبولاً حسناً . وأن يُلقَى القبول الحسن على ما فيه من صواب . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه . اللهم آمين .

طنطا فى ٢٣ من شعبان سنة ١٤٢٠هـ .

١ من ديسمبر سنة ١٩٩٩م

أ . د . محمد حسن حسن جيل

أستاذ أصول اللغة بجامعة الأزهر

والعميد الأسبق لكلية اللغة العربية بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم :

الحمد لله رب العالمين ، وصلاة الله وسلامه على خير خلقه سيدنا محمد ،
وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان .

وبعد ...

فإن الهجوم على القوام الثقافي للإسلام والمسلمين في العالم يشغل جبهات
كثيرة . من أخطر ما يتخذ العربية - لغة هذا الدين - هدفاً له ، فيوجه الطعن
إليها ، مدركاً أن زعزعة أيّ من ثوابت اللغة العربية : أصالة ألفاظها أو معانيها ،
أو خصائصها = يُخلّ بأساس الاحتجاج بنصوص مصادر التشريع الإسلامى :
القرآن ، والسنة ، والآثار الشارحة لهما ؛ وبسند الاستنباط منها ، ويجعل العربية
نفسها في متناول ذوى الأهواء .

وإذا كانت بعض تلك الهجمات اللغوية تبدو كأنها تنصب على الجانب
التاريخي أو الفني فحسب - كالطعن في أصالة العربية وتاريخها بادعاء أنها
فرع من شجرة اللغات الهندية الأوروبية - كما زعم لويس عوض ، أو في أصالة
أهم روافدها القديمة : الشعر الجاهلي - كما زعم بعض المستشرقين وردّد بعض
العرب زعمهم ، أو في قدرتها على التعبير عن العصر ، وكالقول برمزية
ألفاظها بالنسبة لمعانيها - لا تعبيرها عنها - كما يشيع الآن تقليدًا لقول الغربيين
عن لغاتهم ، وكجدد أصالة إعرابها ودلالته على المعانى التركيبية فيها - كما
سنرى وندرس بعد قليل ... إذا كان بعض الهجمات فعل ذلك فإن بعضاً آخر
اختصر الطريق إلى الهدف ووجه قذائفه إلى القرآن الكريم مباشرة وصراحة -
كما سنرى .

وموضوع هذا الكتاب الذى نقدم له هو مواجهة دعوى من هذا النوع
الأخير ...

الدعوى هى عدم أصالة الإعراب^(١) فى القرآن الكريم : بمعنى أن
الإعراب أمرٌ مستحدث لم يكن موجودا فى اللغة العربية حتى القرن السابع
الميلادى (الموافق للقرن الأول الهجرى الذى نزل فيه القرآن الكريم) . ثم
اخترعه العلماء فى القرن الثامن الميلادى (الثانى الهجرى) ، وقد صرح بعض
أصحاب الدعوى بأن القرآن نفسه كان فى أول أمره غير معرب أيضا ، ثم لما
(اخترع) النحاة الإعراب حَذَوْا لغة القرآن عليه - أى طبقوا الإعراب فى
النص القرآنى .

وزعمهم هذا يعنى أن النص القرآنى تعرض للتدخل البشرى فى صياغته .
وهذا عبث - وباب لكل عبث - بمقدسات الإسلام .

إن هذا الزعم وما يبنى عليه هو فى الحقيقة تعبير عن عقيدة الذين ينكرون
أن القرآن كلامُ الله ويدَّعون أنه كلام بشر ، يتسللون إلى دعم عقيدتهم تلك بهذا
المدخل ليختلوا محدودى الثقافة الإسلامية ويتصيدوهم . وقد زعموا هذا الزعم
نفسه بالنسبة للنتاج اللغوى العربى السابق للقرن الثانى الهجرى ، فادَّعَوْا أن
النحاة كَرُّوا عليه بالضبط الإعرابى بعد أن كان غير مُعَرَّب .

وهناك فرع مهم لجحد أصالة الإعراب فى اللغة العربية هو جحد دلالة
الإعراب على المعانى فى اللغة العربية ، وفى القرآن الكريم أيضا .

(١) الإعراب هو الإبانة عن المعنى التركيبى للكلام بعلامات صوتية تلتحق أواخر الكلم . فإذا
قلنا رفع الرجل العلم فإن وضع الضمة على آخر لفظ "العلم" والفتحة على آخر لفظ "الرجل"
يتحصل منه أن العلم هو الذى رفع قدر الرجل ، فى حين أن ضم لام " الرجل " وفتح ميم
" العلم " يتحصل منه أن "الرجل" هو الذى رفع قدر "العلم" . وهكذا . وانظر الفصل السادس
من الباب الثانى، والبابين الثالث والرابع، والفصل الأول من الخامس فى هذا الكتاب .

وهناك فروع أخرى ولدتها دعوى عدم أصالة الإعراب فى اللغة العربية .
ستتضح بعد .

ومواجهة هذا الكتاب للدعوى المذكورة وفروعها هى مواجهة علمية
(بالحقائق التاريخية) ، وفنية (أى تطبيقية) بالدرجة الأولى ، فليس فيها من
الحجاج الجدلى إلا القدرُ الضرورى والقريب الذى يمهد للمواجهة العلمية
التطبيقية .

وهذا المنهج العلمى التطبيقى هو الذى نؤمن أنه يودى إلى كشف الحقائق
والإقناع بها من أقرب طريق . نعى إقناع من يحترم الحقائق العلمية ، ولديه
استعداد للاقتناع بها . أما الذين استعبدتهم التعصب فليسوا من هَمْنَا ، لأن سُبُل
وصول الحقائق العلمية إلى قلوبهم تزحمت عقبات نسفها من حق أنفسهم عليهم .

وقد قُسمَ الكتاب قسمين :

فى الأول عرضنا الادعاءات الجادة لأصالة الإعراب فى العربية وفى
القرآن الكريم ، ولجوى الإعراب فى إفادة المعانى فيهما . وكذلك الادعاء الجاحد
لأصالة الشعر الجاهلى وجودًا أو صياغة - من حيث إن الشعر الجاهلى هو أهم
مواد النتاج اللغوى الجاهلى التى استنبطت منها ومن القرآن الكريم قواعد النحو
(التى هى قواعد الإعراب) . وقد عرضنا الادعاءات معزوة لأصحابها ،
ومصحوبة بأدلتهم التى أقاموا عليها تلك الادعاءات .

أما القسم الثانى فخصصناه للرد على تلك الادعاءات بمناقشتها نظرياً أولاً
، ثم بإثبات أصالة دلالة الإعراب على المعانى فى العربية وفى القرآن الكريم -
وذلك مع الحرص على مواجهة كلِّ الدعاوى الفرعية والمسائل الدبائية مواجهة
علمية . فخرج هذا القسم فى خمسة أبواب فيها عشرون فصلاً - (تفصيلها فى
ثبوت المحتويات) تضاف إليها خاتمة بأهم الاستخلاصات .

إيضاح : هذه أول نشرة لهذا الكتاب ، وقد سبقتها طبعة خاصة هُذبت
ووسّعت كثيراً بهذه النشرة .

أسأل الله العليّ القدير أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يُلقى
القبول الحسن على ما فيه من صواب ، ويقيض لما فيه من خطأ من يقومه .
وهو سبحانه ولى التوفيق .

طنطا في ٧ من شوال ١٤١٨ هـ ٤ من فبراير ١٩٩٨ م

القسم الأول

الادعاءات وأدلتها

أولاً : الادعاءات

خلاصة ادعاءات جاحدى أصالة الإعراب وجدواه من المستشرقين مايلي:

١ - أ - أن الضبط الإعرابى لم يكن موجودا إبان القرن السابع الميلادى^(١) - أى على عهد رسول الله ﷺ^(٢)

ومعنى هذا الإدعاء أن القرآن الكريم كان يُنطَق خالياً من الضبط الإعرابى، وأن الشعر العربى الذى ثبت يقيناً أنه كان متداولاً فى ذلك القرن كان يُنطَقُ غير مُعَرَّبٍ كذلك. سواءً من ذلك الشعر ما كان مروياً عن شعراء العصر الجاهلى، وما كان نتاج شعراء ذلك القرن السابع الميلادى نفسه. وينطبق هذا على ماكان متداولاً من النثر والأحاديث فى ذلك القرن من باب أولى .

ب - وهذا الذى يُستخلص من ادعاء خلو عربية القرن السابع الميلادى من الإعراب = (وهو خلو القرآن الكريم نفسه من الإعراب) صرح به بعض

(١) يؤخذ من كتابات اللغويين العرب المتبعين لجهود المستشرقين بلغاتهم أن ممن ادعى هذا الادعاء كارل فوللرز، وفستشتاين (د. رمضان عبد التواب - فصول فى فقه العربية ٣٧٧ - ٣٧٨ ، ٣٨١) وفيشر وشبيبتالر ، وهانز فير ، وف . ديم (د. عبد الفتاح البركاوى - مقال فى حولى كلية اللغة العربية بالقاهرة ٢٤ سنة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م ص ٥٣٢ - ٥٣٣) .

(٢) ولد النبى ﷺ فى ما يوافق سنة ٥٧١ م ، وبُعِثَ فى ما يوافق سنة ٦١١ م وهاجر فى مايو/أفريل ٦٢٢ م وهذه السنة الأخيرة توافق بدء التاريخ الهجرى . فالقرن السابع الميلادى يسبق القرن الأول الهجرى بنحو ٢٠ سنة أى أنه يطابقه فى نحو ٨٠ سنة . ومن هنا فالقرنان السابع الميلادى والأول الهجرى متوازيان تقريباً ، ويمكن أن نعدّهما متوافقين . وقد استمر التوازى والتوافق إلى الآن . فالقرن الرابع عشر الهجرى الذى انتهى منذ ثمانى عشرة سنة وافق القرن العشرين الذى سينتهى بعد ثلاث سنوات . وسرُّ تحرك التوازى بحيث صار القرن الهجرى هو السابق أن السنة الهجرية قمرية أيامها تقل عن السنة الميلادية (الشمسية) أحد عشر يوماً . فدورة السنة الهجرية أسرع .

المستشرقين ، فذكروا أن القرآن الكريم كان فى أول الأمر خاليا من الضبط الإعرابى ، وأنه كُتِبَ باللهجة الشعبية (أى غير المُعَرَّبَة) التى كانت سائدة فى مكة أو فى الحجاز (١) .

ج - وقد أكملوا تلك الادعاءات بادعاء آخر هو أن القواعد الإعرابية التى تم كشفها - وهم يقولون (اختراعها) - فى القرن الثانى الهجرى (الثامن الميلادى) ، قد طُبِّقَت - بعد (اختراعها) على نص القرآن الكريم . وقد عللوا ذلك التطبيق المتأخر (حسب زعمهم) بأن العرب والمسلمين الأول كانوا يعدون اللغة العربية البدوية نموذجا للنطق الصحيح ، فلم يستسيغوا أن تُرَتَّل كلمة الله بلغة أقل من مستوى اللغة النموذجية (٢) .

د - والادعاء السابق يحمل فى طياته ادعاء آخر هو أن نص القرآن الكريم أُدْخِلَت عليه تعديلات فى القرن الثانى الهجرى (الثامن الميلادى) أو مابعد فى صورة تطبيق العلامات الإعرابية عليه - حيث قيل إن العلماء فى العواصم الإسلامية : الكوفة والبصرة والمدينة ومكة - نشطوا لجمع الشعر من البوادرى المجاورة ودراسته ، " ثم اتَّخَذَت المادة التى جُمِعت بهذه الطريقة أساسا للعربية النموذجية التى ابتدعها النحويون ، ثم حُذِيت لغة القرآن على نمطها " (٣)

(١) ممن صرح بذلك الادعاء كارل فوللرز ، وباول كاله (دراسات فى فقه اللغة - محمد الأنطاكى ٢٤٩ ، فصول فى فقه العربية د. رمضان ٣٧٧ - ٣٧٨) وطبيعى أن يُنسب ذلك الرأى أيضا إلى كل من أنكر وجود الإعراب فى العربية فى عصر نزول القرآن .

(٢) نسب ذلك صراحة إلى فوللرز ، وكاله - ينظر المرجعان السابقان . ومن حقنا أن نلاحظ اعترافهم الضمنى بأن الإعراب كان متحققا فى العربية البدوية النموذجية .

(٣) هذا كلام باول كاله ينظر فصول فى فقه العربية ٣٧٨ . وهنا أيضا من حقنا أن نلاحظ اعترافهم بأن شعر البوادرى العربية كان هو المعين الذى استقى منه العلماء قواعد العربية النموذجية أى أنه كان معربا .

والعجب أن باول كاله - صاحب هذا الكلام - يضيف قائلا "ومع ذلك لم تُغَيَّر كتابة المصحف ، بل ابتدعت طريقة تضاف فيها علامات مختلفة إلى النص لضمان صحة القراءة" ^(١) ولولا أن باول كاله هذا يصرح بأن " العربية النموذجية " ابتدعها النحويون ، ثم يصرح بأن لغة القرآن " حذيت " على نمط العربية النموذجية - التي (ابتدعت) بعد نزول القرآن ببضعة عشر عقدا من السنين - حسب ما يستخلص من قوله هذا ، ولولا التعبير بعبارة (حذيت) وهي عبارة قد تعنى " إعادة الصياغة " - لولا ذلك كله لقلنا إن باول كاله إنما يتكلم هنا عن وضع رموز الحركات على كلمات المصحف على يد أبى الأسود (ت ٦٩هـ) أولا - وهي عملية قصد بها تعريف الأعاجم وأشباههم - بواسطة تلك الرموز المكتوبة - بهيئة نطق القرآن الكريم نطقا صحيحا حسب الأداء الفصحى للعربية ، وهو الأداء الذى كان معروفا وملتزما منذ العصر الجاهلى ، ووصلنا بما فيه من التزام الإعراب فى صورة الشعر الجاهلى والخطب والحكم والأمثال الجاهلية .

٢ - هناك من أولئك المستشرقين من صرح بأن لغة الشعر - المتمثلة فى الشعر الجاهلى = مصنوعة أى مزورة ^(٢) بمعنى أن الشعر - الجاهلى لم يكن على هذا الاتزان الذى عرفناه به ، ولم يكن مقيدا بالضبط الإعرابى على ما عرفناه به ، بل إن الادعاء يسمح بأن ألفاظه وعباراته تعرضت للتغيير . والذى يهمنا الآن هو ما يخص الضبط الإعرابى ، ذلك أن الضبط الإعرابى الذى كان ملتزما فى الشعر الجاهلى كما وصل إلينا ، وكان ذا أثر بالغ فى وزن ذلك الشعر وقوافيه = كان (ذلك الضبط) أحد الروافد الأساسية للقواعد الإعرابية التى

(١) نفسه ٣٧٨ - ٣٧٩ .

(٢) من هؤلاء فوللرز ، وفنتششتاين (فصول فى فقه العربية ٣٧٧ - ٣٧٨ ، ٣٨١ .

وضعها النحاة بدءاً من أبى الأسود (٦٩هـ) حتى سيبويه (١٨٠هـ) ، إذ كانوا يستنبطون تلك القواعد من استقرار الضوابط الإعرابية الملتزمة فى الشعر وفى القرآن الكريم ، وفى كلام العرب .

فالقائلون بأن لغة شعر الجاهلية مصنوعة يرمون بادعائهم هذا إلى إهدار أهم مصادر الضوابط الإعرابية ، ليقال بعد ذلك إن هذه الضوابط (الأداء المعرب وقواعده) = مختلفة أو مقتبسة من لغة أخرى ، أو ما إلى ذلك .

٣ - ومن الطبيعى كذلك أن يدعى بعضهم أن الضوابط الإعرابية التى يطالب المتحدث بالعربية الفصحى بالالتزام بها = هى عديمة الجدوى - أى لا دلالة لها فى الكلام^(١) وهذا الادعاء ينسجم مع الادعاء بأن الضوابط ليس لها أصل فى اللغة العربية ، وإنما اخترعها النحاة اختراعاً - على ما مر بنا الآن ، بل إن الادعاء الأخير قد يتخذ أصحاب الادعاء الأول بفروعه دريئة يغرون بها المتعجلين .

٤ - أهم لغوى عربى فى العصر الحديث اتخذ موقفاً مماثلاً لموقف أولئك المستشرقين - من حيث جحد أصالة الإعراب ودلالة ضوابطه على المعانى - هو الدكتور إبراهيم أنيس (ت ١٩٧٨م) . فقد كتب فى المسألتين تسعا وسبعين صفحة حشدها بالاجتهادات التى تفكر إلى الأساس العلمى^(٢) . ثم انتهى إلى

(١) قال بهذا فتششتاين . ينظر فصول فى فقه العربية د. رمضان عبد التواب ٣٨١ .

(٢) الصفحات المذكورة هى فى كتابه " من أسرار اللغة " ط. ٧ ص ١٩٨ - ٢٧٤ . وفى كتابه " فى اللهجات العربية " ص ٨٤ - ٨٥ . ومما فى الأول :

أ - القول بعدم دلالة الحركات الإعرابية على المعانى (ص ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ،

٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٨) وقد سبقه فتششتاين به (كما فى رقم ٣ من

الادعاءات حسب ما ذكرناها هنا) .

مقاله قطرب (تلميذ لسيبويه ت ٢٠٧هـ) من أن حركات أواخر الكلم فى الشعر (الجاهلى وغيره) إنما هى حركات للتخلص من التقاء الساكنين^(١) ، لأن (اللفظ)

=ب - التهوين من قيمة آراء المستشرقين الذين أثبتوا آثارا للإعراب فى اللغات السامية (ص ٢١٢ - ٢١٦) ، لأن ذلك يؤصل وجود الإعراب فى العربية، وينقض مقولة جدد هذه الأصالة .

ج- لتهوين من قيمة الميزة التى يتيحها وجود الإعراب فى العربية وهى إمكانية تحريك عناصر الجملة (كلماتها) تقدما أو تأخيرا (ص ٢٤٣ وما بعدها) . وذلك لتهيئة المجال للقول بعدم أصالة الإعراب فى العربية ، وعدم جدواه فيها .

^(١) نص ما قاله قطرب حسب ما جاء فى الإيضاح للزجاجى ص ٧٠-٧١ " لم يُعرب الكلام للدلالة على المعانى ، والفرق بين بعضها وبعض ، لأننا نجد فى كلامهم أسماء متفقة فى الإعراب مختلفة المعانى وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعانى . فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إن زيدا أخوك ولعل زيدا أخوك وكأن زيدا أخوك . اتفق إعرابه واختلف معناه . ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قائما ، وما زيد قائم ، اختلف إعرابه واتفق معناه . ومثله : ما رأيته منذ يومين ، ومنذ يومان ، ولا مالَ عندك ولا مالَ عندك ، وما فى الدار أحدٌ إلا زيدٌ وما فى الدار أحدٌ إلا زيداً . ومثله : إن القوم كلُّهم ذاهبون ، إن القوم كلُّهم ذاهبون ، ومثله (إن الأمر كلُّه لله) قرئ بالوجهين جميعا . ومثله (ليس زيد بجان ولا بخيل) و (... ولا بخيلاً) ومثل هذا كثير جدا مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه . قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعانى ، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله . قال قطرب : وإنما أعربت العربُ كلامها لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل، وكانوا يبطنون عند الإدراج (يعنى عند إلقاء الكلام متواليا) فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ، ليعتدل الكلام . ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ولا فى حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنهم فى اجتماع الساكنين يبطنون ، وفى كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة فى كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب "

فى العربية يُنطَق ساكن الآخر عند الوقوف عليه ، فلو جعلوه ساكنا أيضا عند وصل الكلام لتولدت حالات كثيرة لالتقاء ساكنين بين أواخر الكلمات وأوائل الكلمات التى تليها إذا كانت مبتدأة بساكن - كلام التعريف فى أوائل الأسماء ، وكثير من صيغ الأفعال . والتقاء الساكنين ثقيل يجعل نطق الكلام بطيئا ، فحركوا أواخر الكلم تخلصا من ذلك. ^(١) وأضاف د. أنيس أن الذى يتحكم فى اختيار حركة التخلص من التقاء الساكنين هذه (ضما أو فتحا أو كسرا) هو الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة ، أى تجانس الفواصل ، وإيثار بعض الحروف لحركات معينة ^(٢) . والذى يحدد (موقع) عناصر الجملة من فاعلية أو مفعولية أو حالية إلخ هو - فى رأى د. أنيس - أمران : أولهما نظام الجملة فى العربية ، والرتبة الخاصة لكل موقع (يعنى أن الفاعل - مثلا - رتبته التأخر عن الفعل ، والتقدم على المفعول ، أى تأتى الكلمة المعبرة عن الفعل أولا ، ثم تأتى بعدها الكلمة المعبرة عن الفاعل وأخيرا تأتى الكلمة المعبرة عن المفعول ، والمبتدأ رتبته التقدم على الخبر وهكذا) ، وثانيهما ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات. ^(٣)

أما الهدف الذى قصد إليه النحاة من تخصيص كل من تلك الحركات بدلالة نحوية (الرفع للعمدة فاعلا أو نائبا عنه أو مبتدأ إلخ ، والنصب للفضلة مفعولا

=الإسكان . قيل له : فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكونا ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع فى الحركات وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة .

^(١) ينظر نص ما نقل عن قطرب فى التعليق السابق ، ومن أسرار اللغة ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧ ،

٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

^(٢) ينظر " من أسرار اللغة " ٢٥٢ - ٢٥٣ .

^(٣) السابق ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

به أو له .. أو حالا .. إلخ ، والجبر للمضاف وما بمعناه) ، ووضع القواعد المفصلة لها فهو - كما هو واضح مما رده د. إبراهيم أنيس في الصفحات المذكورة - أن يخاق النحاة لأنفسهم مجالا للنفوذ والجاه : بأن تكون ضوابط الكلام - الذى يحتاجه كل أحد - بأيديهم ، وذلك بواسطة علم النحو الذى اخترعوه هم ، ولايحيط به غيرهم ، ومن ثم يمارسون به الرقابة على الناس وبخاصة أهل السلطنة واللسن الذين يمثل المستوى الراقى من الأداء اللغوى - خطابة أو شعرا - : أما ومؤهلا جوهريا لأوضاعهم الاجتماعية^(١).

وانسجاما مع تصوره هذا ، اتهم د. أنيس الأئمة الذين وضعوا قواعد النحو باختلاق الظواهر لبيتوا (أو ليكملوا) بها القواعد ، وعبر عن كشفهم للقواعد والأصول بأنه " ابتكار " ^(٢) .

والدكتور إبراهيم أنيس هو أبرز رؤاد الدراسات اللغوية العربية الحديثة فى القرن العشرين ، وله بذلك دين فى عنق جل من شارك فى هذا المجال من الدراسات اللغوية . ومن حقه وحق العلم أيضا أن تتلقى آراؤه بكل الاهتمام والجذ - تأييدا وبسطا واستكمالا لصحيحها ، وتمحيصا لما يمكن أن يكون طغيان فكر أو خطأ اجتهد . وربما كان الشطر الأخير من هذه الحقوق هو الأهم ، لأن ضخامة شخصية صاحب رأى تتطلب حشد كل الطاقات العلمية لاقتلاع ما يكون فى آرائه من تجاوز ، توصلا إلى " ما ينفع الناس " . وهذا كله يفسر تخصيصنا الدكتور إبراهيم أنيس بمقولة جدد أصالة الإعراب ودلالته على

^(١) يرجع إلى الفصل الثالث فى " من أسرار اللغة " ١٩٨ ، وبخاصة ١٩٨ - ٢٠٣ ، ٢٠٧ - ٢١٠ ، ٢٢٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ .

^(٢) ينظر " من أسرار اللغة " : ص ١٩٨ " صناع الكلام و ١٩٩ " ابتكروا أصولا وقواعد و ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢١٦ ، ٢٢٦ " قيل لنا و ٢٤٩ " أهملوا ما أهملوا وقاسوا ما قاسوا " .

المعاني ، كما يفسر توجيه الردود إليه . غفر الله لنا وله .

ثانيا : أدلة جاحدى أصالة الإعراب ودلالته على المعاني :-

إن أدلة أصحاب الادعاءات الجاحدة لأصالة الإعراب ولقسطه من الدلالة على المعاني ترجع إلى ما دّعوه مما يلي :-

أولا : انفراد العربية - بين أخواتها من اللغات السامية - بظاهرة الإعراب، إذ لا يوجد منه - في زعم هؤلاء المدّعين - إلا آثارٌ في بعض تلك اللغات. وهذه الآثار الضئيلة لا تشبه ما في العربية من إعراب. وهذا كله يثير الشك في أصالة الإعراب في العربية ، وبخاصة أنه - أى الإعراب - فى العربية عظيمُ التشعب والتفاصيل، بحيث يبدو فيها بين الساميات وكأنه شئٌ تولد من لاشئ^(١) .

(١) هذا الدليل - انفراد العربية بالإعراب دون سائر اللغات السامية - نصبه الدكتور إبراهيم أنيس ليدعم به نفى أصالة الإعراب فى العربية ، وفى سبيل نصب هذا الدليل تجاوز عما يزعمه : فأغفل الكلام عن اللغتين الساميتين : الأكادية والأوجاريتية - رغم وجود الإعراب فيهما ، كما أغفل ما أثبتته نولدكه ورايت وبروكلمان وغيرهم من وجود الإعراب فى الساميات ، وأغفل أصل ما ذكره (ولين) من إثبات الحركات قديما ، وأخذ كلامه عن فقد أثرها فى اللهجات الحديثة ، كما نفى وجود إعراب فى السريانية والآرامية ، ثم قال إنه لم يجد فى العبرية والحبشية إلا (هاء) تنتهى بها (بعض) الكلمات " فسرّها المستشرقون على أنها من رواسب الإعراب " ، كما قال : إن المستشرقين وجدوا (مصادفة) فى (بعض) الأسماء العبرية نهايات تشبه الفتوح والكسر والضم (فسموها) آثارا للإعراب ، ولما وجدوا أنها لا تتأظر ما فى العربية فقد قالوا إنها فقدت دلالتها ، ثم اتهمهم بما خلاصته أن قولهم بأن تلك الحركات آثار إعراب إنما جاء متأثرا بما رأوه فى الفروع الحديثة الإنجليزية والفرنسية - للغات الهندية والأوربية القديمة اليونانية واللاتينية - حيث تخلو الفروع من الإعراب مع وجوده فى اللغات القديمة ، فهم توهموا أن العبرية القديمة كانت مُعرّبة ثم فقدت إعرابها كما وقع للغات الأوربية . أى أن ما ظنوه إعرابا فى العبرية القديمة هو مجرد وهم لا أصل له (ينظر من أسرار اللغة ٢١٢ - ٢١٦) .

ثانيا : ما يقتضيه التشكيك فى أصالة الشعر الجاهلى ويقتضيه الادعاء بأن لغة ذلك الشعر مصنوعة مزورة ^(١) - من فقدان السند اللغوى الموثق الذى يثبت وجود الإعراب فى عريية ما قبل الإسلام والذى يمكن أن تستمد منه قواعد النحو .

وقد قلنا منذ قليل إنه يترتب على نفى أصالة الشعر العربى القديم أى ادعاء نحله ^(٢) إهدارُ أهم مصادر الضوابط الإعرابية ، ليقال بعد ذلك إن هذه الضوابط لا أصل لها ، فهى مختلقة من (صنع) النحاة و (اختراعهم) ، أو مقتبسة من لغة أخرى .

ثالثا : " أن جميع اللهجات العامية المتشعبة من العربية ، والتى تستخدم الآن فى الحجاز ونجد واليمن والعراق والشام وفلسطين ومصر والسودان وبلاد

^(١) الفرق المتصور بين الدعويين أن القائلين بأن " لغة " الشعر الجاهلى مصنوعة ، قد يعنون أنه كان هناك أصل لهذه القصائد الجاهلية خال من كثير من الضوابط التى نعرفها ضرورية للشعر وبخاصة الإعراب وقد يكون أيضا خاليا من التزام الوزن التفعيلي فى البيت أو البحر فى القصيدة ، فلا يتصور حينئذ أكثر من أنه كان كالكلام المسجوع غير المضبوط بالضبط الإعرابى ثم جاء الذين (صنعوه) فنسقوه على الأوزان مضبوطا بالإعراب . أما المشككون فى وجود الشعر الجاهلى نفسه فيرمون إلى إنكار وجود ذلك الشعر أصلاً ، والى أنه اختلق اختلاقاً ونسب إلى تلك الأسماء التى اشتهرت به. والأمران سواء أو كالسواء لأن ذلك الأصل المتصور على قول القائلين بأن " لغة " الشعر الجاهلى مصنوعة هو ليس شعرا فى الحقيقة ، وهذا يلتقى مع قول المشككين والمنكرين لوجود شعر جاهلى أصلاً .

^(٢) عن دعوى مرجيلوث ، وقضية نحل الشعر الجاهلى ينظر " مصادر الشعر الجاهلى وقيمتها التاريخية " د/ ناصر الدين الأسد - ط ٥ - وبخاصة ص ٣٥٢ - ٤٢٨ . والكتاب كله مخصص للقضية . وسنعرض لهذه المسألة فى الفصل الثالث من الباب الثالث من كتابنا هذا .

المغرب العربي = مجردة من الإعراب ، فلو كانت لهجات المحادثة العربية القديمة معربة = = لانتقل شئ من نظامها هذا إلى جميع اللهجات الحاضرة أو بعضها^(١) .

رابعا : أن قواعد الإعراب - وشأنها معروف من حيث التشعب والدقة وصعوبة التطبيق وما تتطلبه من الانتباه ، وملاحظة عناصر الجملة وعلاقتها بعضها ببعض = هذه القواعد لا يعقل أنها كانت مراعاة في لهجات الحديث ، لأن لهجات الحديث تنوّخى في العادة السهولة واليسر ، وتلجأ إلى أقرب الطرق للتعبير^(٢) وما دامت تلك القواعد لم تكن مراعاة في لهجات الحديث - حسب هذا الافتراض - فهذا يدل على أنها غير ضرورية للكلام ، أو لإفادة المعانى ، وغير أصيلة في لغة العرب .

خامسا : أن قواعد الإعراب العربية التى نعرف مدى ما تتميز به من التشعب والدقة لا يعقل أن تكون قد نشأت من تلقاء نفسها ، كما لا يمكن لعقليات ساذجة كعقليات العرب فى عصورهم الأولى أن تقوى على خلقها، فهى تحمل آثار الصنعة الدقيقة المحكمة، ويبدو عليها طابع من عقلية المدارس النحوية التى ظهرت فى العهود الإسلامية بالبصرة والكوفة وما إليها^(٣) ، وعلى ذلك فهى - حسب هذا الدليل - دخيلة على لغة العرب، تُرجمت أو اقتُبست من قوم (يُحكَمون الصنعة)

سادسا : هناك مجموعة من الاستشهادات أتى بها د. إبراهيم أنيس ليدعم بها الادعاء بأن الحركات الإعرابية ليس لها دلالة على المعانى :

(١) فقه اللغة د. وافي ٢١١ .

(٢) السابق نفسه ، ودراسات فى فقه اللغة - محمد الأنطاكي ٢٤٩ .

(٣) فقه اللغة د. وافي ٢١١ (بتصرف طفيف) .

(أ) قول سيبويه : " وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به " (١) .

(ب) قول أبى على الفارسى : " وحركات البناء أيضا قد تدل على المعنى وقد حذفت ، ألا ترى أن تحريك العين بالكسر فى نحو "ضرب" يدل على معنى ، وقد جاز إسكانها . فكذاك يجوز إسكان حركة الإعراب (٢) وهذا معناه أنه يمكن الاستغناء عن علامات الإعراب .

(ج) قراءة أبى عمرو بتسكين أواخر الكلمات مثل " يأمركم " " ينصركم " " يعلمهم " ومثل ﴿والهدى والقلائد ذلك لتعلموا ..﴾ و ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى ..﴾ (٣) - يعنى عند الإدغام - أى أنه استغنى فيها عن علامات الإعراب .

(د) أن فقدان الكلمات فى الجمل لحركات الإعراب لا يؤثر فى فهمنا لمعانى تلك الجمل ، حتى ليفهمها من لم يتصل بالنحو . (٤) ومعنى هذا أنه ليست لعلامات الإعراب أية دلالة .

(هـ) عدم اتساق الحركات الإعرابية التى تطبق على ألفاظ بعض الأساليب مع مواقع تلك الألفاظ كنصب اسم إن ، ومفعول صيغة " ما أفعله " فى التعجب

(١) من أسرار اللغة ٢٣٧ .

(٢) من أسرار اللغة ٢٣٧ .

(٣) نفسه ٢٣٨ - ٢٣٩ (والآيتان الأخيرتان من المائدة ٩٧ ، والإسراء ١٠٠ على التوالى) .

(٤) نفسه ٢٣٩ - ٢٤٠ . وتنتظر أيضا الصفحات التى أشير إليها فى (أ) من التعليق

رقم اص ١٢ هنا .

مع أنهما فى الحقيقة ركننا إسناد (١).

(و) قبول ألفاظ بعض الأساليب أكثر من ضبط دون اختلاف المعنى كالمفعول لأجله ينصب ويمكن أن يجر باللام ، وكالظرف ينصب ويمكن أن يجر بـفى (٢) .

(ز) وهذا الذى ذكرناه عن د. أنيس فى (و) مقيس على قول قطرب إن هناك ما يختلف إعرابه ويتفق معناه ، مثل " ما زيد قائما " ، و " ... قائم " .
وقد سبق قطرب أيضا إلى القول بأن هناك ما يتفق إعرابه ويختلف معناه مثل إن زيدا أخوك ، ولعل زيدا أخوك وكأن زيدا أخوك (٣) .

وبيانا لمدى الخطأ أو الصواب فى الدعويين فإننا سنناقش أدلتهم - التى ذكرناها على أوثق وجوهها عند أصحاب الدعويين ، وصنفل مناقشة كل من الدعويين عن الأخرى بغية التحديد والوضوح .

(١) من أسرار اللغة ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) نفسه ٢٤٠ .

(٣) يراجع نص كلام قطرب فى تعليق فى القسم الأول من كتابنا هذا .

القسم الثاني

مناقشة نظرية للادعاءات ،

ثم إثبات أصالة الإعراب

ودلالته على المعانى إثباتا علميا

الباب الأول

الرد على ادعاء فقدان الآثار القديمة والحديثة للإعراب

جاحدو أصالة الإعراب يدعون أنه لا توجد آثار تدل على أن أيًا من اللغات السامية القديمة كانت معربة ، فانفراد العربية - دون أخواتها الساميات - بالإعراب يعنى أنه متكلف مصنوع لا أصل له . كذلك يدعون أن اللهجات العامية العربية الحديثة ليس فيها آثار إعراب ، مما يدل على أن أصلها وهو اللغة العربية التي كان يجرى التخاطب بها فى القرون الهجرية الأولى وما قبلها = لم تكن معربة أيضًا ، وهذا يعنى أن الإعراب أمر متكلف لا أصل له .

وقد عقدنا الفصل الأول من هذا الباب للرد على دعوى خلو اللغات السامية القديمة من الإعراب فأثبتنا وجوده فى تلك اللغات .

وعقدنا الفصل الثانى لبيان آثار الإعراب وبقاياه الموجودة فى اللهجات العامية العربية الحديثة . وهذا يثبت أصالة الإعراب أيضًا .

الفصل الأول

الردّ على ادّعاء خلق اللغات السامية من الإعراب

أثبت العلماء العرب والمستشرقون الذين درسوا اللغات السامية القديمة وجود الإعراب في أكثر تلك اللغات :

- فذكر رينان أن هناك أثراً ضئيلة بدائية في العبرية والآرامية والحبشية^(١) .

- وقال يوهان فك : " لقد احتفظت العربية الفصحى ، في ظاهرة التصرف الإعرابي ، بسمّة من أقدم السمات التي فقدتها جميع اللغات السامية - باستثناء البابلية القديمة - قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي "^(٢) ويبدو أنه لا يعتد إلا بالآثار الواسعة الكثيرة . ولكنه مع ذلك أثبت وجود الإعراب في البابلية القديمة ، وأن العربية القديمة كانت معربة كسائر اللغات السامية ، ثم إنها اختصت بالاحتفاظ بسمّة الإعراب رغم فقد سائر الساميات إياه .

- وذكر إسرائيل ولفنسون في كتابه " تاريخ اللغات السامية " أن هناك شيئاً من بقايا الإعراب في أغلب اللغات السامية " ثم ذكر أمثلة لذلك من العبرية والسيروانية والبابلية "^(٣) .

وعقد كارل بروكلمان - ضمن كتابه " فقه اللغات السامية " - مبحثاً لحالات الإعراب في تلك اللغات رجح فيه وجود الإعراب - بعلاماته المشهورة للرفع والجر والنصب - في السامية الأولى ، وذكر صورة وجود بعض تلك

(١) ينظر فقه اللغة د. على عبد الواحد ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ .

(٢) العربية ليوهان فك ترجمة د. عبد الحليم النجار ص ٣ .

(٣) ينظر تاريخ اللغات السامية ص ١٥ .

العلامات فى الحبشية والأكدية ، ثم بين أصل كل من العلامات الثلاث حسب اجتهاده ، ثم قال " وقد احتفظت العربية القديمة بحالات الإعراب الثلاث الرئيسية سالمة - غير أن الحركات قد قصرت " الخ ..^(١) وبالرغم من أن المؤلف لم يعرف اللغة الأوجاريتية، لأنها كشفت بعد صدور كتابه بثلاث وعشرين سنة، فإن ما ذكره قاطع بوجود الإعراب فى تلك اللغات وجودا واسعا.

- وعبرة برجشتراسر فى كتابه " التطور النحوى للغة العربية ": " والإعراب سامى الأصل ، تشترك فيه اللغة الأكدية وفى بعضه الحبشية ، ونجد آثاراً منه فى غيرها أيضا . غير أن العربية ابتدعت شيئين : الأول إعراب الخبر والمضاف - وتتفق فى بعض ذلك مع أخواتها ، والثانى : عدم الانصراف فى بعض الأسماء - وانفردت بذلك عن غيرها "^(٢) . - كذلك لاحظ جوردون - فى دراسته للأجريتية من خلال نقوشها التى ترجع إلى القرن الرابع عشر ق.م أن تلك اللغة يتحقق فيها التصرف الإعرابى بصورته العربية مع وجود ظاهرة الممنوع من الصرف أيضا^(٣) . فلا يجوز أن يدعى أن العربية انفردت بالإعراب من بين الساميات .

(١) ينظر فقه اللغات السامية كارل بروكلمان ترجمة د. رمضان عبد التواب ١٠٠ - ١٠٢ .
وتنظر مقدمة المترجم ص ٦ - ٧ .

(٢) ينظر التطور النحوى للغة العربية برجشتراسر (أخرجه وصححه ، وعلق عليه د. رمضان عبد التواب) ص ١١٦ والتعليق رقم ٢ فى الصفحة نفسها .

(٣) تنظر مجلة علوم اللغة مج ١ ع ٢ سنة ١٩٩٨ ص ٢٨ (مقال د. محمود فهمى حجازى) .

- ومن مثبتى وجود الإعراب فى اللغات السامية المستشرقون نولدكه ،
وليتمان ، ورايت^(١) .

- إن قيمة شهادة المستشرقين فى هذه المسألة اللغوية (وجود الإعراب فى الساميات أو عدمه) تكمن عندنا فى ما توفر لهم فيها من التجرد العلمى لأنها مسألة تاريخية خاصة باللغات السامية، وتبدو بعيدة عن مجالات الهوى. بل إن بعضهم أثبت وجود الإعراب فى الساميات رغم ما عرف عنه من اتجاه لثلب العقلية والحضارة العربية والشرقية^(٢) هذا بالإضافة إلى أن أحكامهم صدرت عن دراسة لنقوش وآثار مكتوبة - أى أن واقع مادى - لا عن ترجيحات وافتراضات. كذلك فإن مما له قيمة جوهريّة هنا أنه لم ينف أى من المستشرقين وجود الإعراب فى اللغات السامية بأسرها نفياً تاماً، وقصارى ما لبعضهم فى هذه النقطة نفى وجود الإعراب فى بعض تلك اللغات ، أو الحكم على ما وجد منه فيها بأنه ضئيل. ومثل هذا الحكم فيه من إثبات وجود الإعراب فى السامية ما يكفى لتأصيل وجود الإعراب فى العربية منذ أقدم صورة لوجودها مع الساميات^(٣) وهو المقصود من إيراد شهادات المستشرقين هنا .

(١) أما ليتمان فإنه راجع كتاب تاريخ اللغات السامية لإسرائيل ولفنسون مراجعة دقيقة وله تعليقات كثيرة على كثير من محتويات الكتاب بدءاً من صفحاته الأولى خالف فيها آراء ولفنسون . ولكنه لم يعلق على رأيه فى الإعراب - وقد ذكرنا نصه (دون الأمثلة التى أوردتها ولفنسون) مما يعنى أن ليتمان يتفق مع ولفنسون فى هذه النقطة . (تنظر مقدمة كتاب ولفنسون ص ١٥ والتعليقات ص ٢٧٣) ، وأما نولدكه فينظر فى شأنه فصول فى فقه اللغة ٣٨٥ ، وأما رايت فينظر عن رأيه " نحو وعى لغوى " د. مازن المبارك ٦٤ ، وإشارة إليه فى " من أسرار اللغة " ٢١٣ .

(٢) ينظر ما قاله ولفنسون (تاريخ اللغات السامية ص ١٣-١٤) عن رينان ، وينظر فقه اللغة د. على عبد الواحد وفى ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٣) ينظر فقه اللغة د. على عبد الواحد وفى ص ٢١٤ .

وبعد ، فلقد أزاحت الجهود الدائبة للمستشرقين دُثْرُ الغموض الكثيفة التى كانت تلف آثار اللغات السامية ، فانكشفت صورة تلك اللغات بما يميزها من سمات وظواهر لهم أولا، ثم صارت اللغات السامية مادة علمية تدرس بلا خبايا أو أسرار، فلم يعد للاختلاف فى وجود الإعراب فيها مجال، وأصبح من حق المنهج العلمى أن يحتج برأى المبرزين^(١) فى العلم بها من اللغويين العرب ، وأن يعد الاحتجاج بهم أقوى ، لأن أصالة إحساسهم بالإعراب فى العربية تجعل تمييزهم ما هو من آثار الإعراب حقيقة فى الساميات أقوى ، وقد قرروا وجود الإعراب فى الساميات القديمة وجودًا محققًا لا شك فيه . ونجتزئ هنا بما قرره أحد كبار علماء العربية والساميات^(٢) من "وجود الإعراب كاملا فى بعض اللغات السامية القديمة كالأكديّة ، وتشمل اللغتين البابلية والأشورية فى عصورها القديمة وهذا قانون حمورابى (١٧٥٠-١٦٩٢ ق.م) . المدون باللغة البابلية القديمة ، يوجد فيه الإعراب كما هو فى اللغة العربية الفصحى تماما . فالفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، وعلامة الرفع الضمة ، وعلامة النصب الفتحة ، وعلامة الجر الكسرة - تماما كما فى العربية " (ثم ذكر عدة أمثلة) ثم قال : " ولا يقتصر الأمر على ذلك . بل إن المثنى وجمع المذكر يماثلان فى الإعراب المثنى والجمع فى العربية . فيرفع المثنى بالألف، وينصب ويجر بالياء - التى تحولت إلى كسرة طويلة ممالة - بعد انكماش الصوت المركب - كما حدث فى اللهجات العربية الحديثة " (ثم ذكر عدة أمثلة)^(٣) .

(١) مثل د. رمضان عبدالقواب ، ود. محمود فهمى حجازى . من كبار اللغويين العرب المعاصرين .

(٢) هو د. " رمضان عبد القواب " ، وله مؤلفات فى نصوص الساميات وقواعدها .

(٣) فصول فى فقه اللغة ٣٨٢ - ٣٨٣ .

وبقوله : " وتوجد حالات الإعراب كذلك فى اللغة الأوجارييتية .. وهى مكتوبة بالخط المسمارى غير أنه يسير فيها على النظام الأبجدى ، ولا يوجد بها رموز لضبط الحركات ، إلا فى الرمز الدال على صوت الهمزة ، فإن هذا الرمز له ثلاثة صور ، ونجد فى هذه الكتابات الأوجارييتية أن الكلمة إذا كانت منتهية بالهمزة صورت الهمزة فيها بإحدى الصور فى حالة الرفع ، وبالصورة الثانية فى حالة النصب ، وبالصورة الثالثة فى حالة الجر " .

ثم بقوله : بل إن اللغة الحبشية تكفى هى أيضا للتدليل على أصالة الإعراب ، ودلالته على المعانى فى اللغة العربية ، إذ تظهر فى الحبشية حالة النصب ، التى تطابق من الناحية الإعرابية نظيرتها فى اللغة العربية إلى حد كبير .^(١)

وأخيرا يقول : " هذا ، وفى اللغات السامية الأخرى - عدا الأكديّة ، والأوجارييتية ، والحبشية - بقايا حقيقية ، وأخرى مظنونة من حالات الإعراب التى كانت موجودة فى اللغة السامية الأم " .^(٢)

وبثبوت وجود الإعراب فى اللغات السامية القديمة وجودًا يقينياً تحقق واقعياً فى النقوش ، وشهد به العلماء المتخصصون - كما بينا الآن - تسقط إحدى دعائم التشكيك فى أصالة الإعراب فى العربية . وهى الدعامة التى خلاصتها ادعاء انفراد العربية الحديثة دون أخواتها الساميات بالإعراب ، وأن انفرادها - دون أخواتها الساميات - بالإعراب يعنى أن وجوده فيها أمر شاذ يخالف الأصل ، وهو تماثل لغات الفصيطة اللغوية الواحدة فى أهم خصائصها ،

(١) نفسه ص ٣٨٤ .

(٢) فصول فى فقه اللغة ص ٣٨٥ .

وهذا يقوى ادعاء اصطناعه أو استجلابه . وقد سقط هذا الادعاء لأنه يخالف الواقع كما بينا . وبسقوط دعامة التشكيك هذه تثبت أصالة الإعراب فى الساميات ومنها العربية .

أما عن الوجود الفعلى للإعراب فى العربية خاصة فى عصر ما قبل الإسلام ، فإن لدينا :

أ - ما تشهد به النقوش المأثورة من العربية من وجود الإعراب فيها ، وشهادات المستشرقين المبنية عليها (وقد أسلفنا منها مقولة بروكلمان " وقد احتفظت العربية القديمة بحالات الإعراب الثلاث الرئيسية سالمة ") وقد ذكر مما احتفظت به العربية صورة من إعراب الأسماء الخمسة ، فذكر منها ثلاثة هى الأب والأخ والحمو ، كما ذكر من ذلك إعراب ما لا ينصرف ، وإعراب جمع المؤنث السالم .

وهناك شهادة أصرح منها لمستشرق آخر هو تيودور نولدكه (ت ١٩٣٠) . فقد قال - بعد أن قدم بحديث عن نقوش تنتمى إلى العربية ، ويرجع بعضها إلى ما قبل الميلاد ، مع أدلة صوتية على عروبة هذه النقوش ، وأن العربية الحقيقية كانت تلوح دائما من خلال الأجنبى (المتمثل فى الخطوط غير العربية التى كتبت بها) - قال : "ومن هنا يُعرف أن هؤلاء العرب الذين كانوا يعيشون قبل ميلاد المسيح وبعده بقليل كانوا يتكلمون لهجة تتشابه كثيرا مع العربية الكلاسيكية (= الفصحى) التى جاءت فيما بعد . فهى ترمز لحالة الرفع المسمى " بالاسم المنصرف " بالضممة (U أو O) ولحالة الجر بالكسرة (i) وكذلك أيضا لحالة النصب بالفتحة (a) تماما كما فى العربية ولكن بدون إضافة تنوين (n) إلى ذلك . كما أنها تترك عموما نفس الأعلام الممنوعة من الصرف فى العربية بلا نهايات إعرابية . ويوجد رمز الرفع (O / U) أيضا فى الأعلام العربية

فى الجهات الشمالية مثل تدمر ، وإدلسا نفسها^(١) .

ب - وبجانب ما تشهد به النقوش المأثورة من العربية من وجود الإعراب فيها^(٢) فإن لدينا أقوى سجلاته وأكملها أيضا فى الشعر الجاهلى وفى نص القرآن الكريم . ومما لا جدال فيه أن وجود الإعراب فى الشعر الجاهلى وفى نص القرآن الكريم يقطع بأصالة وجوده فى العربية قبل أقدم شعر جاهلى وصل إلينا بمئات السنين، لأن الظواهر اللغوية متكاملة النظام عامة التطبيق لاتولد بشكل فجائى، بل تحتاج قرونا وقرونا لتتكامل وتعم وتمتدج بصميم النظام اللغوى - على ما هو الحال فى الإعراب بالنسبة للغة العربية .

وفى هذا الجانب النظرى يصلح أن نأتى بفقرة من كلام يوهان فك يقول : " فأشعار عرب البادية - من قبل العهد الإسلامى ومن بعده - ترينا علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان ... أما أن أقدم أثر من آثار النثر العربى وهو القرآن قد حافظ أيضا على غاية التصرف الإعرابى فهذا أمر وإن لم يكن من الوضوح والجلاء بدرجة الشعر الذى لا تترك أساليب العروض والقافية مجالا للشك فى إعراب كلماته - إلا أن مواقع كلام القرآن الاختيارية لا تترك أثرا للشك فيه كذلك . انظر مثلا آية ٢٨ من سورة فاطر ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ، وآية ٣ من سورة التوبة ﴿ أَنْ اللَّهَ بِرِئَاءٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ ، وآية ١٢٤ من سورة البقرة ﴿ وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ ، وآية ٨ من سورة النساء ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَى ﴾ فمثل مواقع الكلمات فى هذه الآيات (كالاستعمال اللاتينى : الأم تحب البنات Martrem amat fila) لا يمكن أن

(١) اللغات السامية - تخطيط عام - للمستشرق الألمانى تيودور نولدكه ترجمة عن الألمانية

د. رمضان عبد التواب ص ٧٢-٧٣ وما قبلها حتى ٦٩ .

(٢) ينظر أيضا فقه اللغة العربية د. على عبد الواحد وفى ص ٣١٤ فقرة ١٠ .

يكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها حيا صحيحا" (١) .

- وقد سبق أن قدمنا تحقيق ما أشار إليه يوهان فك تحقيق علميا وإنما أوردناه هنا شهادة ممالا ظن به أن يجاملنا .

(١) العربية : دراسات في اللغة واللهجات والأساليب " يوهان فك ترجمة د. عبد الحليم النجار (ط ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م) ص ٣-٤ .

الفصل الثانى

مناقشة الاستدلال بخلو اللهجات العامية الحالية

من الإعراب على أن الإعراب لم يكن فى أى وقت

- القول بأن اللهجات العامية المتشعبة من العربية والمستعملة الآن فى الأقطار العربية مجردة من كل أثر للإعراب ، وأن هذا يدل على أنه لم يكن هناك إعراب أبداً ، وإلا لبقى منه أثر .. هذا قول باطل ، لأن لدينا بالفعل آثاراً إعرابية فى لغة الحياة اليومية ينبغى أن نذكر منها ما سجله العلامة ياقوت المتوفى ٦٢٦هـ ، ثم الفيروز ابادى المتوفى ٨١٧هـ ثم الزبيدى المتوفى ١٢٠٥هـ عن أهل جبل عكاك باليمن قرب زبيد " أنهم باقون على اللغة الفصيحة إلى الآن " . كذا عبر الزبيدى . (أى منذ حوالى مئتى سنة فقط) ، وعبارة ياقوت : "وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم لم تتغير لغتهم بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة فى مناكحتهم، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ولا يخرجون منه " وذكر الزبيدى من محافظتهم على لغتهم أن " الغريب لا يقيم عندهم أكثر من ثلاث ليال خوفاً على لسانهم " ^(١) فهذا الوجود للفصحى - ولا بد أن تكون معربة ، وإلا ما استحققت أن يصفها الزبيدى بأنها فصيحة ، أو أن يقول عنها ياقوت إنها باقية على ما كانت عليه منذ الجاهلية إلى اليوم لم تتغير ، ولأن الإعراب من أهم ما يفقد فتصير اللغة عامية لا فصيحة = شاهد تاريخى موثق لوجود الفصحى بإعرابها فى استعمال العامة إلى ما قبل مئتى سنة على الأقل .

(١) ينظر معجم البلدان لياقوت (صادر ١٤٣/٤) : (عكوتان) ، وتاج العروس (عكد) ، وأصل اللفت إلى هذه المعلومة للشيخ محمد على النجار - رحمه الله - (ينظر الخصائص لابن جنى بتحقيقه ٥/٢) .

- ثم لنستمع إلى شهادة يوهان فك - وهو مستشرق ألماني عاش في هذا القرن العشرين - يقول : " وقد احتدم النزاع حول غاية بقاء التصرف الإعرابي في لغة التخاطب الحي . فأشعار عرب البادية - من قبل العهد الإسلامي ومن بعده - ترينا علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان . كما أن الحقيقة الثابتة من أن النحويين واللغويين الإسلاميين كانوا - حتى القرن الرابع الهجري والعاشر الميلادي على الأقل - يختلفون إلى عرب البادية ليدرسوا لغتهم = تدل على أن التصرف الإعرابي كان بالغاً أشدهُ لذلك العهد ، بل لا نزال حتى اليوم نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة ظواهر الإعراب ^(١) .

ويصدق الشهادات السابقة تلك الآثار الإعرابية في عاميتنا الحالية وإن كانت قليلة . ففي مصر مثلاً نسمع مما فيه علامة الرفع "أبوه - أخوه " " أبوى - أخوى " وقد يكون مما فيه علامة الرفع : "كتّابُه .. قلمُه .." إلى مثل ذلك من كل اسم أضيف إلى ضمير الغائب، ومما فيه علامة النصب ألفاظ مثل طبعاً ، حتماً ، لزماً ، حرماً خصوصاً ، غيباً ، جداً ، مثلاً ، فرضاً ، غصْبُنْ عنك (غصْبًا ..) ، عوداً ، (بعدنْ عنْكَ) (بعيداً عنْكَ) عامزْ ولْ (عاماً أول) احتياطاً ، أصولاً ... " خيراً تعملْ شراً تلق " (أحياناً تنطق خيرنْ تعملْ شرّنْ تلق - بالجر) . ومما فيه علامة الجر " أخينا " ، ومع كلٍّ ، أى حاجة تكون ، كل ش (شئ) كان . ومما فيه ما يصلح للعلامتين المثنى مثل قلمين كتابين - تنطق مماله ، (وفي جهة شباس الشهداء تنطق كالمثنى المنصوب دون إمالة ...) وجمع المذكر السالم مثل ناس طيبين ... مجرمين ... مبسوطين ... والأعداد

(١) " العربية : دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، يوهان فك ترجمة د. عبد الحليم

النجار ص ٣ وكلمة "يختلفون" معناها هنا : يذهبون ويعودون مرة بعد أخرى .

خمسین ستین ... ، وفعل الأمر فی مثل اكتب / اسعه (اسع) ... وتتبع مثل هذا
یکشف كثيرا من الأمثلة . وفي السعودية یشیع بین العامة استعمال بعض صیغ
الأفعال الخمسة مرفوعة " یکتبون تلعبون ... الخ " وفي السودان یقولون خمسون
ستون ... ولا شک أن فی کل لهجات الأقطار العربیة آثارا إعرابیة کتلك التی
ذكرناها أو أكثر . أما سرّ قلة هذه الآثار فهو خضوع الأداء للغوی لقانون
معترف به علمیا وهو " ضعف الأصوات الأخيرة فی الكلمة وانقراضها "(۱) -
(أی بمرور الزمن ، والأصوات الأخيرة فی کلم العربیة هی أصوات حركات
الإعراب) ، وهو قانون قد خضعت له جمیع اللغات الإنسانیة . فالآثار الباقیة
داخلة فی النطاق المقبول علمیا .

وبذلك یتبین زیف ادعاء " تجرد العامیات الحالیة من کل أثر للإعراب " ،
وأنه لا اعتداد به لأنه مجرد ادعاء یخالف الواقع أيضا .

(۱) ینظر فقه اللغة د. وافی ۲۱۲ وفيه أمثلة مما ذكرنا فی هذا الرد .

الباب الثانى

مناقشة الدعاوى التى أسست على تشعب

قواعد الإعراب ودقتها

رتب جاحدو أصالة الإعراب على تشعب قواعد النحو مع دقتها عدة ادعاءات غريبة :

أ - أنه لا يُعقل أن عرب القرون الأولى الأميين كانوا يلتزمون بتلك القواعد المتشعبة الدقيقة فى لغة الحياة اليومية التى يتداولونها .

ب - أن عقليات أولئك العرب الأميين الساذجة قاصرة عن إنشاء هذه القواعد المتشعبة الدقيقة .

ج - أنه - بناء على الأمرين السابقين - لا بد أن هذه القواعد المتشعبة الدقيقة اخترعت من لاشئ أو اقتبست من لغة أخرى بعد القرن السابع الميلادى (= الأول الهجرى) .

د - أنه بعد اختراع تلك القواعد من لاشئ أو اقتباسها من لغة أخرى طبقت على النتائج اللغوى العربى الذى وصلنا مُعرباً .

هـ - أنه بعد التوصل لتلك القواعد - بأى سبيل - " حُدِّثَت لغة القرآن عليها " أى طبقت تلك القواعد فيه ، إذ كان - حسب زعمهم - غير معرب ، وذلك فى أواخر القرن الثانى للهجرة .

ولمناقشة هذه الدعاوى وإثبات زيفها عقدنا فصولا لبيان مايلى:

- (١) أن الأميين يتعاملون باللغة فطريا وتلقائيا دون إحساس بتشعب .
- (٢) أن القول بقصور عقليات العرب هو عنصرية مبنية على نظر فاسد .

(٣) ادعاء تكلف " القواعد " ثم تطبيقها على العربية هو بناء على مستحيلات .

(٤) أن ادعاء تطبيق القواعد - بعد وضعها - على القرآن هو ادعاء مغرق في الجزافية .

ثم أضفنا فصلين للتأسيس والتوضيح العلمى لما قررناه فى الفصول السابقة وهما :

(٥) نشأة النحو (علم قواعد الإعراب) لبيان أصالته وأن نشأته كانت ضرورة وتمت بالتدرج .

(٦) بيان أن تشعب قواعد الإعراب هو مجرد تشقيق علمى وراءه قواعد كلية محدودة ضابطة .

الفصل الأول

الأميون يتعاملون باللغة فطريا وتلقائيا دون إحساس بتشعب

القول بأنه ليس من المعقول أن قواعد الإعراب كانت مطبقة رغم ما نعلمه من كثرتها وتشعبها وبخاصة في مجتمع من أميين = قائم على شبهة وهمية غير علمية .

والرد على تلك الشبهة (بصرف النظر عن الاحتكام إلى المعقولية)^(١) أنه لا توجد في الحقيقة كثرة ولا تشعب عند أهل اللغة الأميين ، وأن ما يبدو من كثرة في القواعد حسب أبواب النحو إنما هو ثمرة للتشقيق الذي يقتضيه البحث لعلمي لأية مادة ، حيث تُشَقَّق إلى صور ذات ضوابط يُجرى بها العلماء الباحثون من أجل ضبط مقرراتهم ، في حين أنها عند جمهور الناس غير العلماء وغير الباحثين تكون مادة واحدة . وذلك كالماء والطاقة والحديد .. كل منها عند الناس مادة واحدة أو مادة ذات صور محدودة ، ولكن كلا منها عند الباحثين والمتخصصين ذو صور كثيرة ، لكل صورة منها مكونات وأحكام خاصة . كذلك اللغة - كل لغة - يتحدثها أهلها على سجيّتهم وبسليقتهم صحيحة مفهومة حسب ما نشئوا عليها - دون أن يميز الأمي منهم المصطلحات أو يعي الضوابط الفنية التي يعيها دارسو تلك اللغة . والعربية ككل لغة كان أهلها الأميون ينطقونها ويتعاملون بها صحيحة مُعَرَّبة دون أن يميزوا المصطلحات (مبتدأ / خبر / اسم إن / خبر كان / فاعل / نائب فاعل / مفعول مطلق / به / معه / فيه

(١) القيمة العلمية للمعقولية وعدمها تكون عندما يؤدي افتراض أمر ما إلى تناقض كاجتماع الشيء ونقيضه أو ضده فيقال غير معقول ، أو يكون الأمر خارقا للعادة بلا أساس معترف به ، أو يكون مبنيا على وقوع سلسلة احتمالات مرتب بعضها على بعض وقوعا اتفاقيًا (بالمصادفة) .. فمثل هذه الحالات هي التي يقال فيها " غير معقول " .

/ حال / تمييز / مستثنى ... الخ) . ثم إن هذه الحالات والمواقع التى تقصد بالمصطلحات السابقة وغيرها كانت كلها تتول عند العربى الأمى إلى ثلاث فقط هى أصوات الحركات التى تتنطقُ بها أواخر الكلم : صوت ما سماه النحاة رفعا وذلك للفاعلية وما حُمِلَ عليها، وصوت ما سَمَّوه نصباً للمفعولية وما حمل عليها، وصوت ما سَمَّوه جراً لما سُبِقَ بحرف جارٍ أو حُمِلَ عليه . بل إذا اعتدنا الرفع هو الأصل آل التغيير إلى حالتين فقط . ومعنى ذلك أن العربى كان ينطق الكلمة منصوبة الآخر - مثلاً - دون أن يستحضر المصطلح الإعرابى الذى يحدد موقعها : أنها هنا مفعول مطلق أو به أو لأجله أو معه أو فيه أو حال أو تمييز أو مستثنى أو منادى أو صفة أو تأكيد أو بدل أو معطوفة على ما هو منصوب . ولكنه حين ينطقها منصوبة فلا بد أنها واقعة فى أحد المواقع التى عرف النحاة فيما بعد أن الكلمة تنصب فيها . وهو ينطقها هكذا ساليقيا . وإذا سئل عن الموصوف بالخضرة فى عبارة " أعجبتنى شجرةٌ فى الحديقة خضراءُ مزُهرَةٌ " مثلاً فسيقول هو الشجرة . ولو كانت العبارة " .. فى الحديقة الخضراء " لأجاب بأن الموصوف هو الحديقة . أى أنه يعى بالفطرة ويعين الصفة والموصوف ، وكذلك أركان الجملة وسائر مكملاتها - دون معرفة بالمصطلحات . وقد سمع أعرابى مؤذنا ينطق " أشهد أن محمدًا رسولَ الله " بنصب كلمة " رسول " فقال: يفعل ماذا ؟ أى أنه أحس بالفطرة أن نصب كلمة " رسول " يجعلها صفة للفظ "محمد " ، وأن الجملة هكذا ينقصها ركن الخبر . لكنه لا يستطيع أن يعبر عن هذا بالألفاظ الاصطلاحية له وهكذا . فما يدعى من كثرة القواعد وتشعبها إنما هو من تشقيقات البحث، ولا يخطر للعربى الأمى على بال . فلا كثرة ولا تشعب عنده فى الحقيقة .

لقد كان العربى يحس بهذه المعانى التركيبية مجملها (ركنى الجملة والمجرورات والمنصوبات ...) وتفصيلها (هذا يعبر عن الحال ، وهذا بيان

لجنس المقدار ، أو بيان لوجه المقارنة أى تمييز ... وهكذا) إحساسا باطنيا معتمدا على القدرة اللغوية المفطورة فى الإنسان وصورة ممارستها التى ينشأ عليها ، وضمّن ذلك الضوابط الإعرابية .

فهذا " الدليل " الذى سيق على أساس أنه " لا يعقل " مراعاة الضوابط الإعرابية الكثيرة التشعب .. هذا الدليل مبنى على تصور قاصر ، ولا أثر له فى القضية . ونضيف هنا ما قد يقنع تاريخيا بما قلناه ، وهو " أن دقة القواعد وتشعبها لا يدلان على أنها لم تكن مراعاة مطلقا ، أو أنها اخترعت اختراعا ، فالإيونانية واللاتينية مثلا فى العصور القديمة ، والألمانية فى العصر الحاضر تشتمل كل واحدة منها على قواعد لاتقل فى دقتها وتشعبها عن قواعد اللغة العربية ، ولم يؤثر هذا فى انتقالها من جيل إلى جيل عن طريق التقليد ، ولا فى مراعاتها فى الحديث .

ولم يقل أحد إنها من خلق علماء القواعد. ^(١)

(١) عن فقه اللغة د. وفى ٢١٣ بتصرف طفيف .

الفصل الثانى

القول بقصور عقليات العرب هو عنصرية مبنية على نظر فاسد

القول بأنه " لايعقل " أن تكون تلك القواعد نشأت وحدها ، و"لايعقل " أن تقوى عقليات العرب على خلقها هذا القول مبنى على نظر فاسد من ناحية ، واتجاه عنصرى فاسد أيضا من ناحية أخرى .

فأما النظر الفاسد فهو النظر إلى الإعراب بالصورة التفصيلية المتشعبة بما تتضمنه من مئات التفاصيل ، وافترض أن ذلك كله تم طفرة واحدة ، وأنه كان دائما فى وعى العربى بتلك التفاصيل عندما يتكلم . والفساد فى ذلك النظر يتمثل فى هذا الافتراض الأخير من ناحية - فقد أسلفنا أن الأمر كان فى وعى العربى بالصورة المجملّة كما تُلقيت عن العرب متمثلة فى نتائجهم اللغوى نثرا وشعرا . كما أن الإنسان يشرب ويأكل ويتنفس دون أن يلقى بالا للعناصر المكونة للشرب أو لهواء التنفس أو الطعام الذى يؤكل . أما العناصر فقد تبينت بدراسة المتخصصين .

والناحية الأخرى من الفساد فى ذلك النظر هى اختصاص تلك التفاصيل الإعرابية الدقيقة بافتراض أنها تمت طفرة واحدة . إن النظر السديد يبدى لنا أن كل صورة أو إنجاز حضارى فى العلوم : الهندسية والطب والرياضيات والفلك والمساكن والمواصلات ... إلخ قد تم على مراحل وأطوار . وليس هناك ما يحتم أن تستثنى اللغة من هذه السنة الكونية .

وقد صرح بعض أئمة النحاة المتقدمين بهذا ، فقال أبو الطيب اللغوى (٣٥١هـ) : " كان أبو الأسود أول من رسم النحو ، فوضع منه شيئا (جليلا) ،

حتى تعمق النظر بعدُ وطولوا الأبواب" ^(١) وللإمام يونس بن حبيب (١٨٢هـ) قولة عن علم عبد الله بن أبي إسحاق (١١٧هـ) بالنسبة لعصره (أوائل القرن الثاني) ثم بالنسبة لعصر يونس (أواخر القرن نفسه) تؤكد نفس المعنى الذى ذكره أبو الطيب ^(٢). وسيأتى أن كشف قواعد النحو بالصورة المفصلة التى نراها فى كتاب سيبويه استغرق نحو قرن ونصف قرن من الزمان .

وأما الاتجاه العنصرى فيتمثل فى افتراض أن " العرب " جنس أقل فى الاستعدادات العقلية من جنس " الأوربيين " أو غيرهم . ومع مافى الاتجاه من عنصرية ، فإنه مبنى على نقص ثقافة بشع ، فإن فى العالم الآن آلاف من العلماء المبرزين من العرب والأفارقة والآسيويين تفوقوا على قرنائهم الأوربيين فى مجالاتهم وفى بلادهم . فالإنسان هو الإنسان ، وإنما التفوق بحسب ما يهيأ له - أو يلجئه - من الظروف للجد فى تحصيل العلم وفى الابتكار العلمى والحضارى . ثم إن العرب فى باديتهم كانوا أركى نفسا وأدق فكرا وأرق شعورا من غيرهم - وهذه من أقوى الظروف المهيئة للنتاج اللغوى ، وإن كانوا أرضى بأسلوب حياتهم فى البادية - ولهم وسائلهم فى الرقى به مع المحافظة عليه ، وهذا لا يعيبهم لأنه حكم البيئة .

ثم إنهم عندما رفعوا علم العلم والحضارة الإسلاميين بقوة الإخلاص والاتحاد استوعبوا أعظم حضارات العالم حينذاك ، وأضافوا إليها خطوات تطويرية وابتكارية هائلة فى جميع ميادين العلم والرياضة : الفلك والطب

(١) مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى (تح أبو الفضل) . وكلمة "جليلا" محرفة عن "قليلا" كما يتضح من السياق .

(٢) سئل يونس عن ابن أبي إسحاق وعلمه فقال هو والنحو سواء . أى هو الغاية . وقيل له " فأين علمه من علم الناس اليوم ؟ قال لو كان اليوم فى الناس أحد لا يعلم إلا علمه لضحك منه ، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظره كان أعلم الناس " إنباه الرواة ١٠٥/٢ .

والهندسة والصيدلة ... وميادين الحضارة من عمارة وصناعات بالإضافة إلى الفكر والأدب^(١) ثم انتقل ذلك كله إلى الأوربيين عن طريق الأندلس وغيرها ، فبنوا عليه الحضارة الحديثة التي جاوزت منجزاتها الخيال . والشاهد أن العرب لم يعجزوا عندما جاءت دولتهم وتهيأت لهم الظروف . فالقول بتفوق جنس ما على الأجناس الأخرى فطرة وطبيعة = خرافة لا يقرها التحقيق العلمى . فهذا الدليل أو القول ساقط لا يعتد به .

(١) إن إسهام العرب والمسلمين في علم والحضارة عالميين شهير وأوسع وأوثق من أن نعتد تلخيصا أو إحالات . (ينظر مثلا : سيم - هونكه - تسمس الله على الغرب) .

الفصل الثالث

ادعاء تكلف القواعد ثم تطبيقها على العربية

بناءً على مستحيلات

القول بأن الإعراب اخترع اختراعاً من لاشئ أو اقتبس من لغة أخرى ثم طُبِّقَ في اللغة العربية هو قول خارج عن نطاق التصور العقلي ، لأن قبوله لا يتم إلا بافتراض وقوع سلسلة من المستحيلات التي أولها أن يكون الناس في القرنين الأول والثاني اللذين تنبه العلماء إلى نطق العرب فيهما واحتجوا به مع ما أثر من شعر الجاهلية ونثرها = قد خضعوا - في شأن اللغة التي ينطقونها وهم يتنفسون - لمن يقهرهم على إلحاق علامات الإعراب بمعظم الألفاظ التي ينطقونها ، ولا يتم هذا إلا بأن يكون ذلك القاهر مراقباً لنطق كل عربي بحيث لا يند عنه إلا الشاذ النادر (في حدود نسبة ما روى من حالات لحن) ، ثم (يتصادف) كذلك أن تكون علامات الإعراب التي قهرهم ذلك القاهر على إلحاقها بجمهور ألفاظهم - جارية على تلك القواعد التي اعترف الجميع بدقتها - رغم تشعبها العظيم الذي اعترفوا به . ثم لا تتم أيضاً هذه الاحتمالات إلا بعد وقوع احتمالات أخرى ، وهي أن تكون هناك هيئة أو جهة ما طبقت تلك العلامات الإعرابية على كل ما أثر من الشعر والنثر منذ العصر الجاهلي وفي قرني الاحتجاج ، وكان هذا التطبيق متماثلاً لدى كل الرواة والناقلين ، وفي عشرات الآلاف من الأبيات ومئات الآلاف من الجمل ، ومتسقا مع مقتضيات القواعد الإعرابية التي اخترعوها ، ومع الضوابط العروضية أيضاً - على ما أسلفنا . وهنا أيضاً نقول إن الحساب العلمي للمصادفة والاحتمال ، يحيل قبول تلك الافتراضات ، وإن قبولها يعنى إلغاء كل قيمة للعقل والمنطق .

هذا كله على افتراض أنهم طبقوا ما اخترعوه فى كلام الناس . أما إذا كانت الدعوى أنهم اخترعوا الإعراب من عند أنفسهم ولم يطبقوه على كلام الناس فالأمر أفحش استحالة ، لأن الأفراد الذين يجهررون بما يتوهمونه مما لا واقع له بين الناس ولا يعرفونه = يُعدّون مجانين مصيرهم معروف . فى حين أن كتب التاريخ تحدثنا عما كان يحظى به علماء العربية من راحة عقل ، ومن تعظيم وإجلال عند كبار القوم رغم رقة حالهم وبعدهم عن السلطة .

فالقول بأن الإعراب اخترع اختراعا هراء لا يجدُّ به إلا من بعقله شر أوسوء ظن بعقول الناس .

ثم إن القول بأن الإعراب اختراع لا أصل له يلزم عنه الحكم على عشرات العلماء من أهل العربية بأنهم كذابون فى ادعائهم السماع من الأعراب والعرب ، وقد صرحوا هم بالسماع من العرب ، كما صرحوا فيما لم يسمعهو بأنهم لم يسمعهو^(١) كما يعنى الحكم بتكذيب المؤرخين الذين ذكروا رحلاتهم إلى البادية ، والذين وثّقوهم وذكروا أمانتهم ، والذين ذكروا تحلق الناس حولهم وإجلالهم إياهم . وتكذيب المرويات التاريخية بهذه الصورة الموسعة استجابة لافتراضات وهمية عمل لا صلة له بالعلم ولا بأهله ، كما أن دعوى (اختراع) الإعراب خبط لا صلة له بالعلم ولا بأهله .

(١) ذكر سيبويه فى كتابه سماعه أو سماع من بلغه عن العرب أكثر من عشرين ومئة مرة . تنظر فهرس الكتاب للشيخ عزيمة ٣٥ ، ٤١ كما صرح بأنه لم يسمع نحو ثمانى مرات ص ٣٦ ، ٤٠ ، ٤١ .

الفصل الرابع

الرد على ادعاء تطبيق القواعد الإعرابية على القرآن الكريم

بعد التوصل إليها فى أواخر القرن الثانى الهجرى

هذا الإدعاء هو أكثر تلك الادعاءات إغراقا فى الجرافية ، وفى الدلالة على فقد أصحاب تلك الدعاوى لصفة التمييز وإنعام النظر . فقد عرف المسلمون من أول ما نزل القرآن وإلى الآن - أن القرآن الكريم هو أقدس مقدساتهم ، فلم يكونوا يتسامحون فى أى مساس بنصه - حتى لو كان ذلك المساس مجرد لحن فى القراءة غير مقصود .

وقد ذكرت كل مصادر التأريخ لنشأة النحو قصة الأعرابى الذى وفد من البادية فأقرأه أحدهم ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ بجر كلمة "رسول" الأخيرة ، فأحس الأعرابى بأن المعنى الذى تؤديه هذه القراءة مناقض للدعوة المحمدية فتساءل منكرا: أَوْ قَدْ بَرِئَ اللَّهُ مِنْ رَسُولِهِ؟!.

وشاع خبر هذه القراءة ، فقامت الدنيا ولم تقعد ، حتى اتخذ المسلمون أولى الخطوات لإنشاء علم النحو . والقصة فى غاية الشهرة^(١) ، وهذا الأثر الهائل كان بسبب لحن شفوئى . فكيف يقال إن لغة القرآن حُذِثَتْ على نمط اللغة النموذجية أى عُدِّلَتْ أو أعيدت صياغتها تبعا لقواعد الصياغة الصحيحة التى توصل إليها النحاة فى أواخر القرن الثانى ؟

إن هناك حقائق تاريخية - يصعب حصرها - تدحض هذا الادعاء . وسنجملها فى سطور .

(١) القصة فى مراتب النحويين ٨ وأخبار النحويين البصريين ٣٤ ، والفهرست ٦٠ ، وتاريخ العلماء النحويين ١٦٦ ، ونزهة الألباء ١٩-٢٠ وإنباه الرواة ٤٠ ...

- لقد كان القرآن الكريم يُسجّل خطيا فور نزول آياته واحدة أو مجموعة بعد الأخرى على مدى ثلاثة وعشرين عاما حتى توفي الرسول ﷺ ، وكان له ﷺ كُتَبَةٌ يقومون بهذا التسجيل الخطي بعد إملائه ﷺ عليهم ما أُوحى إليه . وبذا كان النص القرآني المكتوب مفرقا في الألواح والعرائض^(١) .

- كتبت منه نسخة مرتبة في عهد أبي بكر (حوالى ١٢هـ) ، ثم عدّة نسخ خمس أو سبع سنة ٢٥هـ في عهد عثمان ووزّع أكثرها على الأمصار ليقرءوا عليه ويكتبوا منه^(٢) .

- لم تحدث بعد ذلك أية إضافة أو تغيير في النص المكتوب ، وإنما وضعت رموز :

- (أ) لحركات الإعراب ثم الحركات القصيرة عامة .
- (ب) لإعجام الحروف المتشابهة الصورة لتمييز بعضها من بعضها (الباء نقطة من تحت ، والتاء نقطتان من أعلى الخ) .
- (ج) رموز للتقسيم الكمي (أجزاء وأرباع وأسابيع وأخماس وأعشار) .
- (د) رموز للسجادات والسكتات وللأداء والوقوف^(٣) .

- بعد كتابة النسخ في عهد عثمان وتوزيعها لم يحدث أى تعديل في رسم كلماته إلى يومنا هذا ، لدرجة أن بعضا من المسلمين لاحظوا في رسم المصحف ما ظنوه خطأ في الإعراب بالحروف ورفعوا ملاحظاتهم إلى عثمان فرفض إجراء أى تعديل في الرسم^(٤) وسيأتى تفصيل هذا .

(١) ينظر باب كاتب النبی ﷺ ، في صحيح البخارى ، وشرحه في فتح البارى ٣٩٦/١٠ .

(٢) ينظر الإتيقان للسيوطى النوع ١٨ .

(٣) ينظر المحكم في نقط المصاحف لأبى عمرو الدانى .

(٤) ينظر الاتقان النوع ٤١ .

- بلغ من حرص المسلمين على التزام ما روى عن الرسول وصحبه من ضبط إعرابى أن تجنبوا الأخذ عن إمامين كبيرين من أئمة القراء النحويين هما ابن محيصن (١٢٣هـ) وعيسى بن عمر (١٤٥هـ) لأنهما أجازا القراءة بضبط إعرابى يتأتى فى بعض الآيات ، لكنه لم يكن واردا عن الرسول ﷺ . ففقدوا الإمامة فى القراءة ^(١) ، ثم جرى قريب من هذا - بعد نحو قرنين - حيث أجاز محمد بن أحمد بن شنبوذ (٣٢٨هـ) القراءة بما ورد بالرواية الشفوية وتقتضيه العربية فى ظنه لكن يخالف رسم المصحف فحوكم وضرب حتى تاب. ^(٢) وكذا أجاز محمد بن الحسن بن مقسم (٣٥٤هـ) القراءة بما وافق المصحف وصح فى العربية ولو لم يكن له سند فحوكم حتى تاب ^(٣) ، بل إن محمد بن أحمد بن بصخان (٧٤٣هـ) أقرأ بإدغام الراء فى اللام فى ﴿وَالْحَمِيرَ لَتَرْكَبُوهَا﴾ (سورة النحل) معزوة إلى أبى عمرو فى الشاطبية فلما ثبت أن هذا الإدغام ليس فيها ، أوقف عن الإقراء حتى رجع عن هذا ^(٤) وهذه كلها حقائق تاريخية . فكيف ينسب إلى الذين لا يتسامحون فى أية قراءة غير واردة ، ولو كانت مطابقة للعربية أنهم عدلوا فى صياغة القرآن أو قبلوا تعديل صياغته ؟!

- لقد منع عمرُ عبد الله بن مسعود أن يقرئ الناس القرآن بلهجة قبيلته هذيل ، مع أنها لهجة عربية عريقة ، وأمره أن يقرئ بلغة قريش ، والمعلوم أن اللهجة الخاصة هى لغة الفطرة . فهل يستقيم أن يُمتع الإقراء بها لكمال الحرص على قداسة نص القرآن ثم يُسمح بالتعديل وإعادة الصياغة ؟

(١) عن محمد بن عبد الرحمن بن محيصن ينظر غاية النهاية ١٦٧/٢ وعن عيسى بن عمر ينظر ٦١٣/١ منه .

(٢) ينظر عنه غاية النهاية ٥٢/٢ - ٥٦ .

(٣) ينظر غاية النهاية ١٢٣/٢ - ١٢٥ .

(٤) نفسه ٥٧/٢ .

- وكانت تثور مسائل بين الصحابة من أجل ضبط قراءة كلمة ضبطا إعرابيا (وستأتى أمثلة لهذا) حسب ما تلقوه عن النبي ﷺ . وتضمن كتاب سيبويه مناقشات كثيرة لتوجيه الضبط الإعرابي لقراءة كلمة ، وذلك فى بضع مئات من الآيات ، ووقعت تلك المناقشات بين العلماء فى القرنين الأول والثانى ، وانصبت على توجيه الضبط بالرواية عن الرسول ﷺ والصحابة الذى تلقوا عنه ، واستمداد القواعد من هذا الوارد ومن نظائره فى القرآن الكريم وفى الشعر والنثر .. فهل يسوغ - مع هذا التدقيق العظيم ، ومع هذا الاستمداد للقواعد من الضبط الوارد فى القرآن ، ومع هذه الحقائق المدونة خطيا = أن يدعى أن القرآن أن القرآن كان غير معرب حتى توصل أولئك العلماء إلى قواعد الإعراب ، ثم كرّوا على القرآن ليطبقوا ما توصلوا إليه فيه ؟!

والأهم من ذلك كله أن تصور كيفية " حذو لغة القرآن على اللغة النموذجية " - حسب ما يدعون ، لا يمكن أن يتأتى إلا بتغيير كامل فى نصوص كلمات القرآن الكريم ، الإعراب بالحروف شائع فى القرآن أوسع شيوع - (فى الأسماء الخمسة أو الستة ، وجمع المذكر السالم والمثنى والملحق بهما ، والأفعال الخمسة - وهناك منها عشرات الآلاف من الكلمات - فكيف يتأتى تغيير مثل "المتقون"، و"المفلحون"، و"الفاسقون" .. و"يعلمون" و"يتفكرون" .. إلى " المتقين " و"المفلحين" و"الفاسقين " و"يعلموا ويتفكروا " وكذا تغيير " لاتدعو " وما أشبهها من الأفعال المعتلة الآخر إلى " لا تدع " وكذا كل ما تتأثر حروفه بالإعراب .. كيف يقع التغيير فى مثل هذا كله مما لا يحصى على الصورة التى ذكرناها أو بعكسها = ثم يقول صاحب الادعاء نفسه (باول كاله ومن معه) إنه لم يحدث تغيير فى نص القرآن الكريم "!!؟.

إن هذا التناقض يكشف أن صاحب هذا الادعاء لم يكن فى وعى عقلى -
بلّهُ الوعى العلمى - حين أطلق هذا الادعاء . ثم إنه لم يجروْ أحد من أعدى
أعداء القرآن الكريم - وكانوا كثيرين - أن يدّعى أنه شارك فى إعادة صياغة
القرآن الكريم أو أن هذا الحذو ، أو إعادة الصياغة وقع أو أثر عنه أى خبر .
شبهه أسىء استغلالها .

- الشبهة التى ربما أخطأ فى فهمها مدّعو خلو القرآن من الإعراب فى
القرن الأول الهجرى أو صدره - (والأرجح أنهم لم يخطئوا وإنما استغلّوها
للتمويه على الناس كيذا للإسلام) ، هى أنه لما عظم عدد الأعاجم الذين دخلوا
الإسلام ، ولم تكن عندهم سليقة لغوية عربية ، وكثر وقوعهم فى الخطأ
الإعرابى فى قراءة القرآن = انتدب أولو الأمر أبا الأسود الدؤلى (ت ٦٩هـ)
ليضع رموزا خطية للحركات الإعرابية تطبق فى المصاحف المكتوبة ليستدل بها
الأعاجم على النطق الصحيح . فابتكر أبو الأسود نقطا ترمز بأوضاعها أمام
الحرف أو فوقه أو تحته إلى الحركة التى ينبغى أن يُنطَقَ بها . ثم جاء نصر بن
عاصم (ت ٩٠هـ) فوضع نُقَطَ الإعجام التى تميز الحروف المتشابهة (الباء نقطة
من تحت والتاء نقطتان ...) ولم يكن ذلك معروفا من قبل ، لكن العرب السليمية
الفطرة كانوا يميزون الحروف فى الكلمات أى يعرفونها عند القراءة دون حاجة
إلى إعجام (ثم جاء الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) فاستبدل بنقط التشكيل حركات
التشكيل المعروفة الآن)^(١) ومن الطبيعى أن يطبق ذلك فى المصاحف المكتوبة
شأن بقية الكتابات الأخرى . ولكن من الواضح أيضا أن وضع الرموز الخطية

(١) بالنسبة لنقط أبى الأسود ينظر مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ١٠-١١ وغيره .
وبالنسبة لإعجام عاصم ينظر شرح ما فيه التصحيف والتحريف لأبى أحمد العسكرى
ص ١٢ أما حركات الخليل فى المحكم للدانى ص ٧٦ .

للحركات الإعرابية فى موضعها من كلمات المصحف المكتوب = هو أمر مختلف عن استحداث الإعراب نفسه ، فالحركات الإعرابية كانت تنطق فى مواضعها من الكلم العربية قبل الإسلام بمئات السنين كما فى الشعر الجاهلى ، على ما سنفصل فيما بعد ، وإنما الذى استحدث هو الرموز الخطية التى تدل فاقدى السليقة العربية عليها حتى ينطقوها عند قراءتهم للقرآن لتكون قراءتهم صحيحة .

والمتبادر أن مدعى خلو القرآن من الإعراب فى أول الأمر ثم تطبيق الإعراب عليه فى القرن التالى = أخطئوا فهم ابتكار رموز للحركات الإعرابية وظنوا أن ذلك اختراع للحركات الإعرابية الصوتية نفسها أى إيجاد لها بعد أن لم تكن موجودة . وظنهم هذا باطل آثم . وإزاء وضوح هذه المسألة بأدنى تأمل فإن الإنسان لا يستطيع أن يمنع نفسه من ترجيح أنهم إنما تعمدوا استغلال ابتكار الرموز الخطية ليموهوا به ويدعوا أنه اختراع للحركات الصوتية والإعرابية ، كيدا ضد الإسلام وأهله .

الفصل الخامس

نشأة النحو وهو علم قواعد الإعراب

دعانا إلى التعرض هنا لنشأة النحو العربى ما أشير إليه من قبل من أن تشعب قواعد النحو مع دقتها وإحكامها أمر يُحيل أو يُصعب توصل العرب إلى إنشائه ، لقصور عقلياتهم عن ذلك . وقد رددنا على دعوى القصور وفندناها .

لكن يبقى أن نواجه ما ثارت عنه تلك الإشارة من تصورات خاطئة .

وقبل بيان هذا الخطأ . نوضح أولاً . أن لفظ " النحو " معناه اللغوى هو التحويل والتحريف إلى جانب أو حالة غير الأولى^(١) وقد لوحظ فى اتخاذ لفظ " النحو " اسما اصطلاحيا لذلك العلم المعروف = تغيير حركات أواخر الكلم وتحويلها من ضم إلى فتح أو كسر - أو عكس ذلك ، واختلاف الحركات هذا أوضحُ ظواهر النحو ، وأوضحُ آثار تغيير العوامل^(٢) فسمى العلم الذى يدرس أسس تحول الحركات هذه وضوابطه بعلم النحو وكان معناه الدقيق علم (قواعد) اختلاف الحركات ..

(١) أخذاً من قولهم " نحاه ينحوه أى صرفه ، وأنحى بصره عنه صرفه . ونحنا الشئ ينحوه وينحاه : حرفه قيل ومنه سمي النحوى لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب " ١هـ من تاج العروس (نحو) . وقد جاء هذا التعليل لتسمية النحو فى معجم الأدباء ٨٢/١ منسوباً إلى أبى عمرو بن العلاء ، وفى لسان العرب (نحو) فى سياق كلام لابن السكيت أيضاً . وهذا التعليل هو المقبول ، لأنه ينوط التسمية بعلة حسية وخاصة ، وهى مع ذلك أهم ظاهرة فى النحو : أعنى ضبط أواخر الكلم تبعاً لاختلاف المواقع والعوامل - فى حين أن التعليل " بالقصد " عام ، وبعبارة " انحوا هذا النحو " لفظى ، وكلاهما أضعف من أن يعبر عن حقيقة هذا العلم .

(٢) انظر التعليق السابق .

وبما أن اختلاف الحركات هذا هو أهم صور الإعراب أى الإبانة - بالحركات وما إليها - عن المعانى التركيبية فإنهم سمو النحو إعرابا أيضا^(١) .

ونعود إلى ما عقدنا له هذا المبحث، وهو مواجهة الخطأ الذى ثار عنه ادعاء عجز العرب -ممثلين فى أئمتهم المتقدمين- عن إنشاء النحو بقواعده البالغة التشعب مع الدقة. فالذين هالهم تشعب قواعد النحو مع دقتها إلى حد ذلك الإدعاء= بنوا موقفهم هذا- إن كانوا صادقين- على افتراض أن "النحو" كان ترفا أو نافلة أقحمت على الحياة العربية فى العهد الإسلامى دون حاجة ملحّة تدعو إليه. وأن قواعد النحو هذه البالغة التشعب مع الدقة والإحكام- ظهرت فى المجتمع العربى الإسلامى دفعة واحدة . وهذا الافتراض بشقية خاطئ تماما .

فلقد كانت نشأة علم " النحو " ضرورة ملحة لأنه عنصر مهم فى لغة القرآن التى يناط البناء العقدى والتشريعى للمجتمع الإسلامى بالضبط الكامل لمبانيها ومعانيها ، حفاظا على سلامة معطياتها ودقتها. فاختلال هذا العنصر يؤدى إلى إيهام واختلال فى ما يؤخذ من الكتاب والسنة والآثار الشارحة لهما من مقررات تصوغ الحياة الدينية للأمة . ولذا وجدنا بين علماء الطبقات التى أنشأت النحو كثيرا من القراء ، وذكر بعضهم فى كتاب سيبويه ، وكانت مشكلات الإعراب المبكرة قرآنية ، واحتوى كتاب سيبويه على ٤٤٤ آية أو شطر آية تكرر كثير منها فى مسائل مختلفة .

ويضاف إلى ذلك أمور خاصة باللغة العربية أيضا : الأول هو الطبيعة التعبيرية للعربية : أعنى أنها لغة معبرة عما فى نفوس أهلها - لا رامزة إليه كما يقال عن اللغات الأخرى - فهى تصوره وتمثله بناء على علاقة حقيقة بين

(١) فى الإيضاح للزجاجى ٩١ قال " ويسمى النحو إعرابا ، والإعراب نحو سماعا " وفى تاج

العروس (عرب) " والإعراب الذى هو النحو إنما هو الإبانة عن المعانى .. "

الألفاظ ومعانيها ، والأمر الثانى أنها لغة تحفل بالتخصيص والتدقيق الذى يميز الأشياء فى النفس ويلبى حاجة الفكر المتوثب للمباح . والأمر الثالث هو سعة مجال النتاج الرفيع الممتع فى العربية شعرا ونثرا بقوالب متكاثرة .

وصدق التعبير ودقته ، وكذلك المتعة الفنية = احتياجات إنسانية مهمة . والإعراب يسهم فى بلوغ العربية غايتها فى إشباع هذه الحاجات أيضا .

ومن هنا فإن وقوع اللحن الإعرابى وانتشاره فى العقود الأولى من عصر ظهور الإسلام بحكم مخالطة غير العرب ، وبحكم التطور الثقافى الهائل = دفع أولى الأمر إلى التفكير فى ما يعصم من تحيف اللغة بهذا اللحن الإعرابى - فكان علم النحو .

وإذا كانت الاحتياجات الثلاثة (التشريعى والتعبيرى والإمتاعى) هى أكثر الدوافع إلى إنشاء النحو، فإن من وراء هذا أيضا ما يستشعره أهل كل لغة من غيرة إزاء ما يمس وظائفها التى من أهمها خلقُ الترابط الاجتماعى، وقولبة الفكر ونقله، وتسجيل الحضارة والقيم

وخلاصة هذا كله أن نشأة علم النحو لم تكن ترفا، ولا نافلة يمكن تخطيها، ولكنه كان ضرورة وتلبية لحاجات ملحة . والحاجة تفتق الحيلة .

وأما أن النحو تمت نشأته بالتدريج فهذا واقع تاريخى . فقد لفتت وقائع اللحن الإعرابى المبكرة^(١) أنظار أولى الأمر (العلماء والحكام) فى الأمة إلى التفكير فى ما يحفظ للغة عناصر سلامتها . فوجهوا إلى تعلم عربيتها أى الإعراب المئين عن معانيها التركيبية ، ولفت على رضى الله عنه (ت ٤٠هـ) أبا

(١) فى الاحتجاج بالشعر فى اللغة د. محمد حسن جبل ٣٢-٣٧ عرض مجزئ لموضوع اللحن .

الأسود الدؤلى (٦٩هـ) إلى حركات الإعراب التى تتعاورُ أو آخرَ الكلم وتختلف المعانى باختلافها ، وفيها لحنٌ أكثرُ اللاحنين ، ولَقِنَ أبو الأسود إشارةً على ، وضنَ بها دهرًا ، ثم استُثيرَ يلحنُ فى قراءة القرآن فوضع لها رموزًا وطبقها خطيًا فى المصحف - حسب ما أجمَلنا سابقًا . ولفته هذا إلى ما تطرد فيه كل حركة بعينها ، فاهتدى إلى سر بعض الأبواب منها باب الفاعل وباب المفعول خاصة وكذا الحروف (الكلمات العوامل) التى تُسبِّبُ نصب ما بعدها أو جره أوجزمه أو رفعه . واختلف إليه طلاب العربية يتعلمون منه .^(١)

وتلفت عن الطبقة التى تعلمت العربية على أبى الأسود طبقةً، وعنهما أخرى ثم أخرى^(٢) كل منهن تدرس الشعر الجاهلى وما بعده ، وعبارات القرآن ، وتستقرى اللغة التى صدرت وتُسَمَّعُ من العرب ، ثم تستنبط قواعد جديدة ، أو تفصل وتدقق القواعد التى توصل إليها الذين سبقوها . حتى خرَّجت الطبقة الخامسة سيبويه (١٨٠هـ) . وقد اشتمل " كتابه " على قواعد النحو الجامعة لجهود من سبقوه . وفى كتاب سيبويه أسماء كثيرين من علماء تلك الطبقات^(٣) .

(١) تفاصيل هذه المرحلة من نشأة النحو وتوثيقها فى كتاب نشأة النحو د. محمد حسن جبل . تحت الطبع .

(٢) ينظر - عن هذه الطبقات وأبرز علمائها : مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى (تح أبى الفضل) ، وأخبار النحويين البصريين للسيرا فى (تح د. محمد البنا) ، ونزهة الألباء فى طبقات الألباء ، لأبى البركات الأتبارى . وينظر أيضا طبقات فحول الشعراء لابن سلام (تح محمود شاكر) ١٢/١ - ٢٢ وقد اجترأ .

(٣) مثل ابن أبى اسحاق ، وعيسى بن عمر وأبى عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب ، وأبى الخطاب الأخص والخليل ومثل ابن مسعود رضى الله عنه والأعرج وهارون ومجاهد والآخرىون أئمة فى قراءة القرآن .

- لقد نشأت قواعد النحو استخلاصا بالاستقراء من الكلام العربى المأثور فى الشعر الجاهلى والإسلامى ، والجارى فى عصر الاحتجاج، وكان القرآن الكريم بضبطه المتلقى عن النبى ﷺ وأصحابه مستوى رفيعا من ذلك الكلام العربى الذى استخلصت منه القواعد .

- وقد عبر الإمام أحمد بن يحيى (تغلب) (٢٩١هـ) عن كون كتاب سيبويه هو خلاصة جهود الأئمة السابقين - مع جهده - بقوله "اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه ، والأصول والمسائل للخليل" (١) ولب هذه المقولة صحيح تماما . أما كون القواعد مستخلصة من القرآن الكريم ومن كلام العرب شعره ونثره فيشهد له الكم الهائل من العبارات العربية التى تضمنها (الكتاب) ونوقش ضبطها وإعرابها فيه فقد بلغت العبارات القرآنية فيه ٤٤٤ (أربعا وأربعين وأربع مئة) عبارة، وفيه ١٠٥٠ (خمسون وألف) بيت من الشعر، و ٩٧٣٥ (خمسة وثلاثون وسبع مئة وتسعة آلاف) جملة (٢) .

- وقد ذكرنا هذا كله لتبيين صورة التدرج فى إنشاء قواعد النحو . ونضيف إلى ما ذكرناه أن النحو - على صورته فى كتاب سيبويه - قد استغرق إنشاءه نحو قرن ونصف بدءا من حياة سيدنا على (المتوفى ٤٠هـ) إلى سيبويه (المتوفى نحو ١٨٠هـ) ، وتطورت أبوابه ومباحثه من مقررات مجملية إلى

(١) المقولة فى الفهرست ٧٦ وإنباه الرواة ٣٤٧/٢ .

(٢) الإحصائية : الآيات القرآنية وأبعاؤها من فهرس الكتاب للعلامة عبد السلام هارون، والشعر معلومة مشهورة وموثقة ينظر عنها الخزانة (هارون) ٧١/١ "كلمة الجرمى ، والجمل من كتاب شرح جمل سيبويه " د. محمود سليمان ياقوت ١-٥ و ٢-١٠٩٨ وإحصاؤه يشمل العبارات المروية فى الكتاب تحقيق العلامة هارون فيه (٣٥٤) عبارة بإضافة الأمثال (٤١) مثلا إليها .

تفاصيل دقيقة تكاد تستوعب كل الصور المحتملة . وتطور الأبواب هذا تصوره شهادة يونس بن حبيب لعلم عبد الله بن أبي إسحاق (١١٧هـ) بالنسبة لأهل عصره في أوائل القرن الثاني الهجري أنه " هو والنحو سواء . أى هو الغاية" أى هو قمة العلماء بالنحو فى عصره . ثم شهادته عن نسبة علمه (أى ابن أبى إسحاق نفسه) بالنحو إلى علم عصر يونس فى أواخر ذلك القرن الثانى - إذ قيل له " أين علمه من علم الناس اليوم ؟ فقال " لو كان فى الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه (أى علم ابن أبى إسحاق) يومئذ = لضحك به " أى لصار مثارا للسخرية لضالة حصيلته منه بالنسبة لما حصله الناس من ذلك العلم بعد نحو ستين سنة من حياته . ثم أضاف فى شهادته " ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ، ونظرَ نظرهم كان أعلم الناس " (١) .

هذا المجمل التاريخى لنشأة النحو يزيّف التصور الواهم أن قواعد النحو كانت نافذة لا تقضى بها ظروفها الزمنية ، وأنها وجدت دقيقة محكمة فى طفرة ترجح أنها من صنع مدارس محترفة غير عربية أو مدارس متأخرة .

بل إننا نقول إن كتاب سيبويه وحده - بما احتشد فيه من آراء العلماء السابقين له فى المسائل التى تولد عنها النحو، وبذلك المسائل المنصبة على أساليب وعبارات قرآنية وعربية، وبصياغته التى لم تلتزم بحصر مسائل كل باب فى إطاره ولا بترتيب الأبواب ترتيباً مدرسياً كفعل المحترفين .. نقول إن كتاب سيبويه بهذا كله يشهد وحده بأن النحو نشأ نشأة طبيعية ، وتكاملت أبوابه بالتدريج . فهو نبت أصيل للبيئة العربية على أيدي العلماء العرب واستمدادا من أساليب لغتهم ، ولضبطها وتقنينها .

وكل كلام غير هذا هو مراسلات جزافية غير علمية ولا تمحيص فيها .

(١) الخبر فى طبقات الشعراء (تد محمود شاكر) ١٥/١ وفى أخبار النحويين البصريين للسيرافى (تد د. البنا) ٤٣-٤٤ وفى طبقات النحويين للزبيدي ٣١-٣٢ .

الفصل السادس

تشعب النحو تشقيقٌ علميٌّ وراءه قواعدٌ كليةٌ محدودة

هذا المبحث هدفه بيان أن النظرة إلى النحو العربي نظرة علمية شاملة ومدققة تكشف أن التشعب الذي هوّل أمره جاحدو أصالة الإعراب ، وبنوا عليه ادعاء عجز العرب وقصورهم عن وضع قواعده هو مجرد تشقيق علمي لظاهرة منضبطة من ظواهر العربية ، وأن له في الحقيقة إطارا إجماليا يجعله في متناول القدرة الفطرية والدراسية أيضا .

ذلك أن تركيب الكلم جملا تتكون من مواقع لكل منها جنس من الإعراب يقوم على مايلي :

أ - من حيث هيكل التركيب : الجملة الفعلية هي أساس التركيب والجملة الاسمية محمولة عليها مشبهة بها^(١) .

ب - العمل للفعل بالأصالة ، وللحرف تشبيها بالفعل وله بعض الأصالة .
والأسماء لا تعمل إلا حملا عليهما^(٢) .

(١) ينظر الإيضاح ٧١ وفي ضوئه يفسر باقي ٦٩/ منه والمقتصد (شرح عبد القاهر لإيضاح

أبي على) ٢١٠/١ والبسيط (شرح ابن أبي الربيع لجمل الزجاجي) ٥٩/١ .

(٢) ذكر أصالة الفعل في العمل الإعرابي في الأصول ٥٤/١ ، والهمع ١٥٩/١ ، والأشباه

والنظائر (تحدد/ مكرم) ٢٣٨/٢ ، ٢٣٩ ، ٢٥٩ ، وذكر حمل الحرف على الفعل في

العمل في الكتاب ١٣١/٢ ، ١٤٠ ، والإيضاح ٧١ ، والمقتصد ٢١١/١ (وأغفل في

٨٨/١) وشرح الرضى الكافية (١٠٩/١ - ١١٠ ، ٢٥٧) ، والأشباه والنظائر ٢٣٨/٢ ،

٢٥٠ وفي هذا الأخير أيضا أن للحروف المختصة أصالة في العمل ينظر ٢٤٠/٢ ،

٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ وينظر ٢٤٩ ، وذكر حمل الأسماء في العمل على الأفعال في

الإيضاح ١٣٥ حيث ذكر تصريحاً وتفصيلاً أن اسم الفاعل (ضارب) يعمل الفعل =

ج - الإعراب للأسماء بالأصالة لأنها هي التي تسند إليها الأخبار وتوقع عليها^(١) والبناء للأفعال والحروف بالأصالة، لأن معانيها لا يعتورها (أى لا يقع عليها بالتداول) ما يوجب اختلاف اللفظ، ولا يجوز أن يغير اللفظ لغير معنى^(٢) وأعربت الأفعال المضارعة لمضارعها (أى مشابهتها) الأسماء^(٣).

د - أصول مواقع الكلم فى الجملة وإعراباتها ثلاثة : الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة . فالرفع للفاعل ، والنصب للمفعول ، والجر للمضاف إليه^(٤) ، والمبتدأ مشبه بالفاعل (والخبر محمول على المبتدأ) وكذلك اسم كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها مشبهات بالفاعل^(٥) والمنصوبات كلها - وفيها

= (يضرب) لمضارعه إياه ، والمصدر يعمل عمل الفاعل لأنه اسم للفعل وفيه دليل عليه ، و " إن " المشددة وأخواتها و " ما " فى لغة أهل الحجاز تعمل عمل الفعل لمضارعته إياه ، والصفة المشبهة باسم الفاعل هى أنقص مرتبة من المصدر .. وإنما جاز أن تعمل لأنها مشبهة باسم الفاعل لأنها صفة كما أنه صفة .. والمميز يعمل عمل الفعل - ولا يعمل إلا فى نكرة ، لأنه أنقص مرتبة من الصفة وفى جملة الكلام عليه دليل ، كما فى الفعل دليل على المفعول فنصب لمضارعه المفعول " يراجع الأشباه والنظائر ٢/٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٥٩ ، وحمل الأسماء فى العمل - على الحروف فيه ٢/٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٥٩ .

(١) ينظر الإيضاح ٦٩ ، والمقتصد ٨١/١ - ٨٢ .

(٢) ينظر المقتصد ١٠٧/١ - ١٠٨ .

(٣) ينظر الكتاب ١٣/١ - ١٤ ، والمقتصد ١١٧/١ .

(٤) ينظر الإيضاح ٦٩ ، والمقتصد ٢١٠/١ والبسط ١/٢٥٩ ، ٥٤٢ ، وشرح ابن يعيش للمفصل ١١٧/٢ ، وشرح الرضى الكافية ١/١٠٩ - ١١٠ .

(٥) ينظر المقتصد ٢١٠/١ (وكون الخبر هو المبتدأ) فى الأصول ١/٦٢ ، والتبصرة ١/١٠٠ ، والمقتصد ١/٢٥٨ ، ٢٩٣ وشرح ابن يعيش ٨٧/١ ، والبسيط ١/٢٥٩ ، ٦٦٢ ، ٧٦٨ ، وشرح الرضى الكافية ١/١٠٩ - ١١٠ .

خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها - مشبهات بالمفعول به ومحمولة عليه.^(١) وما وجد فيه معنى الإضافة يجر بالحرف ظاهرا أو بمعناه .

ويتضح مما ذكرنا الآن أن الإعراب فى حقيقته هو نظام كامل من العلاقات ينتظم كل كلمة فى الجملة فعلا كانت أو اسما أو حرفا - لتكون عنصرا من عناصره يعمل أو يتأثر أو يتعلق . ولكنه عند الصورة الكلية - وهى الصورة الفطرية التى تتربى بها السليقة = يدور فى إطار نوعين من الجمل (: فعلية واسمية) يرجعان من حيث التأثير والتأثر إلى نوع واحد .

فالتشعب الذى يعجز الضبط أو يعسره هو دعوى ناشئة عن نظرة جزئية قريبة المدى وغير محصنة .

هـ - الرفع العلامة الأولى جعلت لما هو أول . والنصب والجر للمعانى الموقعية الثوانى ، والجر للمعانى الموقعية الثالث^(٢) .

(١) ينظر الكتاب (هارون) ١٣١ ٢ ، ١٤٠ ، والإيضاح ٤٩ : " والحال مفعول بها عند البصريين ، وعند الكسائى هى مضارعة للوقت ، والوقت مفعول فيه ، وهى عند الفراء بمعنى الجزاء الممكن وغير الممكن . وله فى ذلك شرح طويل - إلا أنه " لا يتبع الفعل بعد الفاعل إلا مفعول أو ما كان فى حيزه " ، ٦٤ : " إن وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعتة ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا ، فهى تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو " ضرب أخاك محمد " وما أشبه ذلك " ، ٧١ : " إنما كان أصل دخول الإعراب فى الأسماء التى تذكر بعد الأفعال لأنه يُذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول فمعناهما مختلف ، فوجب الفرق بينهما . ثم جعل سائر الكلام على ذلك . وأما الحروف التى ذكرها فمحمولة على الأفعال " ، ١٣٥ " أن التمييز مشبه بالمفعول به " . وانظر : كذلك المقتصد ٢١١/١ ، وشرح الرضى الكافية ١٠٩/١ - ١١٠ .

(٢) اختلفت عبارات الأئمة فى تفسير اختصاص أنواع الإعراب بالمواقع ، والمؤدى واحد . ففسر اختصاص الرفع بالفاعلية بأولية رتبة كل منهما أو أنه الأصل (المقتصد ٢٠٩/١ - =

و - والأفعال المضارعة إذا تجردت عن العوامل فإنها تحمل العلامة الأصلية :
الرفع، وإذا سُبقت بحروف فيها معنى الاستقبال ميزت بعلامة هي
النصب^(١) .

ز - ثم هناك التوابع وهي تحمل إعراب متبوعاتها ، لأنها إما أن تكون نفس
المتبوعات - كالنعت والبدل والتوكيد وعطف البيان^(٢) ، وإما أن تكون
مُشتركة معها - فالحكمة التركيبية تقتضى أن تُعرب إعراب ما اشتركت
معه.. وذلك عطف النسق.

ح - وتبقى تكملة لأسس الإعراب تلك هي أن هناك رتبا نمطية للمواقع فى
الجملة كتقدم المبتدأ على الخبر ، والفاعل على المفعول ، وصاحب الحال
عليه ، ومصاحب المفعول معه عليه ، والمستثنى منه على المستثنى .

= ٢١١ ، البسيط ٥٤١/١ ، وبأن الرفع للعمد (البسيط ٢٥٩/١ ، وشرح الرضى الكافية
٢٠/١ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، أو للفاعلية ثم عمم فى العمد (البسيط ٢٥٩/١) - وفى هذه
الحالة يكون غير الرفع أى النصب والجر للفضلات . وقد حكى ابن جنى عن الزجاج
تفسير رفع الفاعل ونصب المفعول بالفرق أى المخالفة ، وأن التخصيص راجع إلى قلة
الفاعلين لأن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ، فى حين يكون له مفاعيل فجعلوا الرفع
الثقيل لما هو قليل فى كلامهم والنصب الخفيف لما هو كثير (ينظر الخصائص ٤٩/١) .
وكذلك فسر النصب بالفرق فى البسيط ٥٤٢/١ ، وفسر الجر أيضا بالمخالفة (شرح ابن
يعيش للمفصل ١١٧/٢ ، وشرح الكافية ٢٠/١) .

(١) يمكن النظر إلى التجرد من العوامل على أنه الأصل والى الرفع على أنه الأصل كذلك .

أما عزو النصب إلى معنى الاستقبال فهو استخلاص من دراسة نواصب المضارع .

(٢) النعت هو المنعوت " ينظر شرح ابن يعيش للمفصل ٣٨/٣ ، وشرح الرضى الكافية
١٠/١ ، والهمع (النعسانى) ٢٣٠/١ ، ٤٨/٢) ، لأنه تعبير (بالصفة) عن (ذات) الموصوف ،
وعطف البيان هو المبين ، والبدل هو المبدل منه أو بعضه ، والتوكيد هو المؤكّد .
ولانزاع فى أى من هذه .

والمميّز على التمييز ... ، وكتقدم الفعل على فاعله ، ومرجع الضمير عليه ... وكالترتيب بين المنصوبات بعضها وبعض إذا اجتمعت .. وكثير من هذه الرتب تجوز مخالفتها ، لكن هناك قيمة لتحديد الرتب الأساسية ، إذ قد يلجأ ، إليها في تعيين المواقع عند غياب علامات الإعراب في مثل مدح موسى عيسى . وهناك أمثلة كثيرة لذلك ذكرها ابن جني في كلمته التي اقتبسناها منه مع ما اقتبسنا من كلام الأئمة عن دلالة الإعراب على المعنى وستأتى .

وهكذا ثبت بالتحليل العلمى المستند إلى مقررات أئمة العربية - أن تشعب قواعد الإعراب الذى هوّله جاحدو أصالة الإعراب وقيمتها - وراءه صورة مجملة محدودة التفاصيل ، محكمة سهلة الاسعاب لأهل الفطرة والعامة والدارسين . وخلصتها :

- ١ - تركيب الجملة العربية من مسند ومسند إليه . وتكمّلات (وهى كل ما عدا المسند والمسند إليه) .
- ٢ - علامات الإعراب موزعة هكذا :
 - أ - الرفع للمسند إليه (فاعلا أو نائبه أو مسببه المبتدأ وخبره واسم كان وخبر إن) وللمضارع المجرد .
 - ب - النصب للتكمّلات مالم يُسبق أى منه بحرف جر ، وللمضارع المسبوق بحروف معينة .
 - ج - الجر لما سبق بحرف جر أو كان فيه معنى الإضافة .
 - د - الجزم للمضارع الواقع فى حيز الجواز
 - هـ - البناء على علامة الجزم لفعل الأمر وعلى السكون للمضارع المسند لنون النسوة ، وعلى الفتح للماضى والمؤكد بنون التوكيد .

الباب الثالث

شواهد تطبيقية واقعية لأصالة الإعراب ووجوده
فى القرآن الكريم منذ أول نزوله ، وفى عربية
القرن السابع الميلادى وما قبله

لدينا شواهد تطبيقية واقعية كثيرة تثبت أصالة الإعراب ، وأنه كان موجودا وممارسًا فى القرآن الكريم منذ نزوله ، وفى النتاج اللغوى العربى الذى وصل إلى عرب القرن السابع الميلادى .

- وسن عقد الفصل الأول من هذا الباب للشواهد الصوتية التى تثبت التزام أهل عصر البعثة بقراءة القرآن مُعَرَّبًا .

- ونعقد الفصل الثانى للشواهد الخطية المسجلة فى رسم المصحف .

- ونعقد الفصل الثالث لإثبات وجود الإعراب فى الشعر الجاهلى .. وفى

هذا الفصل سنقف - أولا - وقفة علمية قصيرة لإثبات صحة الشعر الجاهلى نفسه ، ثم نتحرك إلى شواهد وجود الإعراب فى ذلك الشعر الجاهلى . وهى شواهد متنوعة .

الفصل الأول

شواهد صوتية لوجود الإعراب فى القرآن الكريم فى القرن الأول الهجرى (السابع الميلادى)

هذا الفصل مخصص للشواهد الصوتية . ونقصد بالشواهد الصوتية ما ورد من أخبار تصف قراءة لرسول الله ﷺ ، وقراءات للصحابه والتابعين فى القرن الأول الهجرى (السابع الميلادى) . ويؤخذ من وصف قراءة الرسول ﷺ أنه يقرأ القرآن معربا ، أما قراءات الصحابة والتابعين فمأخذ شواهد قراءتهم بالإعراب فيها أنهم اختلفوا أو ثارت بينهم مناقشات فى القراءة انصببت على الضبط الإعرابى فى نطق كلمة من الآية محل القراءة والخلاف . وهناك أيضا قراءات للصحابة نطقوها بضبط إعرابى مخالف للشائع الذى قرأ به الآخرون . والشاهد فى هذه القراءات المخالفة أنها اقتضت تأثيرات إعرابية لم تكن موجودة، وأن الذين قرءوا بها أجرؤا تلك التأثيرات فعلا وسُجِّلَتْ لهم ، مما يدل على وعى فطرى باطنى بقواعد الإعراب، إذ كانت القراءة فى كل ذلك متطابقة مع ما كشفتته الدراسة النحوية فيما بعد من قواعد الإعراب . وواضح أن كل هذا يثبت وجود الإعراب وممارسته نطقا فى القراءة فى ذلك القرن الأول .

الشاهد الصوتى الأول :

هو ما جاء فى صحيح البخارى " عن معاوية بن قرّة عن عبد الله بن مغفل المزنى قال: رأيت رسول الله ﷺ يوم الفتح على ناقه له يقرأ سورة الفتح - أو من سورة الفتح. قال فرجع فيها. قال: ثم قرأ معاوية يحكى قراءة ابن مغفل. وقال لولا أن يجتمع الناس عليكم لرجعت كما رجّع ابن مغفل يحكى

النبي ﷺ: قال شعبة (الرواي عن معاوية) فقلت لمعاوية كيف كان ترجيعه؟ قال آ آ ثلاث مرات. أهـ^(١) والترجيع هو التردد أى تكرير الصوت . والمقصود هنا تكرار ألف المدّ كما هو صريح فى آخر الحديث . وإنما يظهر الترجيع ويتميز مده عند الوقف - حيث يتمثل الترجيع فى تكرار المدّ بعينه عند كل وقف . فالمقصود هنا هو مدّ الألف فى أواخر الكلمات التى خُتِمَتْ بها آيات سورة الفتح، لأن أواخر الآيات هى مواضع الوقف الأساسية التى يتم عندها الكلام . وآيات هذه السورة كلها مختومة بألف مد (مُبِيناً / مُسْتَقِيمًا / عَزِيزًا / حَكِيمًا / عَظِيمًا ...) الخ . والآن فإن ألف المد التى فى أواخر الآيات هنا هى مد إيدال من تنوين النصب . والنصب وتنوينه من الإعراب. فهذا شاهد على أن النبي ﷺ كان ينطق القرآن معربا . ولو كان غير معرب لنطقت كل تلك الكلمات بالسكون. هذا ، ولايجوز تأويل الحديث بأن المقصود كل ألف مد ولو كانت فى وسط الكلام ، لأن ألفات المد التى فى وسط الكلام لا تلفت السمع لأنه لا يوقف عليها ، ولأنها ليست جنس المد الوحيد فى أثناء الكلام - فهناك المد بالواو والمد بالياء . وما دام الحديث عن مدّ الألف ووصفه بأنه مرجّع فلا ينطبق هذا إلا على أواخر الآيات التى هى مواضع الوقف كما قلنا .

كما لايجوز - من باب أولى - أن يفسر هذا الحديث الشريف بأن الرسول ﷺ كان يكرر الألفات متوالية مجردة من الكلام أى من باب الدندنة ،

(١) صحيح البخارى " كتاب الشعب " ١٩٢/٩ " كتاب التوحيد " وهو أيضا فى باب الترجيع ضمن أبواب كتاب فضائل القرآن دون حكاية صوت القراءة . وقد رسمت (الحكاية) فى فتح البارى (الطبى) ٢٠٦/١٠ (ء ، ء ، ء) وهذا الرسم الذى فى المتن ونقلناه فى أعلى الصفحة (آ آ) صحيحان . ورسمت فى فتح البارى ٤٦٩/١٠ (أ أ) . وفى تفسير القرطبى (دار الكتب) ١٦/١ (آ ء) وهما ليسا صحيحين لأنه ليس فى سورة الفتح ألفات ممدودة (أى آخر المد فيها همزة) متوالية فتحكى بهذا وفقا أو غير وقف .

لأن نص الحديث أنه ﷺ كان يقرأ سورة الفتح - لا أنه كان يدندن . هذا إلى أن مقام رسول الله الأعظم وجلالة قدره تنفى هذا التفسير - فلم يبق إلا ما قلناه ، وهو يثبت الإعراب بالنصب . وإذا ثبت الإعراب بالنصب ثبت غير النصب لأنه لا فرق^(١).

الشاهد الصوتي الثاني :

وهو من أوضحها وأطرفها . ما وقع بين سادتنا عمر بن الخطاب من ناحية زيد بن ثابت وأبي بن كعب من ناحية أخرى في الضبط الإعرابي لكلمة الأنصار في الآية الآتية ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ (س التوبة ١٠٠) حيث قرأ عمر برفع كلمة " الأنصار " وقرأها زيد بن ثابت^(٢) بالجر ، فسأل عمرُ أبا بن كعب^(٣) فقرر أنها بالجر . وكان مثار الانتباه هو المعنى الذى

(١) هذا التحليل والتفسير للحديث الشريف مسئوليتي والفضل لله . وقد جاءت تعليقات الإمام ابن حجر على الحديث بكلام مجمل فى فتح البارى (الطبى ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م) ٢٩٧/١٧ ، ٢٠٦/١٠ ، ٤٦٩/١٠ ، وقد ذكر هنا وفى القرطبى ١٦/١ رأى أن الترجيع المحكى كان من هز الناقة . وهو كلام ضحل يفتقد نور العلم والأدب . وينظر فتح البارى ٤٤٤/١٠ - ٤٤٨ فى موضوع التغنى بالقرآن وله صلة بموضوع الترجيع وإن لم يربط بينهما .

(٢) سيدنا زيد بن ثابت من أكابر أصحاب رسول الله ﷺ ، وهو أنصارى ، وكان أكبر كتاب الوحي للنبي ﷺ ، وكان كبير لجنة جمع القرآن فى مصحف فى عهد سيدنا أبى بكر ولجنة تحرير عدة نسخ من المصحف لتوزع على الأمصار فى عهد سيدنا عثمان - رضى الله عنهم جميعا . توفى سنة ٤٥ هـ .

(٣) سيدنا أبى بن كعب من أكابر أصحاب رسول الله ﷺ ، وهو أنصارى خزرجى ، وكان من كتاب الوحي أيضا ، وهو من علماء الصحابة بالفقه ، وقراءة القرآن . قال عنه النبي ﷺ " أقرأ أمتى أبى بن كعب " توفى سنة ٣٢ هـ أو قبلها . رضى الله عنه وعن الصحابة جميعا .

يقتضيه كل من الإعرابين . ولنقرأ القصة بعبارة المفسر العظيم أبى محمد عبد الحق بن عطية (ت ٥٥٤هـ) يقول : وقرأ عمر بن الخطاب ... ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ برفع الراء عطفاً على (والسابقون) (أى فيكون الأنصار فريقاً آخر غير السابقين الأولين لأن العطف يقتضى المغايرة ، فلا يكون الأنصار داخلين ضمن السابقين الأولين ويكون السبق والأولوية مقصورين على المهاجرين ، وعمر منهم كما نعلم) ، ثم قال ابن عطية : "وأسد الطبرى أن زيد بن ثابت سمع عمر يقرأ هكذا ، فراه (أى راجعه مبيناً أن القراءة بالجر) فبعث عمر - رضى الله عنه - إلى أبى بن كعب فسأله ، فقال أبى بن كعب : ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ بجر لفظ " الأنصار (عطفاً على المهاجرين) (فيكون الأنصار داخلين مع المهاجرين ضمن السابقين الأولين) فقال عمر - رضى الله عنه - "ما كنا نرى إلا أنا قد رُفِعْنَا رُفْعَةً لَا يَنَالُهَا مَعْنَا أَحَدٌ" . (يعنى كنا نحن المهاجرين نظن أننا خُصِّصْنَا بوصف السابقين الأولين لا ينال هذا الوصف معنا أحد) فقال أبى : إن مصداق هذا (يعنى مصداق كون الأنصار مع المهاجرين ضمن فئة السابقين - وهذا يقتضى الجر) فى كتاب الله فى أول سورة الجمعة ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ (يعنى أن هذه الآية وصفت التابعين الذين يجيئون بعد حياة النبى ﷺ بأنهم "آخرين" وأنهم "لما يلحقوا" بالذين (بُعث فيهم النبى) أى بجيل الصحابة الذين ذكروا فى الآية التى سبقت آية "الآخرين" هذه ، فالصحابة جميعاً مهاجرين وأنصاراً هم السابقون الذين لَمَّا يَلْحَقُهُمْ جِيلُ التَّابِعِينَ . ثم قال أبى : ومصداق هذا أيضاً فى سورة الحشر ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ ، وفى سورة الأنفال فى قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ﴾

قال ابن عطية : " فرجع عمر إلى قول أبي (أى أخذ بقراءته) ^(١) .

ونوضح هنا أمورا :

- ١ - الواقعة ثابتة رويت فى أكثر من مرجع بأكثر من سند ^(٢) .
- ٢ - كان عمر يقرأها بالرفع سليفة بناء على ما فى قلبه من معناها -
بدليل رواية أنه سمع رجلا يقرأها (بالجر وبواو قبل "الذين") فأخذه وسأله
عن أقرأه هكذا فقال الرجل : أبى بن كعب . فذهب إلى أبى وسأله إن كان سمع
هذه القراءة من النبى ﷺ فأجاب أبى بالإيجاب ^(٣) .
- ٣ - ينبغى أن لا نتوقع أن يستعمل عمر أو أبى أو غيرهما مصطلحات "رفع" و "جر" وغيرهما ، لأن هذه مصطلحات نشأت بعدهم . وإنما يعبر كل
منهم عن القراءة التى يختارها بأن يقرأها ويقول هى هكذا - والمعنى فى قلبه
بحسبها .

٤ - انفرد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) فى ذكره هذه الواقعة - بجعل مناط
الخلاف هو ترك عمر الواو بأن قرأ ﴿ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ .. ﴾ فيكون
الموصول "الذين" صفة الأنصار ^(٤) لكن عرض الزمخشري هذا للواقعة هو

(١) المحرر الوجيز لابن عطية (قطر) ١٢/٧ - ١٣ بتصرف للتوضيح . وينظر مفاتيح الغيب

(الغد العربى) ١٤٦/٨ - ١٤٧ . " ومن بعد " فى الآية مقصود بها من بعد الحديبية .

(٢) ذكرت فى الدر المنثور (دار الفكر) ٢٦٨/٤ - ٢٦٩ بثلاثة أسناد منها اثنان فى الطبرى

(شاكر) ٤٣٧/١٤ - ٤٣٩ والقصة فى تفسير الرازى ١٤٦/٨ - ١٤٧ (مع تكرار

وسقط) والقرطبى ٢٣٨/٨ وأبى حيان ٩٢/٥ ، وابن كثير ٣٨٣/٢ ، وانظر أيضا

المحتسب لابن جنى ٣٠٠/١ .

(٣) ينظر تفاسير القرطبى ، والزمخشري (الكشف - دار المعرفة - ١٦٩/٢) ، والرازى ،

وابن كثير فى المواضع المذكورة فى التعليق السابق .

(٤) ينظر الكشف (دار المعرفة) ١٦٩/٢ .

دون غيره في الدقة ، لأن عرض بعض المصادر السابقة له وكذا المعاصرة يغفل قراءة عمر بإسقاط الواو^(١) وقصارى ما يمكن أن يستخلص من مجموع الروايات أن قراءة عمر كانت تجمع الأمرين : رفع كلمة الأنصار ، وإسقاط الواو - وقد نصت على ذلك بعض الروايات^(٢) ، وأن الذى هو أكثر لفتاً لحس العربى وإثارة للخلاف هو رفع كلمة الأنصار ؛ لأن القراءة بالرفع تخرج الأنصار من السابقين الأولين وتقتصر الأولوية والسبق على المهاجرين^(٣) وهذا هو معنى قول عمر : " ما كنا نرى إلا أنا رُفِعنا رُفْعَةً لا ينالها معنا أحد " فى حين أن قراءة الجر تدخل الأنصار مع المهاجرين فى السبق والأولية - فلا تلفت الانتباه .

- فهذه الواقعة تثبت وجود الإعراب بالحركات ودلالته على معنى فى القرآن منذ أول عهده حيث أحس عمر (ت ٢٣هـ) وأبى (ت ٣٢هـ أو قبلها) وزيد بن ثابت (٤٥هـ) بحركة إعراب لفظ "الأنصار" وأثر هذه الحركة فى معنى الآية على ما أسلفنا .

الشاهد الصوتى الثالث :

هو واقعة ليست أقل طرافة من السابقة . فقد روى أن أعرابيا قدم المدينة فى زمان عمر -رضى الله عنه- (ت ٢٣هـ) فطلب من يقرئه شيئاً من القرآن ،

(١) لم يذكر المحتسب لابن جنى (ت ٣٩٦هـ) ٣٠٠/١ ترك عمر للواو - مع أن المحتسب مخصص للقراءات الشاذة ، وكذا لم يذكرها ابن عطية فى المحرر الوجيز ١٢/٧ - ١٣ .

(٢) فى الدر المنثور ٢٦٨/٤ وهى فى الطبرى ٤٣٨/١٤ - الأثر رقم ١٧١١٨ وقد جاءت دون سند فى تفاسير الرازى ١٤٦/٨ ، والقرطبى ٢٣٨/٨ وغيرهما .

(٣) هذا التحليل يتفق مع ما ذكره الفخر الرازى فى تفسيره (١٤٧/١٥) . ولأبى حيان فى البحر ٩٢/٥ تفسير بضاد المراد . والباقون من المفسرين أجملوا .

فأقرأه رجل أول سورة براءة وفيه ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ - أقرأه بكسر لام كلمة "رسوله" الأخيرة . ففهم منها الأعرابي - متعجبا ومنكرا - أن الله تعالى برئ من رسوله . وبلغت الواقعة عمر فاستدعى الأعرابي وسأله ، فقص عليه قراءة الرجل . فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابي . فقال الأعرابي : فكيف هي يا أمير المؤمنين ؟ فقال ﴿ ... أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ (بضم لام كلمة رسوله) . فقال الأعرابي : " وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم " . فأمر عمر أن لا يقرئ الناس إلا عالم باللغة ، وأمر أبا الأسود (ت ٦٩ هـ) أن يضع النحو .

- والقصة ثابتة بروايات كثيرة^(١) وأهم اختلاف في روايتها أنها وقعت في عهد زياد (ت ٥٣ هـ) وأنه الذي ناط بأبي الأسود وضع النحو؛ فهي واقعة بين سنتي ٢٠ و ٥٣ هـ والأشبه أنها بين سنتي (٤٥-٥٣ هـ) في عهد زياد . ووضح فيها ملاحظة إعراب "رسوله" بالرفع أو الجر وأثر ذلك في المعنى - على ما هو واضح في سرد الواقعة .

(١) الواقعة في الدر المنثور " دار الفكر " ١٢٩/٤ ، ١٣٠ بصورتين ، وكذا في نزهة الألباء ١٩-٢٠ ، وفي المحرر الوجيز لابن عطية ٤٠٩/٦ مسندة إلى معاوية مجملته والمرجح أنه يقصد زيادا - ينظر المحكم للداني تح د. عزة حسن ص ٣ ، وسماع القراءة في هذه القصة مسند إلى أبي الأسود نفسه في عهد زياد ، وبه استنفر إلى وضع النحو في المحرر الوجيز والمحكم ومراتب النحويين ٨ وأخبار النحويين البصريين ٣٤ والفهرست ٦٠ وإنباه الرواة ٤٠/١ .

الشاهد الصوتي الرابع :

أن الحجاج (ت ٩٥هـ) خطب فذكر الوضوء فقال " اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم ... " (قالها الحجاج بفتح لام أرجلكم) فسمع الصحابي أنس بن مالك (ت ٩٣هـ) فقال صدق الله وكذب الحجاج قال الله ﴿ .. إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (قرأها أنس بكسر لام "أرجلكم")^(١) أى أنه لاحظ أنها مجرورة مثل رءوسكم الواقعة في حيز الفعل " امسحوا " فحكمها المسح ، وليست بضبط " وجوهكم وأيديكم " الواقعتين في حيز الفعل " فاغسلوا " فيكون حكمها الغسل . (هذا ، وقد فسر المسح في قراءة أنس بالغسل الخفيف)^(٢) .

الشاهد الصوتي الخامس :

كان يحيى بن يعمر (٨٩هـ) مشهورا بالفصاحة وبالعلم بالعربية فسأله الحجاج (٩٥هـ) وكلاهما تابعي - إن كان يلحظ عليه أنه يقع منه لحن . فبين له يحيى أنه يلحن فيرفع خبر كان - وهي " أحب " في قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ ... أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ... ﴾ وأن الصواب نصب " أحب " ^(٣) فخشى الحجاج أن تهتز هيئته بشيوع خبر لحنه ، فألجأ يحيى

(١) تفسير الطبري (شاكر) ٩٥/١٠ والآية من المائدة ٦ .

(٢) ينظر السابق وتفسير ابن كثير (مكتبة التراث الإسلامي) ٢٥/٢ - ٢٦ .

(٣) الآية كاملة هي كما يلي : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ (س التوبة ٢٤) .

إلى خراسان^(١) . وقد وقعت هذه القصة بين سنتي ٨٢ و ٨٦ هـ أى فى القرن الأول الهجرى أيضا .

الشاهد الصوتى السادس :

وهو يتمثل فى قراءات الصحابة الذين اقتضت قراءاتهم إعرابا مختلفا عن الإعراب الذى جرت عليه القراءات الأخرى ، ونبه رواة القراءات والعلماء الذين أدركوا وضع المصطلحات إلى أن هؤلاء الصحابة التزموا (بفطرتهم) الأثر الإعرابى الذى تقتضيه قراءاتهم، مما يدل على أن الإعراب كان موجودا ومطبقا تطبيقا سليقا فطريا فى عصر هؤلاء الصحابة .

- ولا يجوز الادعاء بأنهم اختلفوه ، لأن الإعراب يلحق الكلام الذى ينطقه كل العرب ، فلا يتأتى أن يخترعه فرد أو أفراد ، ويشيع فى أمة لغير سبب يمس صميم الحياة ، ويأتى متسقا منضبطا غير متناقض ، ويطبق على آلاف الجمل ، فى أقدم كتاب - دون تناقض أيضا ، ويتم ذلك فى بضعة عقود هى ما بقى من حياة أولئك الصحابة منذ عايشوا القرآن الكريم ... وما دام كل ذلك مستحيلا فلا يبقى إلا أن الإعراب كان جاريا فى كلام العرب قبل هؤلاء الصحابة ، بل قبل نزول القرآن الكريم ، وأن القرآن الكريم كان معربا ككل الكلام العربى .

(١) القصة فى أخبار النحويين البصريين للسيرا فى ٤١ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي

٢٨ ونزهة الألباء لأبى البركات الأنبارى ٢٥ ، وإنباه الرواة ٢٦/٤ ، ومعجم الأدباء

٤٢/٢٠ - ٤٣ وانظر ترجمة يحيى بن يعمر فى تهذيب التهذيب ٣٠٥/١١ - ٣٠٦

والأعلام للزركلى .

- وقد انتقيت من قراءات الصحابة^(١) التي اختلف إعرابها تبعاً لاختلاف مقتضيه من قراءاتهم نحو مئة قراءة أورد منها الأمثلة القليلة الآتية :

- فى سورة الفاتحة : القراءة العامة ﴿ مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ أو ﴿ مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ بجر مالك وملاك (صفة رابعة للفظ الجلالة فى قوله تعالى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ مع جر لفظ الدين بالإضافة . قرأ أنس بن مالك ﴿ مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ بنصب ملك على النداء ناظراً إلى مقتضى توجيه الدعاء إليه سبحانه بعد ذلك ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ ﴾ ، وقرأ جبير بن مطعم (٥٩هـ)س ﴿ مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ بفتح كل حروف كلمة ملك على أنها فعل ماض ونصب " يوم " على المفعولية^(٢) حسب مقتضى قراءته هذه .

- فى سورة البقرة ٢٦ ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ بضم ياء "يضل" وكلمة "الفاسيقين" مفعول به . قرأ ابن مسعود "وما يضلُّ به إلا الفاسقون" بفتح ياء "يضل"، و"الفاسقون" فاعل مرفوع بالواو حسب مقتضى قراءة " يَضِلُّ " تلك .
- فى سورة آل عمران ﴿ رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ بضم تاء " تزع " ونصب "قلوبنا" .

- قرأ أبو بكر الصديق "لا تَزِغْ قُلُوبَنَا" بفتح تاء المضارعة ورفع "قلوبنا" فاعلاً للفعل^(٣) دعاء إليه سبحانه أن يعصم قلوبنا من الزيغ .

(١) جمع أخى أ.د. الموافى الرفاعى البيلى قراءات الصحابة فى سفر كبير بجهده الخاص وقد

أذن مشكوراً - أن أطلع على مخطوطه هذا السفر وأنتقى منها ما أريد جزاه الله خيراً .

(٢) شواذ القراءات لأبى عبد الله الكرمانى (مخطوط) ص ١٥ .

(٣) شواذ القراءات للكرمانى ٤٧ .

- فى سورة آل عمران (١٥٤) ﴿لَبَّرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ ببناء الفعل " كُتِبَ " للمفعول ، ورفع لفظ " القتل " نائباً للفاعل ، قرأها ابن عباس (٦٨هـ) ببناء الفعل للفاعل ، ونصب "القتل" مفعول به (١) .

- فى سورة المائدة (٢) ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ﴾ بإثبات النون فى اسم الفاعل المجموع جمعا سالما " آمين " ونصب " البيت " مفعولا به . قرأ ابن مسعود (٣٢هـ) " ولا آمى البيت الحرام " بحذف نون الجمع وجر لفظ " البيت " للإضافة (٢) .

- فى سورة المائدة (١٠٦) ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ (يفتح تاء التانيث فى " شهادة " ولفظ الجلالى مضاف إليه) قرأها على رضى عنه (٤٠هـ) " ولا نكتم شهادة الله " بتثوين نصب " شهادة ولفظ الجلالة منصوب معمولا أول للفعل "نكتم" (٣) .

الشاهد الصوتى السابع :

وهو يتمثل فى الروايات التى وردت عن أنه عندما تمت كتابة عدة نسخ من المصاحف فى عهد سيدنا عثمان (ت ٣٥هـ) لتوزع على الأمصار لتكون مرجعا لأهالى تلك الأمصار والأقاليم التابعة لها ، لضبط نص القرآن الكريم فى أقطار الدولة الإسلامية ضبطا يتمثل فى توحيد النص قراءة وكتابة ، وكان ذلك حوالى سنة ٢٥ هجرية = عُرض على عثمان رضى الله عنه مصحف منها - وهى متطابقة ما عدا خلاقات محدودة - فلما قرأه قال : " أرى فيه لحنا ، وستقيمه العرب بالسنتها " .

(١) مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه .

(٢) الكشف للزمخشري ٦٠٢/١ .

(٣) البحر المحيط ٥٣١/٣ .

وورد أيضا في هذه المسألة أن عروة بن الزبير (٢٢-٩٣هـ) سأل خالته السيدة عائشة بنت أبي بكر أم المؤمنين (ت ٥٨هـ) عن كلمات في المصحف يتبادر أن فيها خطأ نحويا . فقالت " يا ابن أختي هذا من عمل الكتاب . الكتابة أخطئوا في الكتاب " .

وقد جاءت الروایتان في عدة مصادر (١)

والآيات التي لوحظ فيها ما يتبادر أنه لحن أي خطأ نحوي (بناءً على تفسير كلمة " لحن " في تعليق عثمان بـ " خطأ ") هي :

أ - قوله تعالى في سورة المائدة (٦٩) ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾ والمتبادر " والصابئين " عطفًا على اسم إن " .

ب - وقوله تعالى في سورة النساء (١٦٢) ﴿ لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ .. ﴾ والمتبادر " والمقيمون " عطفًا على " المؤمنون " .

ج - وقوله تعالى في سورة طه (٦٣) ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَانٍ ﴾ والمتبادر " إن هذين " .

وتلحق بها آية ١٧٧ من سورة البقرة ﴿ .. وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد ١٥٩ - ١٦٠ ، ٢٠٤ (كلمة عثمان فقط) ، تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٥٠-٥٦ ، وجامع البيان (تفسير) الطبري (تحـ شاكر) ٣٩٤-٣٩٥ (كلمة عائشة فقط) ، والمصاحف لابن أبي داود ٤١-٤٣ والحجة لابن خالويه (تحـ د. عبد العال سالم) ٣٤٣-٣٤٤ ، والمقنع للداني (تحـ محمد الصادق قمحاوي) ١١٩-١٢٥ والمحرم الوجيز (تفسير) ابن عطية ٢٩٠/٤ و ٥٠/١٠ وجامع الأحكام (تفسير) القرطبي ٢٣٩/٢ - ٢٤٠ .

وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ
وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ﴿٨٧﴾
حيث كان المتبادر " والصابرون " .

وقوله تعالى فى سورة الأنبياء (٨٨) ﴿وَكَذَلِكَ نَجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ حيث
يتبادر على القراءة بنون واحدة والفعل للمجهول أن تكون "المؤمنون " .

وقوله تعالى فى سورة " المنافقون " (١٠) ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ
قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَكُنْ
مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ حيث يتبادر أن تكون "وأكون"^(١).

والشاهد فى هذه الروايات - على فرض صحتها ، وفرض تفسير كلمة "
لحن " فى تعليق عثمان بـ " خطأ " - هو أن سيدنا عثمان (المتوفى ٣٥هـ) قد
لاحظ - وربما لاحظ معه آخرون - ذلك الذى يتبادر أنه مخالقات إعرابية . أى
أن الإعراب كان معروفا وممارسا فى الربع الأول من القرن الأول الهجرى
(السابع الميلادى) ، وإن كانت معرفة وممارسة سليقية بعيدة عن المصطلحات
النحوية التى نشأت بعد ذلك .

كذلك فإن سؤال عروة بن الزبير لخالته السيدة عائشة أم المؤمنين عن هذه
التي يتبادر أنها مخالقات إعرابية وإجابتها رضى الله عنها بأن هذا من خطأ
الكتاب هو شهادة أخرى لما سبق تقريره من وجود الإعراب ومعرفته وممارسته
معرفة وممارسة فطرية سليقية فى أواسط ذلك القرن الأول .

(١) الآيات الثلاث الملحقه ألحقها ابن قتيبة فى تأويل مشكل القرآن له ص ٥٣-٥٦ ، وألحق

ابن أبى داود فى كتابه المصاحف الآية الأخيرة .

وأخيراً ففي القصة أيضاً ذكر للتابعي الجليل سعيد بن جبير (ت ٩٥هـ) والتابعي الجليل أبان بن عثمان (ت ١٠٥هـ) وملاحظتهما لهذا الذي قلنا إنه يتبادر أنه خطأ نحوي .

ويضاف أن سائل أبان ذكر مصطلحي الرفع والنصب^(١) . وذلك غير مستغرب في أواخر القرن الأول .

أهم من ضعف ما روى عن عثمان في هذه المسألة هو أبو عمرو والداني (٤٤٤هـ) . وأهم ما قاله في هذا التضعيف أن راويي ماذكر عن عثمان (وهما عكرمة ويحيى بن يعمر) " لم يسمعا من عثمان شيئاً ولا رأياه " حسب ما قال .

ثم نرجع إلى فرض صحة الراوية^(٢) - مع فرض أن كلمة "لحن" ف تعليق عثمان تعنى " خطأ " فنقول إن أئمة العربية والتفسير (ومنهم أبو عمرو الداني) بحثوا أمر هذه الآيات ووجدوا أن في كلام العرب ما يقضى بصحة ما جاءت عليه من حيث قواعد النحو التي تم كشفها في القرن الثاني الهجري . فقد جاءت الصياغة في الآيات المذكورة على حسب بعض اللهجات العربية وسُنن العرب في كلامها^(٣) . لكن لما كانت هذه الأساليب اللهجية والسُنن ليست مما تجرى به

(١) ينظر المصاحف لابن داود ٤٢ .

(٢) للإمام للسيوطي حكم يستخلص منه أن مواجهة مثل هذه المشكلات بالتأويل (أى التوجيه المبني على التحليل العلمي) هى " أولى وأقعد " أى أدخل في الموقف العلمى - من الطعن في صحة الحديث (ينظر الإتيان النوع ٤١-٣٢٩/٢ في تحقيق أبى الفضل) .

(٣) سنن العرب في كلامهم هى أساليب عربية تعودها العرب الفصحاء في نتاجهم اللغوى شعرا ونثرا فصارت صحيحة فصيحة، وخُصت بالحديث لأنها يبدو فيها شئ من المخالفة للقواعد الصارمة ، ولما هو مفترض أو متوقع : كحذف بعض عناصر الجملة ، وكوصف الواحد بصفة الجمع ، والعكس ، وأمر الواحد بلفظ أمر الاثنين ، ونسبة الفعل لاثنتين أو جماعة وهو لواحد، وهكذا، انظر جملة من سنن العرب في كلامها في تأويل =

لهجة قريش فإن عثمان وعائشة رضى الله عنهما خطأها بسبب عدم إحاطتهما بلهجات العرب وسننها فى كلامها. وقد اخترنا فى توجيه الآيات المذكورة ما يلى:

أ - فأما قراءة ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَان﴾ (طه ٦٣) فهى على لغة بلحرث بن كعب ، وكنانة ، وكثيرين يلزمون المثنى الألف فى كل موقعه الإعرابية . يقولون مررت برجلان وقبضت منه درهمان ، وجلست بين يديه ..^(١) ولا اعتراض على ما هو لهجة عربية فكل ما ثبت أنه لهجة عربية صحيحة داخل فى اللسان العربى المبين^(٢).

ب - وأما آية المائدة ٦٩ ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ...﴾ فإن لفظ ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ رُفِعَ فى الآية عطفًا على محل اسم "إن" لأنه فى محل رفع ، ورفع المعطوف على اسم إن مراعاةً لمحلّه أجازته سيبويه ، وقال به فى "إن زيدا ظريف وعمرو"^(٣) فهو أسلوب جائز فى كلام العرب يقولون "إن عبد الله قائم وزيد" ، "وإن عبد الله وزيد قائمان" ، "وإن عبد الله وزيد قائم" . ولذلك شاهد شعري فى كلام العرب يثبتته ، وهو قول ضابئ البرجمي (وهو شاعر مخضرم توفي ٣٠هـ) .

= مشكل القرآن لابن قتيبة ١٨٥-٢٩٨ وما قبل ذلك ، وفى الصاحبى لابن فارس (تحـ السيد صقر) ص ٣٢١ إلى نحو ٤٥٠ والمزهر ١/٣٣١-٣٤٢ وفى الصفحة الأخيرة هذه فقرة عن مجئ القرآن بهذه السنن نقلها عن ابن فارس .

(١) ينظر تأويل مشكل القرآن ص ٥٠ ، لسان العرب (أنن) ، والهمع للسيوطى ١/٤٠ .
(٢) كل لهجة تثبت عروبتها أى ثبت أن قبيلة عربية تستعملها ضمن كلامها العربى فهى من اللغة العربية الصحيحة يحتج بها ويقاس عليها حتى وإن كانت أقل فى درجة الفصاحة .
وينظر المزهر ١/٢٥٧ - ٢٥٨ حيث كلام ابن جنى وابن فارس وأبى حيان فى التصريح بهذا الذى قلناه هنا .

(٣) الكتاب ٢/١٤٤ .

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَاتَى وَقْيَارَ بِهَا لَغْرِيْبُ (١)

ج - وأما آية النساء ١٦٢ ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِيْنَ الصَّلَاةَ﴾ فأكثر الأئمة على أنها جاءت على سنة من سنن العرب في كلامهم هي قطع الصفة عن اتباع موصوفها (والمعطوف تابع يقطع كالصفة) ثم نصبها على المدح أى تنويها بشأنها ، وجاء عليه شواهد منها قول الخريق بنت هفان .

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجَزْرِ
النازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ (٢)

فجاءت بكلمة النازلين منصوبة رغم أن مقتضى السياق أن تكون مرفوعة ، وذلك للتنويه بحرصهم على الاشتراك فى كل معترك فقطعت ونصبت للمدح بذلك .

وكذلك الأمر فى آية البقرة ١٧٧ ﴿... وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ﴾ .

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٥٢-٥٣ . و"قيار" اسم جملة ، وجاء به مرفوعا عطفا على محل اسم "إن" . وأنا أختار هذا الوجه لتوجيه ما فى الآية لقربه ، ولمجئ الشعر والنثر به كالبيت المذكور ، وقد سمعهم سيبيويه يقولون " إنك وزيد ذاهبان " و " إنهم أجمعون ذاهبون " نفسه (١٥٥/٢) - ولاعبرة بتخليطه إياهم . وقد قيل فى تخريج هذا المرفوع (أ) إنه مبتدأ وخبره محذوف (كذلك) والجملة معترضة ، أو (ب) خبره المذكور (جملة من آمن ...) والمحذوف هو خبر "إن" ... والذى اخترته هو ما قال به الفراء والكسائى ، ينظر المساعد ٣٣٥/١ - ٣٣٨ ، والخزانة ٣١٢/١٠ - ٣١٩ . والدر المصون تحد . الخراط ٣٥٣/٤ - ٣٦٢ حيث ذكر تسعة توجيهات أولها رقم (أ) فى هذا التعليق ورابعها ما اخترناه وذكرناه فى المتن . ونضيف هنا اللفت إلى أن الأسلوب عربى وارد وهذا هو المهم . أما الاختلاف فى تخريجه فيرجع إلى الصناعة ، ولا يقدح فى صحة المسموع .

(٢) ينظر تأويل مشكل القرآن ٥٢-٥٣ والدر المصون ١٥٣/٤ - ١٥٥ .

وينبغي أن يكون وضاحا أن قطع التابع (نعتا أو معطوفا) عن متبوعه للتتويه بأمره مدحا (كما فى آيتى النساء والبقرة السابقتين) ، أو قدحا = هو أسلوب عربى شائع تمام الشيوع ذكره سيبويه لغير تخريج الآيتين^(١) (وهذا أبعد لشبهة التكلف) ، وذكره جمهور النحاة بعده . وقد قرئ فى القرآن كثيرا نكتفى فى التمثيل له بما فى البسطة وصدر الفاتحة^(٢) . فهو وجه جدّ قوى . وقد ذكره المفسرون فى تفسير الآيتين^(٣) .

- وأما آية سورة " المنافقون " فأصَدَّقَ وأَكُنْ " فهى جارية على سنة أخرى من باب سنن العرب فى كلامها ، وهى العطف على الموضع (فهى من باب آية المائة ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾) ذلك أن (أَصَدَّقَ) واقعة فى جواب (لولا) التى للتحضيض ، وحكمها الجزم على تقدير سقوط الفاء وأنها جواب شرط مدلول عليه بلولا ، والفعل أَكُنْ مجزوم عطفا عليها^(٤) .

وأخيرا . فإن الخطْبَ فى " نُجَى المؤمنين " (الأنبياء ٨٨) يسير .

ذلك أن القراء جميعا - ماعدا عاصما - فى رواية - وابن عامر^(٥) قرءوها بنونين ، فتكون حينئذ موافقة للقواعد ، ويعطل حذف النون من الخط

(١) ينظر الكتاب لسيبويه (هارون) ١٤٩/٢ - ١٥٣ .

(٢) ينظر مثلا البحر لأبى حيان ١٩/١ - ٢٠ والاتقان تح أبى الفضل ٣٣٠/٢ .

(٣) ينظر جامع البيان للطبرى (شاكر) ٣٥٢/٣ ، والمحزر الوجيز (قطر) ٨٢/٢ وفيه تعليقا وفى البحر ٧/٢ - ٨ أن أبا عنى الفارسى عدّ القطع عند كثرة الصفات هو الأحسن لأنه يدخل فى الإطناب المناسب لمثل هذا المقام . وانظر البحر ٧/٢ - ٨ حيث كلام أبى على أيضا . ثم انظر المحزر الوجيز أيضا ٢٩٠/٤ ، وجامع الأحكام للقرطبى ٢٣٩/٢ - ٢٤٠ ، والبحر ٢٩٥/٣ .

(٤) ينظر البحر لأبى حيان ٢٧٤/٨ - ٢٧٥ وكتاب سيبويه (هارون) ١٠٠/٣ .

(٥) ينظر الإقناع لابن الباذش ٧٠٣/٢ ، والسبعة ٤٣٠ مع تعليق المحقق .

بتوهم أن إخفاء النون في الجيم أو توالى النونين يتيح ذلك^(١) . أما من قرأ بنون واحدة مع بناء الفعل للمجهول ونصب لفظ المؤمنين فخرّجت قراءته على أن نائب الفاعل مصدر مقدر كقراءة أبي جعفر " لِيُجْزَى قَوْمًا .. " أى لِيُجْزَى الجزاء قَوْمًا ، وكقول الشاعر .

ولو وَلَدَتْ فَقَيْرَةٌ جَرَوْ كَلْبَ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجِرْوُ الْكِلَابَا^(٢)

ثم نقول - أيضا - بناء على افتراض صحة الراوية ، وافترض أن كلمة " لحن " فى تعليق عثمان رضى الله عنه تعنى " خطأ " إنه لا عجب فى غياب هذه الوجوه عن سيدنا عثمان والسيدة عائشة رضى الله عنهما ، فإن اللغة العربية عظيمة الاتساع فى المذاهب أى صور التعبير وأساليب الكلام ، كما أنها أكثر اللغات ألفاظا مُتَاحَةً الاستعمال ، بحيث قد يذهب شئ من الألفاظ أو الأساليب على من هو من أهلها. وهذا أمر يشهد به الواقع ، وقد سبق بالشهادة به الإمام محمد بن إدريس الشافعى (٢٠٥هـ) صاحب المذهب الفقهي المشهور ، وهو من فصحاء العرب المعدودين الذين جمعوا مع الفصاحة العِلْمَ باللغة - حتى إن الأصمعى قرأ عليه شعر الهذليين ليصححه عنه - قال الشافعى " ولسانُ العرب أوسعُ الألسنة مذهباً ، وأكثرها ألفاظاً ، ولاتعلمه يحيط بجميع علمه إنسانٌ غيرُ نبي " ثم قرر ما خلاصته أنه قد يندُ الشئُ من اللغة عن بعض العرب أو العلماء باللغة، لكن هذا الناد لا يبد أن يوجد العلم به عند آخرين منهم.^(٣)

(١) ينظر السبعة ٤٣٠ .

(٢) ينظر تأويل مشكل القرآن ٥٥-٥٦ - أى لَسَبَّ السَّبُّ الْكِلَاب (=لَسَبَّتْ بِذَلِكَ سَبًّا) أى لأصابتها السب بذلك .

(٣) كلمة الإمام الشافعى وما أتبعناها به مما استخلص من كلامه فى " الرسالة " للإمام الشافعى (تد الشيخ أحمد شاكر) ص ٤٢-٤٣ .

ويحقق شهادة الشافعي تلك أنه خفيت معاني بعض ألفاظ القرآن الكريم على أبي بكر ، وعمر ، وابن عباس ، وعرب آخرين^(١) فلا عجب أن تغيب بعض مذاهب العرب في الكلام عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما بحيث يخفى عليهما وجه ما جاء في القرآن على تلك المذاهب .

ويبقى سؤال مهم . هو أنه كيف يجوز أن يسكت عثمان رضي الله عنه وهو إمام المسلمين وولي أمرهم آنذاك - على وقوع خطأ في كتابة المصحف المعتمد لتوحيد قراءة المسلمين ؟ وجوابنا أن ما فعله - بناءً على تلك الافتراضات المركبة = هو عين الحكمة ، فقد كان هناك من الخاصة والعامة من لم يرضَ جمعه الناس على مصحف واحد ، ومن أغضبه إحراق المصاحف المخالفة أو تخريقها تمسكا بقراءته التي اعتادها ، ومن يتخذ كلا من ذلك ذريعة للانتفاض على ولي الأمر^(٢) وقد كان هدف عثمان من كتابة نسخ موحدة تُوزَّع على الأمصار هو إثبات رموز الكلمات القرآنية خطأ حتى لا تبدل كلمة مكان كلمة (فقد كان بعضهم يفعل لظن جواز ذلك اتباعا للهجته أو لبيان المعنى ويختلفون لذلك)^(٣) وكان ذلك الرسم الذي تم واعتمده كافيا لحفظ كلمات النص ، فلم يبال بما لا يضر ذلك الهدف ولا يقدح فيه ، فصرف النظر عما بدا أنه

(١) خفي معنى كلمة " أب " في قوله تعالى ﴿ وفاكهة وأبا ﴾ على أبي بكر وعمر . ينظر فضائل القرآن لأبي عبيد (تدوحي سليمان) ٢٢٧ ، وتتنظر التفاسير في سورة النحل ٤٧ ﴿ أو يأخذهم على تخوف ﴾ حيث تساءل " عمر " عن معنى كلمة " تخوف " . وبالنسبة لابن عباس ينظر الإتيان " النوع " السادس والثلاثون " أوائله ، وينظر في خفاء بعض المعاني على العرب لسان العرب (جرر) .

(٢) مما يعطى لمحة إلى كل ذلك ما في كتاب المصاحف لابن أبي داود ص ٤٥ .

(٣) السابق ص ١٨ حيث قرأ بعض " وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلْبَيْتِ " (البقرة ١٩٦) . وهذا مثال واحد من كثير جدا .

مخالفات إعرابية في بضع كلمات اعتمادا على أن القراء العرب سيقروا على الأصل الشائع المعروف، وقد فعل كثيرون^(١)، كما صرف النظر عن مخالفات في الرسم غير إعرابية مثل كتابة " لأوضعوا " ، " لأذبحنه " بألف مهموزة بعد " لا " ، وكتابة " بأيدي " بيايين وغير ذلك . صرف عثمان النظر عن ذلك كله لحسم هذا الأمر .

إن عمل عثمان المتمثل في عدم إعادة النظر في رسم المصحف هو الذي أتاح بفضل الله تعالى إبقاء هذا الرسم على ما هو عليه بخاتم عثمان إلى يومنا هذا ، ولو أنه فتح باب مراجعة الرسم لظهرت عشرات الوجوهات التي تقترح ما تظنه تصحيحات ، ثم كان يمكن أن لا يتم رسم نسخة معتمدة للمصحف أصلا - نتيجة للخلافات ، ولو تم لصار سماح عثمان بالمراجعة سابقة يَتَكَا عليها لإعادة كتابة المصحف حسب الوجوهات المختلفة في مجال النحو^(٢) ، وفي مجال رسم المصحف^(٣) ، وفي مجال القراءات^(٤) . ولَمَّا وصل إلينا المصحف بصورته الموحدة التي كتب عليها أيام عثمان أبدا . وصدق الله العظيم ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ﴿ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ ﴾ .

(١) نعم قرأ كثيرون كلا من تلك الآيات على حسب مقتضى الظاهر المتبادر ينظر المحرر الوجيز لابن عطية ٨٢/٢ حيث قرأ يعقوب والأعمش والحسن أية (البقرة ١٧٧) ، و " الصابرون " بالرفع ، ٢٩٠/٤ أية (النساء ١٦٢) حيث هي في مصحف أبي وابن مسعود " والمقيمون " وكذا قرأها الأعمش وابن جبير وغيرهم ، ٥٢١/٤ أية المائدة ١٩ حيث قرأ عثمان وعائشة وغيرهما / وأبي " والصابئين " ، ٤٧/١٠ أية ٦٣ " إن هذان " حيث قرأها أبو عمرو " إن هذين " وقرأتها جماعات بتسكين نون إن ، ١٩٨/١٠ أية الأنبياء ٨٨/ " تنجي " حيث قرأ الجمهور بنونين ، ٤٦٩/١٤ - ٤٧٠ أية المنافقون ، حيث هي في مصحف أبي وابن مسعود " فأصدق وأكون " وكذا قرأها أبو عمرو والحسن وغيرهما .

(٢) ينظر الإتيان النوع الحادي والأربعون - التذنيب الذي في آخره .

(٣) في المقنع للداني ٢٠-٨٧ مجال لا يكاد يحصى .

(٤) في القراءات الشاذة أصلا وفي غيرها أيضا ما لا يكاد يحصى .

وهذا الذى قدمناه كاف تماما لتبرئة ساحة عثمان رضى الله عنه فى سكوته على ما لحظه من " لحن " حسب التفسير الذى افترضناه نحن لكلمة "لحن" فى تعليقه وهو أن معناه الخطأ فى الإعراب .

والحقيقة أننا قبلنا هذا الافتراض وقدمناه على التفسير الآخر الذى تحتمله كلمة " لحن " فى سياقها الوارد فى كلام عثمان (وهو اللهجة والسنة من سنن العرب) لأننا قصدنا أن نصادر على الذين يتتبعون الشبه ليختلقوا ذرائع للتشكيك والطعن فى القرآن والإسلام - رد الله كيدهم فى نحورهم . فأردنا بذلك الافتراض أن نواجه أقصى ما يستطيعون أن يقولوه . وقد تبين أن الصياغات القرآنية التى كان يمكن أن يقال إن فيها أخطاء نحوية هى منزهة عن هذه الأخطاء وجارية على لهجات عربية صحيحة أو سنن جارية فى الكلام العربى الصحيح . والذين يدرسون النحو العربى يجدون فى كلام العرب عشرات من أمثال تلك الصياغات .

إن تبين صحة الصياغات القرآنية التى كانت مثار ما سبق من تحليل تُرجح أن عثمان رضى الله عنه إنما أراد بكلمة لحن فى تعليقه ما يسمى لهجة أو سنة من السنن غير الشائعة فى الكلام العربى ، وأنه كان يفضل أن تكون كتابة المصحف بلغة قریش ^(١) ، وهى اللغة العامة واللسان الجارى عند كل العرب . ومن هنا قال سنقيمه أو ستقيمه العرب بالسنتها أى ستقرؤه على حسب اللسان العام الجارى وقد فعل كثيرون ^(٢) .

(١) ينظر - مثلاً - كتاب المصاحف ٢٦ حيث كان عثمان يقول لكتبة المصاحف الموحد " إذا اختلفهم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قریش فإنما نزل بلسانهم " وكان قد اختار مع زيد فى (لجنة) كتابة المصاحف ثلاثة قرشيين وسيدنا زيد أنصارى خزرجى . وينظر الحجة لابن خالويه ٢٤٣ - ٢٤٤ ، والمقنع للدائى ١٢٣ .

(٢) ينظر التعليق الخامس قبل هذا .

ومن هنا (مع ما سبق أن ذكرناه من ظروف كتابة المصحف الموحد) لم يغيره عثمان .

ثم نقول إن سكوت الصحابة رضوان الله عليهم - وقد كان جمهورهم من العرب الخالص الذين يشعرون سليقيا بما يقع في الكلام من خطأ - على رسم العبارات القرآنية بما رُسمت عليه في المصاحف التي اعتمد عثمان كلا منها إماما للقطر الإسلامي الذي أرسل إليه - هو مرجح آخر قوى على أن المراد "باللحن" في تعليق عثمان هو " اللهجة " وما إليها ، لأنه لو كانت هذه الصياغات خطأ ما سكتوا . وما روى عن السيدة عائشة رضي الله عنها من التعبير "بالخطأ" فإنما مرده إلى عدم إحاطتها باللهجات والسنن العربية البالغة السعة - على ما أسلفنا .

وأيا كان ، فإن الاستشهاد بالقصة باق ، لأنه قائم على ملاحظة عثمان وعائشة ومن حدّثوهما في هذا الأمر ، ومن قرءوا حسب الإعراب الشائع مخالفين لرسم المصحف - ملاحظة هؤلاء جميعا لما تبادر أنه مخالف للصواب الإعرابي - أي أن الإعراب كان معروفا لهم وملتزما - وكانت مخالفة الجارى الشائع على الألسنة منه تلفتهم . وهم جميعا من أهل القرن الأول الهجرى السابع الميلادى . فادعاء عدم وجود الإعراب في اللغة عامة أو في القرآن خاصة في ذلك القرن ادعاء باطل تماما - تدحضه وتكشف زيفه الشواهد الصوتية السبعة التي أوردناها في هذا الفصل .

الفصل الثانى

شواهد خطية لوجود الإعراب فى القرآن الكريم منذ نزوله

من الثابت يقينا أن مصاحفنا الحالية المكتوبة " حسب الرسم العثمانى " حملت هذا الاسم " العثمانى " ، لأنها التزمت طريقة رسم الحروف والكلمات التى اتبعت فى كتابة المصاحف التى دونت فى عهد سيدنا عثمان ثالث الخلفاء الراشدين^(١) وذلك سنة ٢٥ هجرية ، وأن هذه المصاحف كانت أشبه بالنسخ^(٢) من المصحف الذى كُتِبَ سنة ١١-١٢ هـ^(٣) فى عهد أول الخلفاء الراشدين أبى بكر ، وأن الذى تولى مسئولية الكتابة فى المرتين هو زيد بن ثابت^(٤) كاتب النبى ﷺ ورضى الله عنهم أجمعين : ولم يُستحدث فى قواعد رسم الكلمات القرآنية فى المصحف بعد الكتبتين أى شئ ، واستحدث فى غير رسم الكلمات أمران :

(١) هذه معلومة متواترة ، وفى آخر كل مصحف من النشرات المعتمدة - تعريف به يفصل صورة أخذ رسمه عن المصاحف العثمانية . وتاريخ العثمانية بسنة ٢٥ هـ مرتبط بفتح أرمينية سنة ٢٤ هـ . وهو فى فتح البارى (الحلبى) ٣٩١/١٠ .

(٢) كون المصاحف العثمانية كانت كالنسخ من المصحف الذى كتب فى عهد أبى بكر - بمعنى أنها كانت فى الرسم مطابقة له تماما ، أمر مرجح بوجهين : الوجه الأول ما ثبت من مراجعة عثمان - رضى الله عنه - المصاحف التى كتبت فى عهده على الصحف التى كتبت فى عهد أبى بكر (ينظر تفسير الطبرى ٦١/١) والوجه الثانى ما جاء فى عدد من الروايات من التصريح بأن عثمان " استخرج الصحف التى كان أبو بكر أمر زيدا بجمعها ، فنسخ منها مصاحف . فبعث بها إلى الأفاق " (تفسير الطبرى ٦٢/١ ، وكتاب المصاحف ١٦ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ . والمقنع للدانى ١٦ ، وفتح البارى ٣٨٧/١٠ ، ٣٩٢-٣٩٣) .

(٣) كان جمع المصحف فى عهد أبى بكر بعد موقعه اليمامة التى كانت سنة ١١ أو ١٢ هـ والأول أرجح (تاريخ الطبرى ٣/٣١٣) فتاريخ الجمع يترجح بين السنتين أيضا .

(٤) ينظر : فتح البارى ٣٨٧/١٠ ، ٣٩٣ .

الأول : علامات الشكل الفتحة والضمة والكسرة - وهذه ابتكر لها أبو الأسود الدؤلى (٦٧/٦٩ هـ) نَقَطًا تدل عليها توضع النقطة أمام الحرف من أعلى أو فوقه أو تحته^(١) ثم جاء الخليل بن أحمد (١٧٠ هـ) فاستبدل بالنقط الحركات المعروفة حاليا (الفتحة ألف صغيرة راقدة ، والضمة واو صغيرة - وكتاهما فوق الحرف ، والكسرة شطر ياء صغيرة - تحت الحرف)^(٢) .

الأمر الثانى الذى ابتكر هو نَقَطُ الإعجام (الباء نقطة تحتها ، والتاء ثنتان فوقها ... الخ) وهذه وضعها نصر بن عاصم (٨٩ هـ)^(٣) وقد التزم المسلمون التزاما شرعيا بطريقة رسم الكلمات (أى كتابتها) التى اتبعت فى المصاحف العثمانية، وذلك منذ عهد عثمان رضى الله عنه إلى يومنا هذا . ونقصد بكون الالتزام بالرسم العثمانى شرعيا أن المسلمين أجمعوا على أن اتباع الرسم العثمانى فى كتابة المصحف واجب يأتى مخالفته^(٤) ومتن الرسم المصحفى

(١) ينظر : مراتب النحويين لأبى الطيب ١٠-١١ ، وتاريخ العلماء النحويين لأبى المحاسن التتوخى (تد.د. أبو الفضل الحلوص ١٦٧) ، والمقنع للدانى ص ١٢٩ .

(٢) ينظر الإقنآن النوع ٧٦ ح ٤/١٨٤ ، ١٨٦ (تد. أبو الفضل) وهو أيضا الذى وضع علامات الهمة والتشديد والروم والإشمام (المقنع للدانى ص ١٢٩ - أول كتاب النقط) .
(٣) ينظر شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبى أحمد العسكرى ص ١٣ ، وعنه فى الوفيات (تد. الشيخ محمد محبى الدين) ١/٣٤٤ ، وتصحيح التصحيف للصفدى (تد. الشرقاوى) ١٣-١٤ .

(٤) سئل الإمام مالك (ت ١٧٩) أكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء اليوم ؟ فقال لا ولكن يكتب على الكتبة الأولى ، المقنع للدانى ص ١١ وفى الإقنآن ٤/١٦٨. أن الدانى قال " ولا مخالف له من علماء لأمة " وفيه ١٦٩ أن الإمام أحمد قال " تحرم مخالفة مصحف الإمام فى واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك " وأن الإمام البيهقى قال : " من يكتب مصحفا فينبغى أن يحافظ على الهجاء الذى كتبوا به هذه المصاحف ، ولا يخالفهم ، ولا يغير مما كتبوه شيئا ... " وقد يؤخذ من تقييدهم بكلمة " مصحف " أنه يجوز أن يكتب بالهجاء المعتاد مالميس مصحفا كأن تكتب آية أو آيات للاحتجاج بها فى موضوع علمى أو نحو ذلك .

العثماني لم يُمس بأى تغيير ، وإنما زيدت العلامات على ذلك الرسم فوقه وتحتَه دون أن تمسه .

وقيمة التزام الرسم العثماني بالنسبة لموضوع الإعراب هذا هي أننا يمكننا أن نحتج برسم الكلمات (أى خطوطها وهيئة كتابتها) فى المصاحف التى بين أيدينا الآن على أساس أن هذا الرسم هو صورة دقيقة مطابقة لعين ما كُتب به القرآن فى عهد عثمان رضى الله عنه سنة ٢٥ هـ .

وفى احتجاجنا بالرسم العثماني لإثبات وجود الإعراب فى القرآن الكريم (ومن ثم فى اللغة العربية) فى زمن كتابته فى خلافة عثمان رضى الله عنه ، فإننا سوف نستبعد تلك الأمور التى استحدثت فى رسم المصحف بعد عثمان - أى لا ندخلها فى الاحتجاج ، وإنما نحتج بما كان من صلُب رسم الكلمات فى المصاحف العثمانية (التى هى نسخة مما كُتب فى عهد أبى بكر رضى الله عنهما) . والذى نستدل به من الرسم العثماني لإثبات وجود الإعراب فى ذلك العصر هو ما كان منه (أى من الإعراب) **حروفا ضمن** الكلمات. ويتمثل أمرين:

الأول : الإعراب بالحروف فى الأسماء الستة والأفعال الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم وما ألحق بهما . وعلى سبيل المثال فإن رسم كلمات "أخوه" و " أبينا " و " أبانا " فى قوله تعالى قاصًا قول إخوة يوسف ﴿لِيُؤْسَفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(١) يتضمن علامات الإعراب بالحروف الثلاثة ضمن رسم الكلمات نفسها . ويشمل ذلك دلالة النون على الحالة الإعرابية إثباتا كما فى ﴿... يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ وحذفا كما فى حذف النون من المثنى فى ﴿تَبَّتْ يُدَا أَبِي لَهَبٍ﴾^(٢) ومن الفعل

(١) سورة يوسف ٨ .

(٢) سورة المسد ١ .

المجزوم فى ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ ^(١) ويلحق بهذا حذف حرف العلة جزما مثل ﴿وَأِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَآ لَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ﴾ ^(٢) ... وأمثلة مفردات هذه الظاهرة فى رسم كلمات القرآن الكريم قد تجاوز عشرة آلاف ^(٣) ويلحق بهذا وجود الألف فى حالة النصب عند التنوين فى مثل " عليما حكيمًا " .

فوجود هذا العلامات إثباتا أو حذفًا فى رسم الكلمات القرآنية فى بدايات القرن الهجرى الأول دليل قاطع بوجود الإعراب بالحروف فى ذلك الحين - ومن ثم قبله بمئات السنين ^(٤) .

الأمر الثانى : (وهو مالم يمر بى أن أحدًا تنبيه إليه من قبل - حسب ضابطه الذى وضعته) هو الإعراب بالحركات فى الأسماء التى آخرها همزة قبلها ألف مد عندما تكون مضافة إلى ضمير . فقد رسموا الهمزة فى تلك الأسماء واوا فى حالة الرفع ، وياء فى حالة الجر ، ولم يرسموا شيئا فى حالة النصب . فلما اتخذوا النقط سبيلا لضبط الكلم كانوا يرمزون للهمزة المحققة بنقطة صفراء ، وكانوا يضعون تلك النقطة فوق الواو فى حالة الرفع ، وفوق الياء فى حالة الجر . ويضعونها على السطر فى حالة النصب . ثم استبدلوا بالنقطة الصفراء رأس عين رمزا للهمزة التى ذكرناها فى الضابط ووضعوا

(١) سورة البقرة ٢٤ .

(٢) سورة فاطر ١٨ .

(٣) أحصيت ما وقع من الكلمات التى أول أصولها الهمزة وأعربت بالحروف - مع إدخال أفعال الأمر فى الإحصاء - حسب ما جاء فى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - فبلغت ٨٧٦ كلمة . وهو باب من ثمانية وعشرين بابا .

(٤) حسب ما هو كالبدهى من أن وجود الإعراب فى الشعر الجاهلى (الذى يرجع أقدمه إلى ما قبل التاريخ الهجرى بنحو قرنين) يدل على وجوده قبل أقدم أثر منه بقرون .

رأس العين هذه حيث كانوا يضعون النقطة الصفراء تماما. ^(١) وذلك مثل رسم ﴿وَلَا تَكْخُوا مَا نَكَحَّ آبَاؤُكُمْ﴾ ^(٢) ﴿قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ﴾ ^(٣) ، ﴿أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ ^(٤) وضابط هذا الأمر هو كما أسلفنا " كل اسم ممدود (أى آخره همزة قبلها ألف) مضاف إلى ضمير فإن إعرابه يظهر فى رسم الهمزة ، حيث ترسم فى حالة الرفع على واو ، وفى حالة الجر على ياء ، وترسم الهمزة فى حالة النصب على السطر . وقد بلغت الأسماء التى ينطبق عليها هذا الضابط فى القرآن الكريم ثلاثا ومئتين كلمة لم يخرج أى منها عن الرسم المذكور ^(٥) وذلك بالرغم من أنه وقعت فروق فى رسم بعض الكلمات فى المصاحف العثمانية التى كتبت للأمصار (وهى أربعة أو ستة) وكانت وراء تلك الفروق قراءات ^(٦) ، ولكن الظاهرة التى نستدل بها فى رسم الكلمات المهموزة فى

(١) ذكرنا ذلك فى موضع آخر ، وهذا تلخيصه :

- أ - وضع أبو الأسود (ت ٩٦هـ) رموزاً للحركات وجعلها نقطاً - وكانت نقطاً حمراء (المحكم للدانى تحد عزة حسن ٢-٦ ، وكتاب النقط - مع المقنع - للدانى أيضا ١٢٩) .
ب - رمزوا للهمزة بالحرف الذى تسهل إليه ألفا أو واوا أو ياء والتى تخفف بالحذف لم يرمز لها بحرف .

ج - ميزوا الهمزة المحققة بنقطة صفراء توضع فوق الحرف الذى هو صورة الهمزة أى رمز لها (الواو فى حالة الرفع والياء فى حالة الجر) فإذا لم يكن لها رمز (وذلك فى حالة النصب) وضعوا النقطة الصفراء على السطر (المحكم ٨، ١٩، ٢٠ والنقط ١٣٠) وأهل العراق جعلوا النقط كلها للشكل أو الهمزة حمراء (المحكم ٢٠).

(٢) سورة النساء ٢٢ .

(٣) سورة الأنبياء ٥٣ .

(٤) سورة النور ٦١ .

(٥) راجعت ذلك مراجعة دقيقة فى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم .

(٦) ينظر : كتاب المصاحف لابن أبى داود ٤٩-٥٨ .

نطاق الضابط المذكور هي مما أُجْمِع عليه . والحمد لله^(١) وبها ثبت - بالرسم الخطي - أن الإعراب كان موجودا وممارسا في القرن الأول الهجري (السابع الميلادي) . لأن مبتكر رموز الحركات نقطا طبقت بالتدريج في كتابة المصاحف هو أبو الأسود الدؤلي المتوفى ٦٩ هـ .

(١) ينظر : المقنع للداني ص ٤٤ ، ويتنبه إلى رواية عن كتاب هجاء السنة جاء ردها في ص ٤٥ ، وينظر كذلك السطور الستة الأخيرة من ص ٦٧ .

الفصل الثالث

إثبات وجود الإعراب فى الشعر الجاهلى

أولاً : إثبات صحة الشعر الجاهلى وتفنيده التشكيك فيه :

نسبة الشعر الجاهلى الموجود بين أيدينا الآن إلى عصر الجاهلية فعلا
ثبتت ثبوتاً يقيناً بشهادة :

- ما قرره الأئمة القدماء الذين تلقوه عن الرواة النقات .

- ثم بشهادة دراسات وتحليلات علمية رصينة بالغية من الدقة والتحري
أعظم ما يكون فى الجوانب التاريخية والحضارية والفنية (التذوقية) والمنطقية^(١).

أما زوبعة التشكيك فى صحة نسبة الشعر الجاهلى إلى عصر الجاهلية
تلك الزوبعة التى أثارها المتعالم^(٢) مرجليوث ، وتبناها د. طه حسين^(٣) ، تذرعا
بالتشكيك إلى نفي صحة انتساب ذلك الشعر إلى عصر الجاهلية = فهى زوبعة
ليس لها أساس علمى على الإطلاق .

والذى استند إليه مرجليوث ومن تبعه فى هذا التشكيك من :

(١) تفصيل ذلك يأتى فى الصفحات التالية والتعليقات عليها .

(٢) أكتفى بهذا الوصف احتراماً للقراء ، أما هو فبصرف النظر عن قيام منهجه فى مسألة
الشعر الجاهلى على تصيد ما يوافق هواه ثم التلفيق ، ثم التزديد فى النتائج - فإن قوله :
إن " عبد الله " يطلق على الشخص المجهول ، وربما كان له مثل هذا المعنى عند إطلاقه
على والد النبى " انظر مجلة المعرفة ج ١٠ فبراير ١٩٣٣ ص ١٢٢٣ - وهى عن كتاب
مرجليوث " التاريخ العام للعالم " . الفصل ٨٩) قوله هذا يكفى لبيان تصنيفه .

(٣) يجد القارئ عرضاً علمياً وافياً لمسألة الشك فى الشعر الجاهلى فى الباب الرابع من كتاب
" مصادر الشعر الجاهلى " د. ناصر الدين الأسد ولأصولها ينظر " فى الشعر الجاهلى " ،
" فى الأدب الجاهلى " د. طه حسين : "دراسات المستشرقين حول صحة الشعر الجاهلى"
د. عبد الرحمن بدوى - وفيه ترجمة لما وافق رأيه من مقالات المستشرقين وفى
محاكمة فكر طه حسن " - أنور الجندى ١٣٣ - ١٦٢ تفاصيل كثيرة .

أ - أن الكتابة لم يكن لها أى دور فى بقاء الشعر من العصر الجاهلى وصدر الإسلام إلى عصور التدوين الإسلامية - بمعنى أنه لم تكن هناك أية وسيلة لنقل ذلك الشعر إلا الرواية الشفوية .

ب - وأن الرواية الشفوية وسيلة غير مأمونة يمكن أن يتعرض فيها الشعر للضياع والتغيير والتزييف مما يفقد الثقة بصحته وصحة نسبته .

هذا الذى استند إليه مرجليوث لا مستند فيه على الإطلاق .

فأما الكتابة ، فقد ثبت للعلماء المُمحصين " أن تدوين الشعر كان مألوفاً فى العصر الجاهلى إلى حد ما ، وأن كثيراً من هذه المدونات قد وصل إلى العصر الإسلامى ، وأن ظهور الإسلام لم يقلل من الاهتمام بالشعر وروايته ، وأن الكتابة لم تلبث أن زاد انتشارها بعد ظهور الإسلام " (١) .

وأضيف توثيقاً وتفصيلاً للعبارة الأولى من كلام سزكين هذا أن هناك نحو عشرين شاهداً شعرياً قديماً على استعمال الكتابة فى الشعر فى الجاهلية والسنوات الأولى من صدر الإسلام (٢) كما أضيف تفصيلاً للعبارة الأخيرة من كلام سزكين أن المقصود بعبارة " بعد ظهور الإسلام " هو ما ثبت يقيناً من أن جمع شعر الجاهلية قد بدأ فى عهد عمر - رضى الله عنه (١٣-٢٣هـ) ومن أن الجدّ فى هذا الجمع اتخذ طريقه فى عهد الأمويين الذى بدأ سنة ٤١هـ (٣) .

(١) تاريخ التراث العربى / الشعر / ٣٧/١ والعبارة تأتى بعد عشر صفحات من التحليل الدقيق للدراسات التى تمت فى هذه المسألة للمستشرقين وللعرب .

(٢) انظر تلك الشواهد فى مصادر الشعر الجاهلى .. د. ناصر الدين الأسد ١٢٥-١٣٣ .

(٣) لتوثيق الأمرين يراجع تاريخ التراث العربى / الشعر / ٣١/١ (رأى ليال) ٣٢ (بروكلمان) ، ٣٦-٣٧ (سزكين) وكلهم توصلوا إلى أن جمع شعر الجاهلية بدأ فى عصر النبى ﷺ والراشدين - ويراجع الكتاب نفسه ٢٩/١ (جولد تسيهر) ، ٣٠ ، (يعقوب) ، ٣٣ ، ٣٦٠ (سزكين) = .. وهؤلاء ذكروا أن الجمع المنظم للشعر الجاهلى بدأ منذ العهد الأموى فى النصف الثانى من القرن الأول الهجرى .

وأما الرواية الشفوية فإن المشككين تجاهلوا عموميات كثيرة ، أولها أن الذاكرة الإنسانية لبعض الناس من مختلف الأجناس لها طاقة هائلة على الاختزان والتذكر^(١) ، وأن التاريخ العربى يعرف أمثلة كثيرة من أصحاب هذه الطاقات^(٢) ، وأن الظروف التى مر بها الشعر الجاهلى منذ أقدم أثر منه إلى عصر التدوين لها نظير مطابق فى المآثورات الهندية واليونانية^(٣) وأن ما قُضى به هناك ينبغى أن يُقضى به هنا - حيث لا فرق .

كما تجاهلوا خصوصيات أهمها :

١ - أن صياغة الشعر العربى العمودى كما فى الشعر الجاهلى تساعد

(١) تفاوت قوة الذاكرة واقع لا يجحد ، وعندما تدعو ظروف جادة إلى اختزان معلومات - كالأسباب عند العرب ، أو نصوص - كالشعر والخطب .. فإن الذاكرة البشرية تأتى بالأعاجيب . يقول ليال Lyall : " كثيراً ما أشير إلى أن حفظ الأدب الهندى القديم فى القرون السابقة على شيوع التدوين يعطينا مثالا أكثر إثارة للدهشة من أمثلة ما تستطيع الذاكرة البشرية القيام به " ، ويقول " فى العصور التى لا تستخدم فيها الكتابة إلا فى المدن ولأغراض خاصة يُعتنى بالذاكرة عناية كبيرة ، وتكون أقدر كثيراً منها فى العصور الحديثة ، وليس من المدهش أن تتداول القصائد (يعنى بالرواية الشفوية) قرنين أو ثلاثة " (مقدمة ديوان عبید ، نشرة د. حسين نصار ص ٢١) .

(٢) هناك من كان يحفظ القصيدة نحو ثمانين بيتاً بمجرد سماعها مرة واحدة - كابن عباس ، والفرزدق (الأغانى ١/٧٩ ، ٢١ ، ٣٦٠) وأبى تمام وبدیع الزمان (أوج التحرى ١٧، ١٠) ومن ذوى القدرة فى هذا المجال قتادة " تهذيب التهذيب " ٨/٣٥٢ و ٣٥٤ " المتنبى " تاريخ بغداد " ٤/١٠٣ " وفى مجال سعة الحفظ وثباته الزهرى (تهذيب التهذيب ٩/٤٤٧) ، وحماد (الأغانى ٦/٧١) ، والشافعى (معجم الأدباء ١٧/٢٧٤ - ٢٨٥ و ٢٨٩ - ٢٩٠) ، والبخارى (وفيات الأعيان تح محبى الدين ١/٤٥٦) ، والأصمعى (٢/٢٤٦ منه) وأبو محلم الشيبانى (بغية الوعاة ١/٢٥٧) .. وهذه مجرد أمثلة .

(٣) ينظر التعليق قبل السابق ، ومصادر الشعر الجاهلى ٣٠١ .

مساعدة عظيمة على حفظه وبقائه حيا في الذاكرة ، وعلى استرجاعه عندما يُحتاج إلى ذلك ، حيث إن الاتزان الدقيق المطرد في تفاعيل كل قصيدة يربى حساً مرهفاً يتنبه إلى أى اختلال في الكلمات أو في حروفها ويستتفر الذاكرة أقوى استنفار لتلافي هذا الاختلال . وبذلك فإن الشعر المحفوظ يستمر في ذهن حافظه إلى آخر حياته ، وبخاصة إذا أتاحت الظروف المنشطة للذاكرة - وقد كانت متاحة دائماً ، حيث كان الشعر سجلاً للوقائع والمفاخر والمعائب والعلاقات والحكم . وحياة العرب في البادية كانت زاهرة بما يستدعى استحضار كل ذلك من حروب ومنافسات ومسامرات ، وأجواء شفافه تهيج الذكريات وتدفع إلى التغنى بالشعر المحفوظ لمن يركن إلى التراجع ، أو يجترئ به عن إنشائه أى قرضه .

٢ - أن تجريح بعض رواة الشعر الجاهلي لم يخف عن علماء الشعر العرب القدماء ، بل تنبهوا إليه أشد التنبيه ، لكنهم ميزوا بين الرواة ، فاستبعدوا مرويات الذين لم يكونوا من أهل العلم بالشعر ، ومرويات الصحفيين أى الذين أخذوا مروياتهم من صحف لم تُقرأ على علماء ، ولم تقارنها رواية علماء^(١) واستبقوا روايات مجموعة من النقات العلماء بالشعر الذين تلقوا ما رووه عن علماء بالشعر نقات أبو عمرو بن العلاء ، والمفضل الضبى ، وأبو عمرو

(١) ككثير مما رواه محمد بن إسحاق صاحب كتاب المغازى (ينظر السيرة لابن هشام ٤/١) ، وما جاء في كتاب عبيد بن شريفة في أخبار اليمن وأشعارها وأنسابها ، وابن هشام في كتاب التيجان ، وابن مفرغ في سيرة تباع وأشعارها (ينظر سزكين ٣٢/٢ ، ١١١ ، ١٣/١ ، ٣٨) والدواوين المروية مُميز فيها بين الصحيح والمشكوك فيه (انظر مثلاً ديوان امرئ القيس والنابعة تح أبى الفضل وديوان عبيد) ، والطبقات لابن سلام مبنى على الإشارة إلى الشعر الصحيح ، وابن هشام لاحق معظم الشعر الذى جاء في السيرة النبوية له بالنقد المنصب على الصحة والعزو .

الشيباني، وأبو عبيدة ، والأصمعي ، وخلف الأحمر ، وحماد الرواية.^(١) فعن هؤلاء وأمثالهم من الثقات وصل إلينا كل ما بين أيدينا من دواوين الشعراء الجاهليين ، والمجموعات التي تحوى مختارات من شعر الجاهلية كالمعلقات ، والمفضليات ، والأصمعيات وما إليها.^(٢)

(١) أثبتت شكوك حول خلف وحماد : أنهما كانا يؤلفان الشعر وينحلهما إلى أسماء جاهلية . ويبحث هذه الشكوك يسقطها تماما . أما خلف فقد وثقه ابن سلام (٢٣/١) توثيقاً لا يتأتى معه أن ينحل شعره غيره . وقصة وضعه قصيدة على النابغة (طبقات النحويين ١٦٣) يكذبها خلو خلو ديوان النابغة بكل أقسامه - ومنها قسم للمنحول - من البيت المدعى نحله إليه - مع أن الواقع أن شاعرية خلف لا تبلغ رقى شعر القدماء ، ولو بلغت حال العقل أن يهدرها بنحلها إلى غير نفسه عبثاً . وأما حماد فقد رتبه على الشعر ودرجته فيه لا تؤهلانه أبداً لشعر ينحل للقدماء (انظر شاهداً على صحالة شعره ولعجزه على الرد على من هجاه في الأغاني ٨٣/٦ ، ٨٥) والقصص التي تساق شاهداً على كذبه أو نحله هي قصص فيها أدلة كذبها . قصته مع المفضل عند المهدي واعترافه للمهدي بأنه وضع الأبيات الأولى من قصيدة لزهير (الأغاني ٩٠/٦) كاذبه : لأن حمادا توفي سنة ١٥٥ هـ قبل أن يتولى المهدي (١٥٨ هـ) وقصة نحله إلى الحطيئة قصيدة في مدح أبي موسى - ادعاء النحل فيها كاذب لأن المدائني صححها (ينظر الأغاني ١٧٥/٢ ، ١٧٦ ، و ٨٨/٦ و ١٣٩/١٢ - ١٤٩) وعبارات التجريح له تقابلها توثيقات أقوى منها (ينظر توثيق أبي عمرو له في الأغاني ٣٣/٦ وطبقات النحويين والمغويين للزبيدي ٣٧) .

(٢) عن شواهد الانتقاء وتجنب المشكوك فيه ، ينظر ما في التعليق قبل السابق هنا . وقد فحصت الجزء الخاص بشعر الجاهلية والمخضرمين من " تاريخ التراث العربي من حيث الرواة فوجدت جمهور رواياته عن الثقات الذين ذكرنا أكثرهم ولم ينفرد " أى من الرواة المشكوك فيهم ولا حماد برواية أى شعر جاهلي . ومجموع الشعراء في الجزء المذكور ٢٨١ شاعراً ، بلغ عدد الذين قيل عن كل منهم إن فى شعره قطعة أو قصيدة أو أبياتاً مشكوكاً فيها اثنين وعشرين شاعراً لا غير (حددت القطع المشكوك فيها من شعرهم) والذين أشيع الشك فى شعرهم اثنان فقط على بن أبى طالب ، وأميرة بن أبى الصلت . وهذا الأخير ثبت له شعر كثير صحيح . والذي ذكرناه هنا من تمييز الشعر المشكوك فيه لذلك العدد المحدود من الشعراء يقطع بسلامة الشعر الجاهلي الذى بين أيدينا .

ثم إن هناك دراسة حديثة^(١) أزالَت كثيراً من الغموض الذى اكتنف انتقال الشعر الجاهلى بالرواية الشفوية إلى عصر التدوين الشامل فى أواخر القرن الثانى ، فحددت ثلاث صور علمية لذلك الانتقال: تمثلت الأولى فى الرواة المتخصصين لشعراء معينين يتلقون شعرهم ويحفظونه وينشدونه ، فيحفظه رواة طبقة تالية ، وعن رواة هذه الطبقة إلى رواة طبقة أخرى .. وهكذا . وهذه الصورة الأولى تثبت وجود طبقة من الرواة المتخصصين وجوداً موسعاً يمثل أساساً أو قناة من قنوات انتقال الشعر الجاهلى - بالرواية الشفوية - إلى عصر التدوين الشامل. وتمثلت الصورة الثانية فى الرواة العلماء الجامعين للشعر . وهؤلاء لم يقتصر الواحد منهم على رواية شعر شاعر واحد بعينه ، وإنما كان يجمع من شعر الجاهلية وشعر من سبقوه هو ما استطاع باعداد ذلك صورة مهمة من صور العلمية (أى كونه عالماً) ، فيتخذ بذلك موقعه بين طبقة العلماء ، يحتكم إليه ويتلقى عنه فى الشعر وفى تاريخ العرب وحياتهم، وفى اللغة العربية. لقد عيّنت هذه الدراسة الحديثة أسماء نحو خمسين راوية عالماً بالشعر تغطى حياتهم عقوداً من العصر الجاهلى وتمتد إلى عصر الرواة المشهورين المعترف بهم عند الجميع أبى عمرو بن العلاء ومن يليه . وهذه الحقبة (من نحو سنة ٣٠ قبل الهجرة إلى نحو ١٥٠ هجرية) هى أهم حقبة انتقال الشعر الجاهلى . فتعيين الرواة الذين عاشوا فيها ونقلوا الشعر الجاهلى إلى عصر التدوين الشامل تعييناً مشفوعاً بما يشهد لكونهم رواة علماء = أمرٌ يزيح الضباب الذى اكتنف عملية النقل بالرواية هذه ، ويطمئن إلى حقيقة وقوع النقل وسلامته طمأنه علمية تزيّف ادعاء نحل الشعر الجاهلى .

(١) انظر هذه الدراسة فى كتاب حلقات مستدركة فى نقل الشعر الجاهلى إلى عصر الدواوين

د. محمد حسن جبل (تحت الطبع)

وتمثلت الصورة الثالثة فى استفاضة العلم بالشعر الجاهلى - نصوصه والمبرزين من شعرائه - لدى المتقنين من أنباء العصر الإسلامى حتى نهاية الدولة الأموية . ونقصد بالأنباء العلماء والحكام . وتتجلى استفاضة علمهم بالشعر الجاهلى فى تنويههم فى مجالسهم ومواقف المناظرة والمحاضرة بكثيرين من شعرائه ، ومفاضلتهم بينهم فى الشاعرية ، وكذلك تنويههم بقصائد معينة من ذلك الشعر ، وتمثلهم فى المواقف والمسامرات بأبيات منه ... وهذا يعنى شيوع العلم بذلك الشعر عند الخاصة (العلماء والحكام) وعند بعض العامة أيضاً فى القرن الأول وفى النصف الأول من القرن الثانى الهجرى . وهذا بدوره يعنى أن جامعى الشعر الجاهلى ومدونيه كانت روايات ذلك الشعر متاحة أمامهم بأكثر من سبيل : الرواة المختصين ، والرواة الجماعين العلماء ، والأخبار المستفيضة للشعراء الجاهليين والمخضرمين وعيون قصائدهم وأبياتهم بين الأنباء فى تداول يشبه التواتر ؛ فاغترف أولئك الجامعون ودوتوا ، وكانت لهم وسائلهم فى التحرر وتمحيص الروايات . ثم نبغ من بعدهم علماء آخرون فأعادوا التمهيع حتى وصل إلينا الشعر الجاهلى صحيحاً فى جملته ، متميزاً من المشكوك فيه .

لكن مرجليوث وزمرته ضخموا التشكيك فى خلف وحماد ، وضموا ذلك مع ما قيل فى مرويات الطبقة التى استبعدها العلماء العرب ، وتجاهلوا تمييز الأئمة القدماء بين الطيب والخبيث .. كل ذلك ليتوصلوا إلى هز الثقة فى رسوخ اللغة مفرداتها ومعانيها وإعرابها وسائر قواعدها ، ثم إلى الطعن فى لغة القرآن الكريم ، وفى أهم وجوه إعجازه . والله من ورائهم محيط .

فلا ينبغى أن يهتز يقين أحد بسلامة نسبة الشعر الجاهلى تأثراً بتشكيك

مرجليوث ، وألفت ، وبلاشير ومن تبعهم فإنهم لم يكونوا من أهل التحقيق^(١) وما شكّوا فيه صحّح سلامته كثيرون أوثّق منهم من المستشرقين^(٢) بلّه محققى علماء العرب القدماء^(٣) والمحدثين^(٤) .

(١) أشرنا من قبل إلى منهج مرجليوث . وأما ألفت فإن تأخره عن رتبة المحققين يشهد به أنه بذل قصارى جهده فى المتاجرة بالروايات المشككة فى حماد . ثم لم يستطع هو ولا مترجمه أن يميزا بين حماد راوية الشعر - المختلف فى اسم أبيه والمتوفى سنة (١٥٥هـ) وبين حماد بن سلمه راوى الحديث ، الفقيه ، الإمام فى العربية المتوفى سنة (١٦٧هـ) فجعل الأول هو الثانى - مع أن الأقوال فى اسم أبى حماد راوية الشعر ليس من بينها سلمه ، (ينظر كتاب دراسات المستشرقين .. ص ٥٥) . وأما بلاشير فبحث ثم أبى أن يسلم بالنتائج ، وأما نولدكه ففعل سر عدم توصله إلى ثمرة علمية أنه كان من أوائل من حاولوا بحث الأمر من المستشرقين (ينظر ما قاله سزكين فى تاريخ التراث الشعر ٢٧/١ عن نولدكه و ٣٣-٣٤ عن بلاشير) .

(٢) من المستشرقين الذين صححوا نسبة الشعر الجاهلى إلى الجاهلية موير ، فلهاوزن ، جولدسيهر ، ويعقوب ، وبروكلمان ، ليال ، كرينكو ، برونليتسش ، ديلافيدا ، وليم هنريك ، سزكين . ينظر تاريخ التراث العربى " لسيزكين ٢٨٠-٣٧ ، وينظر عن ليال خاصة ، مقدمته لديوان عبيد نشرة د. حسين نصار (مترجمة) ومقدمته للجزء الثانى من المفضليات بالإنجليزية وبخاصة من ص XVI إلى آخر XXI ولم يترجم أيا منهما د. عبد الرحمن بدوى ضمن كتابه " دراسات " المستشرقين حول صحة الشعر الجاهلى " ؛ فتجاهل الأولى ، وقال : إنه لم يترجم الثانية لأنها تعوزها الروح النقدية " (ص ١٢) فى حين أنها تمحيص علمى لما قيل فى حماد وخلف من اتهامات .

(٣) مثل الرواة العلماء المحققين أبى عمرو بن العلاء . والمفضل ، وأبى عمرو شيبانى ، والأصمعى ، ومثل الإمام الشافعى الذى صحح عليه الأصمعى شعر البدويين أو شعر الهذليين خاصة ، ومثل الإمام محمد بن سلام .

(٤) انظر إشارات إلى عدد من العلماء المحققين وبحوثهم فى هذا المجال فى " محاكمة فكر طه حسين " ، وانظر للعلامة الشيخ محمود شاكر مقالين نفيسين فى مجلة العرب (١٣٩٥/١٣٩٦ هـ : ١٩٧٥-١٩٧٦م) ينصبان على تحليل نصوص لابن سلام والجاحظ وغيرهما تتصل بهذه المسألة، وكذلك مناقشة بعض الاتهامات الموجهة إلى حماد الراوية=

- وبثبوت صحة انتساب الشعر الجاهلى إلى عصر الجاهلية^(١) تَبَيَّنَتْ
أصالة الإعراب فى العربية ؛ من حيث وجود الإعراب فى ذلك الشعر ، وهو ما
سوف يتبين فى الجزء الثانى من هذا الفصل .

ثانيا : شواهد وجود الإعراب فى الشعر الجاهلى

أ - شواهد تاريخية : لوجود الإعراب فى الشعر الجاهلى

تتمثل هذه الشواهد فى ملاحظة بعض شعراء الجاهلية وقوعهم فى الإقواء
- ثم تخلصهم منه عندما يُنَبِّهون .

والإقواء هو اختلاف حركة رَوَى البيت التى تكون فى القافية ، والتى
يفترض أن تكون موحدة فى كل القصيدة . فإذا جاءت هذه الحركة فى بيت
لمقتض إعرابى ، ثم جاء غيرها فى بيت آخر من نفس القصيدة لمقتض إعرابى
آخر ، وتنبه الشاعر أو الجمهور إلى هذا الاختلاف بين الحركتين فعاد الشاعر
وصاغ الكلام بما يقتضى نفس الحركة الإعرابية المماثلة لما فى الأبيات السابقة
من القصيدة = فهذه ممارسة للإعراب حقيقية وصحيحة تحقق وجود الإعراب -

= وخلف الأحمر (نشرتا بعنوان : قضية الشعر الجاهلى فى كتاب ابن سلام) . وانظر
كذلك سبعة مقالات أخرى للشيخ شاكراً أيضاً بالغة النفاسة فى مجلة المجلة (نشرت
مواثرة فى الأعداد من ١٤٨ - إبريل ١٩٦٩ إلى ١٦١ مايو ١٩٧٠م) وفيها تحليل علمى
ومناقشة لمسائل عن الرواية والنرواة بالنسبة للشعر الجاهلى ، مع تحليل فى قصيدة ابن
أخت تابط شرا (إن بالشعب الذى دون سلع) التى قيل عنها إنها منحولة ومختلة الترتيب .
وتعرفنا هذا بمقالات العلامة محمود شاكراً جد مختصر لا يُجْتَرَأُ به . وقد نشرت هذه
المقالات أخيراً فى كتاب خاص بها بعنوان " نمط صعب ونمط مخيف " .
^(١) للمؤلف معالجة لقضية الشعر الجاهلى كشف فيها أهم الحلقات الغامضة فى رواية ذلك
الشعر فانظرها فى كتاب حنقات مستدركة فى نقل الشعر الجاهلى إلى عصر التدوين .

حتى ولو لم يعرف الشاعر ولا الجمهور أن الإتيان بالحركة فى آخر الكلمة لمقتضى (المقتضى سَمَى عاملاً) هو الذى يسمى إعراباً .

جاء فى الأغانى حكاية أبى الفرج بسنده أن أبا عبيدة قال " : كان فحلان من الشعراء يَقْوِيَان : النابغة ، وبشرُ بن أبى خازم : فأما النابغة فدخل يثرب فهابوه أن يقولوا له لحنْتَ وأكفأت (الإكفاء هنا هو الإقواء عينه) ، فدعوا قَيْتَةً وأمروها (أن تغنى فى شعره ففعلت وغنت قوله :

أَمِنَ ال مِيةَ رَائِحٍ أَوْ مُقْتَدَى عَجَلانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوِّدٍ
زَعَمَ البوارِخُ أَنَّ رَحِلَتنا غدا وبِذاكَ خَبَرنا الغرابُ الأسودُ

فلما سمع الغناء : " وغير مزوِّد " و " الغرابُ الأسودُ " وبان له ذلك بالمد فى الغناء فطِنَ لموضع الخطأ . كذلك غنت فى القصيدة نفسها :

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرَدْ إِسْقَاطُهُ فَتَنَّاوَلْتَهُ وَاتَّقَنَّا بِالْيَدِ
بِمَخْضَبٍ رَخَصَ كَأَنَّهُ بَنَانُهُ عَنَّمَ يَكادُ مِنَ اللِّطَافَةِ يُعَقِّدُ

فلما سمع قوله " وَاتَّقَنَّا بِالْيَدِ " و " يَكادُ مِنَ اللِّطَافَةِ يُعَقِّدُ " تبين له لما مدت المغنية كلمة " باليدِ " فصارت الكسرة ياء " باليدى " ومدت " يُعَقِّدُ " فصارت الضمة كالواو " يُعَقِّدُو " ففطن فغَيَّرَ الموضعين إلى الكسر كبقية القصيدة فغير الشطر الأول إلى :

وبِذاكَ تَتَعَابُ الغرابُ الأسودُ

وغير الشاطر الثانى إلى :-

عَنَّمَ عَلَي أَغْصَانِهِ لَمْ يُعَقِّدِ

وكان يقول : وردت يثرب وفى شعري بعضُ العاهة ، فصدرتُ عنها وأنا
أشعر الناس ^(١)

وأما بشر بن أبى خازم فنبتّه أخوه سَوَادَة إذ قال له إنك تُقَوِّى . قال وما
ذاك ؟ قال قولك :

وَيُنْسَى مِثْلَ مَا نُسِيْتُ جَذَامُ

ثم قلت بعده ... إلى البلد الشام

ففطن بشرُ فلم يعد ^(٢) والقصيدة التى وقع فيها هذا أولها :

أَحَقُّ مَا رَأَيْتَ أَمْ احْتِلَامُ أَمْ الْأَهْوَالُ إِذَا صَحْبَى نِيَامُ

ومنها :-

أَلَمْ تَرَ أَنَّ طَوْلَ الدَّهْرِ يُسْلَى وَيُنْسَى مِثْلَ مَا نُسِيْتُ جَذَامُ

وبعده :

وكانوا قومًا فبَغَوْا علينا فسَفَّتَاهم إلى البلد الشَّامِى ^(٣)

(١) الأغاني (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١١-٨/١١ بتصرف من أجل التوضيح مع الاختصار . وقصة إقواء النابغة هذه فى طبقات فحول الشعراء (تح العلامة محمود شاكر) ٦٧/١-٦٨ والموشح للمرزبانى .

(٢) الأغاني ١٠/١١ .

(٣) القصيدة فى المفضليات (تح وشرح أحمد شاكر وعبد السلام هارون) برقم ٩٧ والبيتان برقم ٣٣ ، ٣٤ ص ٣٣٧ .

وهنا إيضاحات :

١ - الشاعران جاهليان : فالنابغة توفى نحو سنة (٦٠٢م) وبشر قتل في إحدى المعارك نحو سنة (٦٠٠م)^(١) . وقد بعث الرسول ﷺ في ما يوافق سنة (٦١١م) .

٢ - يلاحظ أن تنبيه الشاعرين وقع في زمن حياتهما ، أى في الجاهلية أيضاً ، وأن النابغة أصلح خطاه في قافية الشعر بأن أعاد صياغة تركيب العبارة في كل من الشطرين بحيث يقتضى التركيب الجديد ضبط كلمة " الأسود " في الشطر الأول بالكسر جراً على أنها صفة لكلمة " الغراب " التى هى مضاف إليه، وبحيث يمكن ضبط الفعل " يعقد " فى الشطر الآخر بالكسر بأن يؤتى به مجزوماً بالسكون ثم يحرك بالكسر لموافقة حركة القافية ، وهو لا يحرك بالكسر إلا عن جزم بالسكون .

وكل هذا معناه أن جمهور مستمعى أهل يثرب ثم الشاعر ميزوا اختلاف حركات القافية . واختلاف حركات أواخر الكلم هو الإعراب إذا كان تأثراً بالعوامل ، وإن كانت فكرة العوامل أى سبب اختلاف الحركات غير حاضرة فى ذهن الجمهور أو الشاعر حينئذ . والأهم من تمييزهم اختلاف حركات القافية هو إدراك الشاعر أن إعادة صياغة الشطر يمكن أن تأتى بضبط لكلمة القافية مناسب لضبط قافية البيت السابق أو القصيدة ، ثم اهتدأه بالفطرة إلى تلك الصياغة المنتجة للضبط الذى يريد . وهذا هو حاق الإعراب ، رغم غياب المصطلحات المعبرة عنه .

(١) ينظر تاريخ التراث سركين / الشعر ٥/٢ ، ١٨٢ .

وبالنسبة لبيتى بشر بن أبى خازم فقد اقتصرَت الرواية على مرحلة ملاحظة اختلاف ضبط القافية ، وأن الشاعر لم يعد إلى الوقوع فى هذا الخطأ . وهذا يكفى لإثبات معرفتهم بالضبط الإعرابى .

ب - شواهد تحليله :

لوجود الإعراب فى الشعر العربى العمودى جاهلياً أو غير جاهلى صورتان :

الصورة الأولى : أن علامات الإعراب مأخوذة فى وزن الشعر ، سواء ماكان من تلك العلامات حركات ضمة أو فتحة أو كسرة ، وما كان حروفاً كما فى الأسماء الستة وجمع المذكر السالم إلخ وقد قال د. إبراهيم أنيس^(١) إنه يمكن قراءة الشعر ساكن أو آخر الكلم ، أى يمكن الاستغناء فيه عن حركات الإعراب . ويريد بذلك دعم القول بأن الإعراب لم يكن موجوداً فى الشعر الجاهلى - أى لم يكن موجوداً فى العصر الجاهلى ، وأن ما يُحوَجُّ الاتزان إلى تحريكه يمكن تحريكه بأية حركة عشوائية تغنى فى الاتزان حتى لو لم تتسق مع الضوابط الإعرابية . وهذا تصور غير علمى لأن العلم ظواهر مطردة لا افتراضات جزافية . إن ذلك التصور يوهم أن الشعر كان يشبه تلك الأغاني المختلة الوزن ، التى يجبرُ المغنون اتزانها بمطْل الحركات وقَبْضها حسب ما يستريحون إليه من لحن - على ما تفعل الأعاجم فى شعرها^(٢) وهذا يناقض الصورة التى وصل بها الشعر إلى العصور الإسلامية وإلى عصرنا هذا ، وهى صورة بالغة الضبط والدقة ؛ نَوْع فيها الشعر إلى بحور ذات أوزان وضروب وأعاريض تتأثر بوجود

(١) " من أسرار اللغة : ٢٦٢ - ٢٦٨ .

(٢) ينظر البيان والتبيين للجاحظ (تد هارون) ٣٨٥/١ .

الحركات ومنها حركات الإعراب ، وتدخلها بإلغاء تلك الحركات عللٌ بعضها لا يستقيم الشعر معه . ولنتأمل قول امرئ القيس في معلته:

وقد أعتدى والطير في وكناتها	بمنجرد قيد الأوابد هيكل
مكرّ مفرّ مقبل مذبّر معا	كجلمود صخر حطّة السيل من عل
كميت يزل اللبد عن حال متته	كما زلت الصفواء بالمتنزل

فهذا من بحر الطويل ، ووزنه فعولن مفاعيلن أربع مرات . وإذا جرّدنا الألفاظ من علامات الإعراب بأن نطقناها ساكنة الأواخر ، فإننا نجد في البيت الأول - أن التفعيلة الثالثة (فعولن) تبدأ بساكن وهو الراء ، والتفعيلة الرابعة تصير مفاعلن بسكون العين مقابل سكون تاء (كناتها) فيلتقى ساكنان ، والتفعيلة السادسة ستؤول إلى مستعمل ، والثامنة ستبدأ بساكن وهو الدال . وسنجد في البيت الثاني التقاء الساكنين في مكرّ ، وفي مفرّ ، وفي صخر ، وستبدأ التفعيلتان السادسة والثامنة بساكن . وفي البيت الثالث ستصير التفعيلة الأولى فعول (بسكون اللام - أى مقصورة)، وستبدأ الرابعة والسابعة بساكن^(١) وسيحدث مثل هذا في سائر أبيات القصيدة ، كما سيحدث الكثير مما هو من هذا الباب في أبيات كل قصيدة من أى بحر كانت عند تجريد ألفاظها من حركات الإعراب .

وهذا كله خارج علي العربية وعلى وزن الشعر العربي ، فليس في العربية ولا في تفاعيل الشعر ابتداء بساكن ، كما أنه لا يجوز في العربية ولا تفاعيل الشعر التقاء ساكنين إلا في الوقف ، وإلا في حالة أخرى هي أن يكون

(١) تقطيع الأبيات وبيان تفاعيلها وما تصير إليه هو من المعلومات العروضية العامة ، ويمكن مراجعة العقد الفريد لابن عبد ربه (تح د. الترحيني) ٢٩٠ - ٢٩١ عن بحر الطويل وما يجوز وقوعه في حشوه بحسن أو بقبح ، و٢٧٢ - ٢٧٣ عن الوقص والقصر .

أول الساكنين حرف مد^(١) وهذه الحالة الأخيرة لا تجوز فى الشعر إلا فى عروض واحدة من بحر المتقارب . وكذلك فإن قصر فعولن إلى فعول ، وقص مفاعيلن إلى مستفعل أمران لا يقعان فى حشو هذا البحر^(٢) . وخلاصة هذا كله أن تجريد كلمات الشعر من حركات الإعراب يأتى بكلام ممسوخ الصورة مخالف لضوابط صياغة العربية وضوابط صياغة الشعر كليهما - بحيث لا يجوز تسميته عربياً .

فإذا قيل إن التقاء الساكنين والبدء بساكن كان يمكن تجنبهما بتحريك أواخر الكلم بأية حركة (عشوائية) ، ولا حاجة حينئذ لالتزام حركات الإعراب خاصة - فإن جواب هذا الافتراض أن نسجل أولاً على أصحابه سقوط ادعائهم أن الشعر كان / أو يمكن أن / ينطق ساكن أواخر الكلم تجرّداً من الإعراب . ثم يبقى ادعاؤهم العشوائية فى تحريك أواخر الكلم ، فهذه العشوائية يسقطها تماماً اطراد الضبط الإعرابى تبعاً للعوامل المناسبة . بمعنى أنه ثبت عن العرب فى كلامهم وشعرهم أن كل اسم يُنسب إليه إيقاع فعل جاء قبله فى الكلام فإنهم كانوا ينطقون ذلك الاسم مضبوط الآخر بجنس معين من العلامات لا يتغير ، وجاء النحاة فسمّوا موقع الاسم الذى يُنسب إليه أداء فعل قبله موقع فاعلية ، وسموا الاسم الذى يقع فى ذلك الموقع فاعلاً ، وسموا جنس العلامات التى تلحق آخر الاسم حينئذ علامات الرفع . كذلك ثبت عن العرب أن كل اسم نسب إليه أنه وقع عليه فعل فاعل فإنهم كانوا ينطقونه مضبوط الآخر بجنس معين آخر من

(١) فى شرح الرضى الشافىة تح . الشيخ محمد محى الدين ورقيقه ٢/٢١٠ - ٢٢٤ تفاصيل كثيرة عن التقاء الساكنين .

(٢) الوقص حذف الثانى المتحرك من الجزء ، والقصر حذف ساكن السبب الخفيف الواقع فى نهاية جزء وإسكان ما قبله . وانظر المرجع فى التعليق قبل السابق .

العلامات لا يتغير، وجاء النحاة فسموا موقع ذلك الاسم موقع مفعولية، وسموا الاسم الذى يقع فى ذلك الموقع مفعولا به ، وسموا جنس العلامات التى تلحق آخر الاسم حينئذ علامات النصب ، وهكذا . وقد ثبت هذا بالاستقراء بمعنى أن الاستقراء^(١) لكلام العرب وشعرهم أثبت أن المناسبة للموقع (حسب ما كشف العلماء) يطرّد وجودها فى الاسم أطرادا تاما . وهنا نقول إن أطراد وجود العلامة الإعرابية المعينة فى الاسم كلما وقع موقعا معينا .. هذا الأطراد يثبت علاقة علمية يقينية - أى معترفا بها عند أهل العلم^(٢) وهذا ينفى العشوائية والجزافية نفيا تاما . وكل ما يقال فى جحد ذلك فهو مكابرة لا وزن لها .

هذا بالنسبة للصورة الأولى من علامات الإعراب وهى الحركات. وقد ثبت بطلان الادعاء بإمكان تجرد الشعر منها - مع بقاءه شعرا موزونا تمام الاتزان علي ما عُرف فى الشعر الجاهلى - وأما بالنسبة للإعراب بالحروف فإن ادعاء إمكان تجرد الشعر من حروف الإعراب هو ادعاء متوغل فى البطلان

(١) معروف أن الاستقراء هو تتبع أفراد الموضوع الذى هو محل الدراسة لتبين وجود صفة أو حال ما فى تلك الأفراد أو عدم وجودها ، ثم استخلاص حكم عام . والموضوع هنا هو كلام العرب ، والمبحوث عنه فيه وجود الإعراب أو عدم وجوده. وقد استُخرجت قواعد النحو والصرف كلها بالاستقراء . (ينظر تصريح بهذا أكثر من مرة فى أول "الأصول" لابن السراج) . فإذا لاحظ العالم الحافظ أو السامع لكلام العرب - بعد عرضه إياه فى ذهنه - تحقق ضوابط إعرابية معينة بعد عوامل معينة أو وفقا لتركيبات معينة ثم وضع قاعدة بناء على ذلك فهذه قاعدة استقرائية صحيحة .

(٢) هذه العلاقة إحدى علاقات الدوران التى كشفها العرب فى ما يسمى مسائل العلة (ينظر مثلاً : التمهيد فى أصول الفقه لأبى الخطاب محفّوظ بن أحمد الكلوزانى (ت ٥١٠ هـ / ١١١٦ م ، ٢٤/٤) . ثم ذكرها روجر بيكون (١٢٩٤م) فعدّت فتحا علميا منسوباً إليه - ولا قوة إلا بالله . وخلصتها أنه تثبت العلاقة بين (أ)، (ب) إذا وجد (ب) كلما وجد (أ). أو غاب كلما غاب ، أو تلازما وجوداً وغياباً معاً .

والخروج عن العقل ؛ لأن تجريد الكلام العربى من حروف الإعراب فى الأسماء الستة والمتنى وجمع المذكر السالم - وما ألحق بهما ، وفى الأفعال لخمسة ، وكذلك عدم الحذف فى الأفعال المعتلة . كل ذلك يخرج (كلاماً) هو كالأصوات الهوائية التى ليست من العربية - شعرها ونثرها - فى شئ . وربما تمادى القائلون بجحد وجود الإعراب فقالوا إن الحروف فى المتنى والجمع السالم علامات تثنية وليست علامات إعراب . ونقول لهم إن تغييرها تبعاً لعوامل الإعراب ينفى قصرها على ذلك ، ثم هناك الأسماء الستة والأفعال الخمسة ونونا المتنى والجمع السالم ، وهناك الحذف فى الأفعال المعتلة ... وكل ذلك يوقف التمدادى ، ويدعم بطلان جحد وجود الإعراب فى الشعر القديم .

ثم إن الالتفات إلى مناقشة ادعاء (إمكان خلو الشعر من حركات الإعراب) مناقشة تاريخية منطقية تكشف لنا جزافيته من جهة أخرى . لقد ثبت تاريخياً أن الخليل بن أحمد (ت نحو ١٧٠هـ) وضع علم العروض (= موازين الشعر) وبين فيه البحور وموازينها وما يطرأ على كل منها من علل وزحافات وما يجوز وما يقبح من ذلك . ونظراً إلى أن الضوابط التى وضعها الخليل كانت مستمدة من واقع الشعر العربى بإعرابه فقد تقبل كل الشعراء وأهل العلم بالشعر من الأمة - وهم آلاف - هذه الضوابط لأنها مجرد تقنين لما هو واقع متحقق ومتبع فى الشعر العربى منذ عُرف إلى يومهم . ومن أجل ذلك لم يذكر لنا التاريخ أن هناك من اعترض على تلك الضوابط ؛ وعدها غريبة على الشعر العربى . فى حين أن الادعاء بأن الشعر الجاهلى وغيره كان غير مُعَرَّب ، واخترع العلماء الإعراب ثم طبقوه على الشعر ... هذا الادعاء يعنى افتراض أن علماء النحو (والخليل من أئمتهم) قد جاءوا إلى أولئك الشعراء والعلماء بما لم يكونوا يعرفونه من قبل وهو الإعراب ، ثم افتراض أن الشعراء وعلماء الشعر وسائر علماء الأمة انصاعوا صاغرين لما جاء به علماء النحو، ثم جاء

الخليل بضوابط العروض (فتصادف) أن اتسقت مع علامات الإعراب فى الشعر، ثم كرّ العلماء على شعر الجاهلية وما بعدها إلى عصر الخليل فأدخلوا فيه حركات الإعراب (فتصادف) أن جاءت هذه الحركات متّسقة مع وزن الشعر فى (كل) قصيدة على حدة، ومتّسقة مع قواعد الإعراب وضوابطه - رغم (كثرة) القواعد المتضمنة لشتى العوامل ومقتضياتها الإعرابية فى عشرات الآلاف من أبيات الشعر منذ الجاهلية حتى عصر الخليل.. إلى آخر تلك الافتراضات الذاهلة.

قبول هذه الافتراضات مستحيل علمياً، لأن المصادفات لا تقع إلا فى إطار الاحتمالات. والاحتمالات لها حساب وضوابط علمية. فالمصادفة يقل احتمال وقوعها كلما تعددت الاحتمالات فى الفرض الأول، ثم تقل بنسبة مضاعفة عند افتراض تلاقى مصادفة من مستوى تال مع أخرى من مستوى سابق... وهكذا^(١) فالحساب العلمى يحيل قبول تلك الافتراضات إلا بعد إلغاء كل عقل، وذلك بصرف النظر عن أن القول بها من أول الأمر مبنى على افتراض غفلة أهل هذا المجال، وعلى الاستهانة بعقولهم.

(١) ينظر بشأن حساب الاحتمالات - كتاب المنطق الوضعى د. زكى نجيب محمود ٤٩٥ - ٥١٩ (الفصل ٢٦ كله)، ويمكن تقريب احتمال المصادفة بالمثل التالى : عند إلقاء قطعة نقود فإن احتمال أن يكون الوجه الذى يظهر منها هو الكتابة مثلاً لا الصورة هو (١ : ٢)، أما إذا ألقينا عشر قطع فإن حتمال أن يكون الوجه الظاهر منها جميعاً هو الكتابة نفسها نسبته (١ : ١٠٢٤) أى لا يأتى حدوث هذه المصادفة إلا بهذه النسبة التى هى فى غاية الندرة، وهذا كله مع كون الاحتمالات فى القطعة الواحدة احتمالين فقط. أما إذا كانت الاحتمالات فى القطعة الواحدة أو الحلقة الواحدة عشرة مثلاً، فإن احتمال تماثل قطعتين أو حلقتين على وجه معين يكون بنسبة (١ : ١٠٠) ونسبة واحد فى المئة هذه هى دون الحد الأعلى للندرة الذى قدره ابن هشام بما يساوى ٤ فى المئة (ينظر المزهر ٢٣٤/١). فالذين يبنون نظريات على المصادفة، ويفسرون نظماً من حلقات معقدة ترتب كل منها على الأخرى بالمصادفة - إنما يبنون على مالا يكون. ويظنون بعقول الناس شراً.

الصورة الثانية : من وجود الإعراب فى الشعر ، ودلالة ذلك على أصالة وجود الإعراب فى الشعر الجاهلى والعصر الجاهلى (وهى صورة لم ينبه أحد من قبل إلى قيمتها فى مجال إثبات وجود الإعراب فى العصر الجاهلى) أن الشعر العمودى - وهو الذى كان موجوداً فى الجاهلية وما بعدها وظل إلى الآن مع مزاحمة يسيرة فى جيلنا المعاصر - كانت تلتزم فى قافية كل صيدة منه هيئة إعرابية واحدة . وفى كل بيت من كل قصيدة كان يوجد من العوامل ما يقتضى نفس الهيئة الإعرابية المطردة فى قوافى أبيات القصيدة ؛ مما يقطع قطعاً لامية فيه بوجود الإعراب فى البيئة التى نشأ فيها ذلك الشعر ؛ إذ يستحيل أن يكون توافق إعراب قافية كل بيت مع مقتضيه - الذى عُرِف بعد اكتشاف قواعد النحو - فى آلاف الأبيات فى الجاهلية والإسلام ، يستحيل أن يكون كل ذلك مصادفة عشوائية .

وفى تمثيل توضيحى للمراد هنا نسوق ما أورده ابن قتيبة من قصيدة الشاعر المخضرم كعب بن زهير التى مدح بها النبى ﷺ ^(١) ؛ لننظر كيف التزمت قوافيها هيئة إعرابية معينة ، وكيف اقتضت ألفاظ كل بيت وتراكيبه تلك الهيئة - باعتبارها عوامل إعرابية .

باتت سعادُ فقلبي اليوم متبولُ	متيمٌ إثرها لم يجزَ مكبولُ
وما سعاد غداة البين إذ عرّضتُ	إلا أغنُ غضيضُ الطرف مكحول
وماتدوم على العهد الذى زعمت	كما تلوّنُ فى أثوابها الغول
ولا تمسكُ بالودّ الذى زعمت	إلا كما تمسكُ الماء الغرابيل
كانت مواعيدُ عرقوب لها مثلاً	وما مواعيدُها إلا الأباطيل
نبئت أن رسول الله أوعدنى	والعفو عند رسول الله مأمول

(١) قصيدة كعب سبعة وخمسون بيتاً .

قرآن فيها مواعيط وتفصيل
أذنب ولو كثرت فى الأقاويل
وصارم من سيوف الله مسلول
بيبطن مكة لما أسلموا زولوا
عند اللقاء ولا ميل معازيل

مهلاً هداك الذى أعطاك نافلة الـ
لا تأخذنى بأقوال الوشاة ، ولم
إن الرسول لنور يستضاء به
فى عصابة من قریش قال قائلهم
زالوا فما زال أنكاس ولا كشف

نلاحظ أن القافية على هيئة علامة الإعراب الرفع . فالشطر الأول من البيت الأول آخر كلمة فيه " متبول " وهى مرفوعة بالضممة وعامل هذا الرفع أنها خبر المبتدأ " قلبى " ، وكلمة " مكبول " فى قافية البيت الأول مرفوعة بالضم كذلك لأنها خبر ثالث لذلك المبتدأ . وكلمة " مكحول " فى خاتمة البيت الثانى مرفوعة بالضم لأنها صفة ثانية للخبر المرفوع " أغن " ، وكلمة " الغول " فى قافية البيت الثالث مرفوعة بالضم لأنها فاعل الفعل " تَلَوْنُ " وكذلك كلمة " الغرايبيل " مرفوعة بالضم لأنها فاعل : " تُمْسِكُ " ويلاحظ هنا أن المفعول وهو كلمة " الماء " تقدم على الفاعل ، وكلمة " الأباطيل " مرفوعة بالضم لأنها خبر المبتدأ " مواعيده " ، وكلمة " مأمول " مرفوعة بالضم خبر للمبتدأ " العفو " ، وكلمة " تفصيل " مرفوعة بالضم عطفًا على مواعيط التى هى مبتدأ مرفوع ، وكلمة " الأقاويل " مرفوعة بالضم لأنها فاعل الفعل " كَثُرَتْ " وكلمة " مسلول " مرفوعة بالضم صفة لكلمة " صارم " المرفوعة عطفًا على الخبر " نور " ، وكلمة " زولوا " فعل أمر مبنى على حذف النون لكن انتهاء هذا الفعل باللام كالقافية كلها وإسناده إلى واو الجماعة بحيث تضم اللام قبلها جعل الكلمة على نفس هيئة القوافى التى قبلها وبعدها ، وكلمة " معازيل " مرفوعة بالضم وصفًا لـ " ميل " المعطوفة على " كشف " المعطوف على أنكاس التى هى فاعل مرفوع . وهكذا نجد أن العوامل الإعرابية كلها تؤدى إلى قافية معربة بإعراب معين - وذلك هو الجمهور الأعظم هنا وفى كل القصائد ، أو يؤدى التركيب إلى ماله

هيئة ذلك الإعراب المعين . ولنلاحظ أن العوامل الإعرابية مختلفة (ابتداء ، فعل ، عطف ، نعت) وأن المواقع مختلفة (خبر ، فاعل ، معطوف ، صفة) لكنها كلها تؤدي إلى إعراب معين (هو هنا الرفع) أو هيئة تناسبه . وذلك ما يستحيل أن يكون مصادفة عشوائية . فإذا استحضرنا أن هذا يجرى في كل أبيات القصيدة حتى لو بلغت عدتها المئات ، وأنه يجرى في كل القصائد التي على ذلك الإعراب = تبين مدى إغراق القول " بالمصادفات العشوائية " في الجزافية والمكابرة .

ونأتى بمثال للقوافي التي على هيئة إعراب النصب قول ربيعة بن مقروم الضبي (مخضرم)

أَمِنْ آلِ هَنْدٍ عَرَفْتَ الرِّسُومَا	بَجُمُرَانٍ قَفَرَا أَبَتَ أَنْ تَرِيْمَا
تَخَالَ مَعَارِفَهَا بَعْدَ مَا	أَتَتْ سِنْتَانِ عَلَيْهَا الْوُشُومَا
وَقَفْتَ أَسَائِلُهَا نَاقَتِي	وَمَا أَنَا ، أَمْ مَّا سُؤَالِي الرِّسُومَا
وَذَكَّرَنِي الْعَهْدُ أَيَّامَهَا	فَهَاجَ التَّذَكُّرُ قَلْبَا سَقِيْمَا
فَقَاضَتْ دُمُوعِي فَنَهْنَهَتْهَا	عَلَى لَحِيَّتِي وَرَدَائِي سُجُومَا ^(١)

إِلخ

وعلى نسق ما فعلنا في حالة القافية المرفوعة نفعل في هذه القافية المنصوبة مع الاختصار . فنجد كلمة " الرسوما " في عروض البيت الأول منصوبة بالفتحة مفعولاً للفعل " عرفت " ، وكلمة " تريما " في قافية البيت الأول مضارع منصوب بالفتحة بعد " أن " ، وكلمة " الوشوما " مفعول به ثان للفعل " تخال " ، منصوبة بالفتحة ، وكلمة " الرسوما " مفعول به للمصدر " سؤال " منصوبة بالفتحة ، وكلمة " سقيما " ؛ صفة للمفعول به منصوبة بالفتحة ، وكلمة

(١) المفضليات تحقيق وشرح شاکر وهارون قطعة رقم ٣٨ - ص ١٨٠ - ١٨١ (ط٤) .

"سجوما" حال أو مفعول مطلق (سَجَمَتِ الدموع : قطرت / فاضت) منصوبة بالفتحة ، وهكذا يمكن أن تأتي القافية منصوبة على الاستثناء أو التمييز أو المفعول معه أو لأجله ...

وأخيراً نأتى بمثال للقوافي المجرورة من قول المسيب بن علس (جاهلي) :

أَرْحَلْتُ مِنْ سَلْمَى بِغَيْرِ مَتَاعٍ	قَبِلَ الْعُطَاسُ وَرَعَتْهَا بَوْدَاعُ
مِنْ غَيْرِ مَقْلِيَةٍ ، وَإِنْ حَبَالُهَا	لَيْسَتْ بِأَرْمَامٍ وَلَا أَقْطَاعُ
إِذَا تَسْتَبِيكَ بِأَصْلَتِي نَاعِمٌ	قَامَتْ لَتَفْتَتِهِ بِغَيْرِ قَنَاعٍ ^(١)

ف نجد أن " متاع " فى عروض البيت الأول مجرورة بالكسرة لأنها مضاف إليه ، و " وداع " فى قافية البيت الأول مجرورة بالكسرة لدخول حرف الجر عليها ، و " أقطاع " فى قافية البيت الثانى مجرورة بالكسر عطفاً على أرمام المجرورة بحرف الجر ، و " قناع " فى قافية البيت الثالث مجرورة بالكسر لأنها مضاف إليه . ويمكن أن تأتى القافية مجرورة نعتاً أو بدلاً أو توكيداً .

ونعيد هنا ما أسلفناه منذ قليل أنه ينبغى أن نلاحظ أن العوامل الإعرابية مختلفة ، وأن المواقع التى تقتضيها تلك العوامل مختلفة ، لكنهما - بالرغم من ذلك - تؤديان إلى إعراب واحد معين ، وأن هذا يجرى فى كل أبيات القصيدة ، وفى كل قصائد الشعر العمودى بحيث لا يدع أى مجال لافتراض المصادفة .

وبما أن الشعر الجاهلى كله وشعر المخضرمين^(٢) كان على هذه الشاكلة فإن هذا يثبت وجود الإعراب فى ذلك الشعره ومن ثم يثبت وجود الإعراب

(١) نفسه قطعة رقم ١١ ص ٦٠ - ٦١ .

(٢) الشعر العمودى كله يجرى على هذا النمط ، وإنما خصصنا الشعر الجاهلى والمخضرم لأن التشكيك فى أصالة الإعراب ينصب على ذينك العصرين أساساً .

وأصالته فى العصر الجاهلى وعصر صدر الإسلام ثبوتا قطعيا يقينيا لا تهزه أية شائبة شك .

وبثبوت وجود الإعراب فى الشعر الجاهلى يثبت وجوده فى العربية قبل أقدم شعر جاهلى وصل إلينا بمئات السنين ، لأن الظواهر اللغوية لا تولد كاملة ، ولا تنتشر فجأة ، وإنما تستغرق قرونا وقرونا لكى تصل إلى مثل ما كانت عليه ظاهرة الإعراب من الكمال والإحكام والشمول فى الشعر الجاهلى - وقد أسلفنا هذا المعنى من قبل ، وبخاصة إذا استحضرنا ببطء إيقاع حركة الحياة ، وببطء الاتصال بين التجمعات فى تلك الحقب الجاهلية مما يؤثر بالسلب فى مدى سرعة انتشار الظواهر ونموها واكتمالها .

الباب الرابع

دلالة الإعراب على المعانى

فى هذا الباب سنعتقد فصلا لبيان نوعى المعنى : اللغوى والتركيبى ،

ثم فصلا ثانيا لعلاقة المعنى اللغوى بالإعراب ،

وفصلا ثالثا لعلاقة المعنى التركيبى بالإعراب .

ثم فصلا تطبيقيا لدلالة الإعراب على المعانى فى القرآن الكريم،

ثم نعود إلى تصفية مسألة دلالة الإعراب على المعنى بمواجهة دعويين

الأولى - نعتقد لها الفصل الخامس وهى ادعاء معرفة المعنى دون حاجة إلى العلاقات الإعرابية ،

والثانية - ونعتقد لها الفصل السادس - ادعاء إغناء القرائن عن العلامات

الإعرابية . وأخيرا نعتقد فصلا سابعا نكمل به بيان قيمة الإعراب فى الكلام -

بالإضافة إلى إفادته المعنى التركيبى - وذلك أنه يتيح إمكانية تحريك عناصر

الجملة تقدما وتأخيرا كما يتيح إمكانية فصل العناصر المتلازمة وحذف بعضها .

الفصل الأول

نوعا المعنى

هذا الكلام الذى نستعمله للتعبير عما فى نفوسنا له شطران أساسيان لا يتم أدأؤه لوظيفته - على ما ينبغى - إلا بهما جميعا .

الشرط الأول : هو المفردات اللغوية التى تتكون منها العبارات أو الجمل . وهذه المفردات لكل منها معناه اللغوى الخاص : ("الشجرة" للنبات المعروف ذى الساق والأغصان ... و " الجمل " للحيوان ذى السنام ، "ويكتب" فعل معناه رسم رموز أصوات الكلام خطوطا ، " ومن ، إلى ... " حروف تدخل بين الكلمات فتؤدى معنى معروفا ..).

وليلاحظ أن المفردات هى اللبانات التى يبنى منها الكلام ؛ لأنها تجعل لكل معنى صورة لغوية تنطق وتكتب ، ودونها ما كان يمكن أن تكون هناك لغة بالمعنى المعروف .

ثم إن المعانى اللغوية للمفردات موضوعة مقررة ليس من حق منشئ الجملة أو العبارة أن يغيرها أو يتصرف فيها إلا فى حدود متعارفة . كاستعمالها فى معناها المجازى بدلا من الحقيقى (" الأسد " بمعنى الرجل الشجاع ، "المطر " بمعنى المرعى النابت به ..) أو فى معناها المتطور بدلا من الأصلى (" الطرب " بمعنى الخفة عند السرور فقط - لا بمعنى مطلق الخفة وإن كانت عند تلقى ما يحزن ، و " القافلة " بمعنى مطلق الرقعة المسافرة لا بقيد الرجعة من السفر متجهة إلى المكان الذى بدأت منه السفر ..) وهكذا . فليس من حق منشئ الجملة استعمال كلماتها بمعان تخرج عن تلك الحدود وما إليها حسب أطرها العلمية (" الأسد " بمعنى الشجرة مثلا) ولا نحو ذلك .

والشطر الثانى : هو العلاقات التى تربط بين تلك المفردات (أى بين معانيها) عندما تُركَّب فى جمل . وهذه العلاقات حصيلتها هى ما يسمى المعنى التركيبى . فهو فى الجملة الفعلية يتمثل فى : أن هذا الفعل أوقعه مسمى هذه الكلمة (أى الفاعل) على مسمى تلك ، (أى على المفعول) ، وفى الجملة الاسمية : أن معنى تلك الكلمة (أى الخبر) محكوم به على مسمى هذه (أى المبتدأ) ومُخبرٌ به عنه ، وفى المكملات : أن هذه الكلمة وظيفتها بيان (حال) الفاعل عند وقوع الفعل منه ... أو (حال) المفعول عند وقوع الفعل عليه ، وتلك (تميز) ذلك المقدار ، أو تبين أن مسماها أو مدلولها (مستثنى) أى مُخرَج من الحكم الذى قبله ... وهكذا .

والوسيلة الأساسية للدلالة على ذلك المعنى التركيبى هى الضبط الإعرابى . وقد يساعد فى تبينه طريقة صوغ التركيب ، وترتيب المفردات ، واستيفاء الأركان الأساسية . وليلاحظ أن هذا المعنى التركيبى هو الذى يمكن من التعبير المتكامل عن المعانى غير المفردة وعن ترتيب هذه المعانى بعضها على بعض . ويستوى فى قيمة المعنى التركيبى هذا ما كان منه مستمداً من الأركان الأساسية للجملة وما كان مستمداً من المكملات ؛ ذلك أن تعيين كون الكلمة حالاً أو تمييزاً أو مفعولاً لأجله أو معه إلخ يكمل صورة المعنى التركيبى، ويبلغ بالمقصود من الكلام غايته .

ودون هذا المعنى التركيبى يعود نثار المفردات لغوا قد يهبط عن لغة الإشارة ، بل لعله دون التركيب تفقد المفردات أهم قيمة لوجودها، ثم يُفقد المفهوم الحقيقى لمصطلح " اللغة " أو " اللسان " نفسه . كذلك فإن تركيب جمل من مفردات لا معنى لها هو أمر ليس من " اللغة " حقيقة ، ولكن قد يؤتى به لتوضيح فكرة ، فلا بد لاستيفاء اللغة قوامها من الأمرين :

المفردات المعترف بمعانيها ، والتركيب المستوفى لضوابطه التي قررها
أهل اللغة .

وبعد تبين نوعي المعنى اللذين يتصلان بموضوعنا ، وهما المعنى اللغوي
والمعنى التركيبي فإن علينا أن نبين علاقة كل منهما بالإعراب .

الفصل الثانى

علاقة المعنى اللغوى بالإعراب

فأما عن علاقة المعنى اللغوى بالإعراب فإن المعانى اللغوية للمفردات تؤثر فى الإعراب من أربعة سبل :

السبيل الأول :

أن نوع المعنى اللغوى للفعل هو الذى يقضى أن يكون - عندما نستعمله فى الكلام - لازما أو متعديا . فإذا كان الفعل من النوع الذى يقوم بصاحبه ويقتصر عليه ويتم وجوده به - مثل قام وقعد وذهب ونام وفرح وغضب وجبن إلخ حيث إنك إذا قلت قام زيد فإن معنى القيام يتم بوقوعه من زيد ، ولا يتطلب الأمر شيئا آخر ليتم به معنى القيام وهكذا - فمثل هذه الأفعال تسمى قاصرة أو لازمة ، لا تنصب مفعولا ؛ لأنها لا تحتاج إلى شئ يتم به معناها غير الفاعل .

أما الأفعال التى مثل كتب وفتح وأخذ وضرب إلخ فإن معنى كل فعل منها لا يتم إلا بوجود محل آخر يقع به : فلا كتابة إذا لم يكن هناك شئ كُتِبَ ولا فتح إن لم يكن هناك شئ فُتِحَ ... وهكذا . والفعل الذى يحتاج إلى شئ آخر - مع الفاعل - حتى يتم معناه ويتحقق = يسمى متعديا ، لأنه تعدى إلى ذلك الشئ الآخر . وكمال وظيفة اللغة فى التعبير تقتضى التمييز بين من وقع منه الفعل ومن وقع عليه الفعل ، وأن يكون ذلك التمييز بعلامة صوتية ؛ لأن الأصل فى اللغة الاستعمال الصوتى . والعلامة التى اختارها العرب لتمييز ما وقع عليه الفعل (المفاعيل وما إليها) هى علامة النصب . أما من وقوع منه الفعل فعلامته الرفع .

وهكذا يتضح أن لزوم الفعل أى كونه يرفع فاعلا فحسب ، وتعديّه أى كونه ينصب مفعولا = يرجعان إلى معناه اللغوى من حيث اكتفاء ذلك المعنى - فى تحقق تمامه - بمن وقع منه ، أو احتياجه إلى محل يتحقق به معناه . فهذه هى صورة تأثير المعنى اللغوى فى الإعراب من هذا الوجه ؛ حيث إنه هو الذى يوجه إلى وجود فاعل يحمل علامة الإعراب : الرفع ، ويوجه - أوّلا يوجه - إلى وجود مفعول يحمل علامة الإعراب : النصب .

السبيل الثانى :

هو أن المعنى اللغوى للفعل هو الذى يتحكم - أحيانا - فى تعيين الفاعل وتمييزه من المفعول إذا اجتمعا ، وذلك بواسطة مناسبة المعنى لهذا فاعلا ولذاك مفعولا - على ما يتضح فى مثل : أكل زيد الرغيف ، أو لبس الثوب ، أو فتح الباب إلخ . فإن المعنى اللغوى للفعل (الأكل مثلا وهو معروف) يناسبه أن يسند إلى كائن حى من شأنه أن يأكل . وهذا الكائن يتمثل هنا فى " زيد " (ويمكن أن يسند الأكل إلى القط أو الكلب أو أى حيوان يأكل كما قلنا) ، فزيد هو الفاعل ويحمل علامة الفاعلية الرفع . كما أن الأكل يناسب الرغيف من حيث كونه يمكن أن يقع عليه الأكل فيكون مأكولا أى مفعولا به ويحمل علامة المفعولية النصب - وذلك بصرف النظر عن ترتيب الكلمتين فى الجملة . أى أن المعنى التركيبى أو النحوى (وهو كون هذا فاعلا وذاك مفعولا ، ويدل عليه بعلامات الإعراب : الرفع للفاعل والنصب للمفعول) قد ترتب على المعنى اللغوى وتبعه . وهكذا يقال فى سائر ما يمكن أن يتحقق فيه هذا وهو كثير كثير .

وقد تبين بما سبق فى السبيل الأول والثانى أن إسناد الفعل إلى فاعل ما قد يقضى به المعنى اللغوى لذلك الفعل وذلك الفاعل - على الوجه الذى شرحناه .

وللكلام عن الجملة الفعلية هنا تكملات أو لاها : أنه فى مثل جمل السبيل
الثانى فإن المعنى اللغوى قد يقضى بتحديد المفعول أيضا : إما من حيث إن هذا
المفعول هو المناسب ليكون مفعولا لذلك الفعل كما فى أكل زيد الرغيف ، وإما
من حيث إن ما ليس فاعلا فى مثل تلك الجملة فهو مفعول به أو من قبيل
المفعول به . وقد أسلفنا قولة الإمام الفراء " لا يتبع الفعل بعد الفاعل إلا مفعول
أو ما كان فى حيزه " .

وثانية التكملات أن هناك من الأفعال المتعدية ما يصلح معناه لأن يباشره
إيقاعا أى من مسميات الأسماء الواقعة فى سياقه - كما فى قولنا سبق الجمل
الفرس . ففعل سبق يمكن أن يسند إلى الفرس كما يمكن أن يسند إلى الجمل .
وهنا يعود الأمر إلى اختيار منشئ الكلام ليقضى بالإسناد إلى أيهما فاعلا ،
وبنسبة المفعولية إلى الآخر - حسب علمه بما وقع أو حسب ما يريد أن يقول
للناس . ومنشئ الكلام يعبر عن اختياره بعلامات الإعراب : الرفع لما هو فاعل ،
والنصب لما هو من قبيل المفعول ، والجر لما هو من قبيل الإضافة . ومتلقى
الكلام يستدل على مراد منشئ الكلام هذا - أى على المعنى التركيبى - بتلك
العلامات .

السبيل الثالث :

(وهو كالصورة أو التكملة للسبيلين السابقين) أنه إذا قصد من الفعل (أو
ما يعمل عمله) معنى غير معناه الأصلي فإن ذلك يؤثر فى بناء الجملة من حيث
ضرورة مراعاة المعنى المقصود فى التعدية أو اللزوم ، ومن حيث اختيار
الحرف الذى يعدى به . وهذا السبيل سنة من سنن العرب فى كلامها تسمى

التضمين . ومما عرض ابن هشام من أمثله (١) .

١ - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ فالأصل فى الفعل "عدا" أن يتعدى بنفسه يقال عدا الأمر وتعذاه أى تخطاه ، لكن لما كان " عدا " فى الآية بمعنى تجاوز عدى بـ " عن " .

٢ - قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ . هنا ضمّن الرفث معنى الإفضاء فعدى بإلى ، وإنما أصل " الرفث " أن يعدى بالباء . يقال رفث بامرأته ومعها .

٣ - قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ أى فلن يحرّموه أى فلن يحرّموا ثوابه . ولهذا عدى إلى اثنين - فى حين أن " كفر " النعمة يعدى إلى واحد (يقال كفر النعمة كفرانا أى جردها لم يشكرها) .

٤ - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى ﴾ أى لا تشدّوا ولهذا عدى بنفسه لا " بعلی " .

٥ - قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ أى لا يصغون ، وقوله المصلى " سمع الله لمن حمده " أى استجاب : فعدى يسمع فى الأول بإلى وفى الثانى باللام - وإنما أصله أن يتعدى بنفسه مثل قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ ﴾ .

٦ - قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمَفْسَدَ مِنَ الْمَصْلَحِ ﴾ أى يميز ، ولهذا عدى للمفعول الثانى بـ " من " لا بنفسه .

(١) الأمثلة التالية والتعليقات عليها من المغنى (تدقيق الدين) ٦٨٥/٢ - ٦٨٦ مع تصرف يسير ، والآيات المذكورة فى الأمثلة تخريجها ما يأتى حسب أرقام الأمثلة التى جاءت فيها ١ (سورة الكهف ٢٨) ، ٢ (البقرة ١٨٧) ، ٣ (آل عمران ١١٥) ، ٤ (البقرة ٢٣٥) ، ٥ (الصافات ٨ ، ق ٤٢) ، ٦ (البقرة ٢٢) ، ٧ (البقرة ٢٢٦) ، ٨ (الأحقاف ١٥) .

٧ - وقوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ أى يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف ، فهذا عدى بـ " من " .

٨ - قول الشاعر :

ممن حملن به وهن عواقد حُبْك النطاق فشِبَّ غيرَ مُهَبِّل
حملت به فى ليلة مزعودة كَرَّهَا وَعَقْدَ نَاطِقِهَا لَمْ يُحَلِّل

" مزعودة " أى مذعورة والشاهد فيهما أنه ضمن " حمل " معنى عِلِقَ ، ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل قوله تعالى : ﴿ حملته أمه كرها ﴾ .

٩ - قول الفرزدق :

كيف ترانى قالبا مِجْنَى قد قتل الله زيادًا عَنَى
أى صرفه عنى بالقتل .

وهو كثير فى الكلام كثرة بالغة . قال ابن جنى : " أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقا " .

السبيل الرابع :

أن المعنى اللغوى للفظ يوجه إلى تكييف موقعه الإعرابى أى التركيبى فى حالة المكملات وعند الالتباس . وقد ذكر ابن هشام أمثلة كثيرة يثبت منها ذلك نجتزئ منها بما يلى :

١ - قول الشاعر :

لا يُبْعِدُ الله التَّلَبَّ وَالْـ غاراتِ إذ قال الخميسُ نَعَم

فقد ظن بعض المعربين أن " نعم " - فى البيت - هى حرف الجواب المشهور المقابل " لا " ؛ وبذا مسخ الكلام ولم يتبين للبيت معنى مقبول .

والصواب أن كلمة " نعم " هنا هي اسم جنس للأنعام تطلق على الإبل والبقر والغنم ، وهي هنا خبر لمبتدأ محذوف أى هذه نعم . والشاعر يمدح الاستعداد للقتال عندما يرى الخميس (وهو الجيش) أنعاما فيأخذ في الإغارة عليها^(١) وهكذا تحكم المعنى اللغوى للكلمة في بيان موقعها الإعرابى فى حالة الالتباس هذه .

٢ - فى قول الشاعر :

تَقَى نَقَى لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً بَنَهَكَ ذَى قُرْبَى ، وَلَا بِحَقْلَدٍ

سأل الإمام أبو حيان الإمام جمال الدين بن هشام عما عطفت عليه الكلمة الأخيرة من البيت فقال ابن هشام : حتى أعرف الحقْلَدَ . فبحثا عن معناه ، فإذا معناه : السيئ الخُلُقُ " فقال ابن هشام هو معطوف على شئ متوهم ، إذ المعنى ليس بمكثّر غنيمة ، ولا بحقْلَد^(٢) . وهكذا اتبنى الموقع الإعرابى على المعنى اللغوى .

٣ - فى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ ﴾ يتغير الموقع الإعرابى لكلمة كلاله حسب معناها المراد . فعلى تفسيرها بالورثة الذين ليس فيهم أب فما علا ولا ابنٌ فما سفل هي على تقدير مضاف أى ذا كلاله وهي حالٌ من الضمير فى يورث ، أو خبر لكان ، وعلى تفسيرها بالميت الذى لم يترك ولدا ولا والدا فهي كذلك حال لكن لا على تقدير مضاف ، وعلى تفسيرها بالقراية (مصدر) فهي مفعول لأجله أى يورث لأجل القراية فحسب^(٣) . فقد تغير الموقع الإعرابى تبعاً لتحديد المعنى اللغوى .

(١) البيت والكلام عنه فى معنى اللبيب (تح. محيى الدين) ٥٢٨/٢ .

(٢) ينظر المعنى فى الموضع السابق .

(٣) ينظر المعنى ٥٢٩/٢ - ٥٢٩ ، والآية من سورة النساء .

٤ - وفي قوله تعالى : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ إذا فسرت "صُرْهُنَّ" بمعنى " قَطَعْنَهُنَّ " فإن الجار والمجرور " إليك " لا يتعلق بها ، لعدم مناسبة المعنى لذلك حينئذ ، وإنما يتعلق بخذ، وأما إذا فسرت "صُرْهُنَّ" بـ " أَمِلْنَهُنَّ " فإن التعلق يكون بها^(١) .

٥ - وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ إن أريد "باحوى" الأسود من الجفاف واليبس فهو صفة لـ "غثاء"، وإن أراد به الأسود من شدة الخضرة فهو حال من المرعى^(٢) .

والأمر ليس أمر أمثلة محدودة ، فإن لكل كلمة في اللغة معناها (اللغوى) الخاص ، والموقع الإعرابى لها بذلك المعنى ، كما أن الموقع الإعرابى حتى للمكملات له عظيم الأهمية فى الصورة الكلية للمعنى . وهذه أمثلة نضيفها لبيان تأثر الموقع الإعرابى بالمعنى اللغوى .

٦ - يقال هَجَمَ بيتا ، وهَجَمَ ليثا ، فهجم فى المثال الأول منصبة على البيت ، ومعناها فيه قريب من معنى هَدم ، فلفظ بيتا مفعول به ، أما فى المثال الثانى فإن هجم مستعملة فى المعنى الشائع : الإقدام على العدو، فلفظ نيثا هنا واقع حالا على سبيل التشبيه .

٧ - عُدْتُ مريضا / عُدْتُ صحيحا . الفعل عاد فى المثال الأول بمعنى زيارة المريض ؛ فكلمة مريضا مفعولا به ، فى حين أن كلمة صحيحا فى المثال الثانى هى خبر عاد لأنها فيه بمعنى صار أو هى حال إن كانت عاد بمعنى

(١) ينظر المعنى ٥٣٢/٢ . والآية ٢٦ من سورة البقرة .

(٢) ينظر الإتقان النوع ٤١ . والآية ٤ . ٥ من سورة الأعلى .

رجع ، ولا يجوز أن تحمل على معنى الزيارة ؛ لأن استعمال " عاد " فى الزيارة خاص عَرَفًا بالوقوع على المريض .

٨ - كذلك وَقَفْتُ يوما ، وَوَقَفْتُ دارا : " يوما " ظرف (مفعول فيه) للوقوف ضد الجلوس أو ضد السير ، أما " دارا " فهى مفعول به للوقوف بمعنى الحبس وعدم التصرف .

٩ - وكذلك هاجر " مليًا " : فمليًا حال إذا كانت بمعنى الغنى الثقة أو بمعنى السالم ، وهى ظرف زمان إذا كانت بمعنى هَوَى من الدهر (أى مُلَاوَة)^(١) .

١٠ - ومثل ذلك فى وصف رَجْع أو منزل : دَرَسَ رَسْمًا ، مع قولك دَرَسَ كِتَابًا : الأول من دروس الآثار : اندثارها و " رسما " تمييز ، والثانى من الدرس بمعنى الدراسة و " كتابا " مفعول به .

١١ - وكذلك : " قال " ساعتين ، و " قال " كلمتين : الأول ظرف لأن قال من القيلولة ، والثانية مفعول لأن قال من القول .

١٢ - ومن هذا القبيل ما جاء فى البصائر والذخائر لأبى حيان التوحيدي أن " من الأفعال ما له وجهان يعنى ينصرف على معنيين مثل : أصاب عبدُ الله مالا ، وأصاب عبدُ الله مالًا (الأولى برفع عبد والثانية بنصبها - ومعنى الثانية) : إذا أصابه مالٌ من قسمة مثلا ، ووافق زيدٌ حديثنا : إذا صادفهم يتحدثون ، ووافق زيدًا حديثنا إذا سرَّه وأعجبه ، وأحرز زيدٌ سيفه : إذا صانه فى غمده ، وأحرز زيدًا سيفه : إذ خلّصه من القتل وشبهه (أى دافع به عن نفسه أو أخاف به من يريد به شرا) ولو قلت أحرز امرؤ

(١) يرجع إلى إعراب قوله تعالى : ﴿ واهجرنى مليا ﴾ مريم ٤٦ مثلا الفتوحات الإلهية ٦٥/٣ وإلى المعاجم (ملا . ملأ) .

أجله لم يجر ، لأن الرجل لا يحرز أجله ولكن أجله (هو الذى) يحرزه .
إلا أن تذهب إلى قولك أحرزت أجلى بالعمل الصالح ^(١) .

وهذا الباب يمكن المضى فى أمثله لأنه قائم على المشترك وما هو من
قبيله - والمشارك لا يكاد يحصى . ودلالة هذا النوع من الأمثلة أن تحديد
الموقع الإعرابى يتأثر بالمعنى اللغوى ^(٢) - وهذا وجه من وجوه العلاقة بين
المعنى والإعراب .

(١) البصائر والذخائر (تح د . وداود القاضى - دار صادر بيروت ط ١ سنة ١٤٠٨ هـ /
١٩٨٨ م) ١ / ١٧٩ .

(٢) نقصد أن هذا التأثير يمكن أن يقع كثيراً ، لكنه ليس من المحتم أن يختلف موقع اللفظ
المشارك فى الجمل المتناظرة باختلاف معانيه ، إذ يمكن أن يقال - مثلاً جمعت عينا ،
وحفرت عينا - كلتاها مفعول به و العين فى الجملة الأولى بمعنى الدنانير والدرهم
المضروبة وفى الثانية بمعنى البئر .

الفصل الثالث

علاقة المعنى التركيبى بالإعراب

وأما عن العلاقة بين المعنى التركيبى والإعراب ، فالواقع أن الضبط الإعرابى ما هو إلا أثر للمعنى التركيبى وظلٌّ له يدل عليه ولا يخلقه . أى أن المعنى التركيبى (الذى أسلفنا أنه العلاقات بين معانى المفردات ، وأن هذه العلاقات تتأثر بتلك المعانى) - هو أصل الإعراب وأساسه وسببه ، فالفاعل يضبط بعلامة الرفع لأنه فاعل - أى لأن منشئ الكلام أسند إليه إيقاع الفعل - لاالعكس . والعلامة إشارة منطوقة أو مكتوبة تعبر عن تقرير منشئ الكلام للعلاقة بين معانى المفردات حسب ما يريد ، ثم إن تلك العلامات هى فى الوقت نفسه تدل السامع والقارئ على تلك العلاقات التى أرادها منشئ الكلام . فهى مجرد مظهر لتلك العلاقات . ومجموع العلامات الإعرابية فى الجملة هو مجرد مظهر للمعنى التركيبى لها .

ولعله أصبح واضحاً من كلامنا هنا أن العلاقات بين مفردات الجملة هى ملك لمنشئ الكلام هو الذى يضعها حسب المعنى التركيبى الذى يريد أن يقوله . فإن كان يريد بقوله سبق الجمل الفرس : أن الجمل هو الذى سبق الفرس (مثلاً) فعليه أن يصوغ الجملة واضحاً علامة الرفع على " الجمل " وعلامة النصب على " الفرس " ليدل على هذا . وإن كان يريد أن يقول عكس ذلك ضبطهما بعكس ما سبق . ولا يقيد إرادته هنا إلا ما سبق أن أسلفناه عن معانى المفردات اللغوية التى يستخدمها من حيث علاقتها بالإعراب المتمثلة فى السبل الأربعة . والشاهد هنا هو أن العلامات الإعرابية تتغير تبعاً للمعنى التركيبى (المكون من العلاقات التى يريدّها أو يقررها منشئ الكلام بين مفردات الجملة) ، وأن المتلقى يتصور المعنى التركيبى الذى أراده منشئ الكلام أخذاً من تلك العلامات ، فمن الطبيعى

أن يتغير تصوره للمعنى إذا تغير الضبط الإعرابى . وهذا أحد وجوه صدق العبارة المشهورة " الإعراب فرع المعنى " .

هذا ، وما يصدق على أساسيات الجملة يصدق على مكملاتها . فمنشئ الكلام العالم بقواعد التركيب هو الذى يصوغ تلك المكملات لتتخذ مواقعها الإعرابية - مفعولاً لأجله أو حالاً أو تمييزاً أو نعتاً إلخ - حسب ما يريد هو . وإن كان مع ذلك يتأثر بالمعنى اللغوى - على ما أسلفناه ، ويلتزم فى صياغة تلك المكملات بالنوع النحوى لكلماتها بحيث يناسب الموقع المراد وضعها فيه . فإن أراد أن يعبر عن (سبب) سجود زيد قال : سَجَدَ خشوعاً (مفعول لأجله) ، وإن أراد أن يعبر عن (حال) زيد فى سجوده قال : سجد خاشعاً ، وإن أراد أن يعبر عن (نوع) سجوده قال : سجد سجودَ الخاشعين أو بسجدة الخاشعين (مطلق لبيان النوع) ، وإن أراد أن يعبر عما نسب إليه السجود منه قال : سجد قَلْبًا وَقَالِبًا .. (تمييز) ، وإن أراد أن يعبر عما (صاحب) السجود أو صاحبه وهو يسجد قال : سجد والاذان ، أو سجد والناس (مفعول معه) ، وإن أراد أن (ينعت) الساجد قال سجد زيد الخاشع .. وهكذا فى سائر المنصوبات والتوابع . والفرق بين أثر العلاقة التركيبية فى الإعراب فى مستوى الأساسيات وأثرها فى مستوى التكميلات أن العلامة هناك تتغير من الرفع إلى النصب عند تغيير النسب من فاعلية إلى مفعولية - مثلاً ، فى حين أن العلامة فى معظم المكملات - وهى أضعاف الأساسيات من حيث عدد الأبواب = تقتصر على النصب ، ولا يأتى الرفع إلا فى حالة التوابع - فلا تظهر حرية منشئ الكلام فى التعبير وأثرها إلا فى اختيار الموقع وصياغة اللفظ على حسب النوع والصيغة التى تناسبه . وفى جميع الحالات فإن المتلقى يفهم المعنى التركيبى الذى أراده منشئ الكلام من خلال مواقع الكلمات وصيغها وعلامات الإعراب الدالة عليها . والعلامات الإعرابية هى أقوى هذه الدوال ، لأن المواقع والصيغ تؤول تبعاً لها .

ومن الطبيعي أن يتغير تصور المتلقى للمعنى التركيبى إذ اغيّر منشئ الكلام مواقع المفردات فى الجمل .

(تساؤل)

تساق فى هذا المجال مقولة بدايتها صحيحة مسلّمة وهى أنه يمكن (أحيانا) معرفة المعنى التركيبى دون حاجة إلى علامات الإعراب ، لكن ما يُرتَّبُ عليها وهو القول بأن المعنى (التركيبى) مستغن (دائما) عن الإعراب ، فلا جدوى للإعراب = خطأ محض . ففى جملة " ابتسر الأكار اللين " مثلا يمكن للمتلقى الذى يعرف صيغ الكلام العربى وقواعد التركيب أن يعرف المعنى التركيبى لها دون حاجة إلى علامات الإعراب ، فيعرف من صيغة الكلمة الأولى أنها فعل ماض ، وأن الجملة فعلية ، فالكلمة الثانية فاعل ، والثالثة مفعول . وهذا مسلّم فى مثل هذه الجملة ، ولكن الزعم بأنه يمكن طرد هذا دائما أى التوصل إلى المعنى التركيبى فى جميع الجمل والحالات دون معونة " العلامات الإعرابية " هو تعميم جزافى وخطأ محض كما قلنا . ذلك أنه إنما أمكن التوصل إلى المعنى التركيبى فى هذه الجملة ويمكن فى ما يماثلها = بالاعتماد على نمطية التركيب : (أن الجملة الفعلية تتكون من فعل ثم فاعل ثم مفعول إن كان) . فإذا خرج التركيب عن النمطية استحال الوصول إلى المعنى التركيبى بغير معونة العلامات الإعرابية - إلا فى حالة خاصة وفى نطاق ضيق . والخروج عن النمطية فى هذا المثال أننا يمكن أن نقول " اللين ابتسر الأكار " أو " اللين الأكار ابتسر " أو " الأكار اللين ابتسر " أو " ابتسر اللين الأكار " - وكل تلك تركيبات لغوية تصح فى هذا المثال ونحوه لمقتضياتها . ولكن محاولة التوصل إلى المعنى التركيبى لأى منها بناء على النمطية كما وقع فى التركيبة الأولى تأتى بخطأ بشع ، ولا يوصل إلى المعنى التركيبى لأى من التركيبات الأربعة - مع غياب معنى المفردات -

إلا ضبط " الأكار " بالرفع ، وضبط " اللين " بالنصب ، فيُعرف أن الفاعل الذى أسند إليه إيقاع الفعل هو " الأكار " أو ضميره ، وأن " اللين " هو المفعول الذى أوقع الفعل عليه . ويتبين الخطأ البشع الذى يُوَصَّل إليه استنتاجُ المعنى التركيبى من تطبيق الاعتماد على النمطية وحدها فى الصور الأربع إذا عرفنا أن " الأكار " معناها الفلاح، و " اللين " هو النخل، و " ابتسر " معناها لَقَّحَ قَبْلَ أَوَانِ التلقيح .

وهنا نتذكر ما مر بنا - عند الحديث عن السبيل الثانى من سبل تأثير المعنى اللغوى فى الإعراب - من أن هناك حالة يمكن أن تقضى المعانى اللغوية فيها بالمعنى التركيبى، فنصل إلى تحديده اهتداءً بتلك المعانى اللغوية دون معونة أو حاجة إلى العلامات الإعرابية، وذلك كما فى أكل زيد الطعام، وكما فى مثالنا هذا: فإن معانى المفردات التى أسلفناها تقضى بأن المعنى التركيبى هو أن "الفلاح" أوقع فعل "التلقيح قبل الأوان" على " النخل " . ولا يكون معنى جملة مكونة من هذه الكلمات الثلاث إلا هذا .

وهنا يتبادر أننا اعترفنا ببديلين للعلامات الإعرابية فى التوصيل إلى المعنى التركيبى (هما النمطية والمعنى اللغوى للمفردات) . وقبل أن نناقش بالتفصيل مسألة بدلى العلامات الإعرابية لتحقيق ذلك وتقويم دورهما نوطئ لذلك بمواجهة مقولة التقى عليها بعض كبار لغويينا المحدثين : فقد عرفنا مما سبق أن د. إبراهيم أنيس قرر أن علامات الإعراب عديمة الجدوى فى الكلام أى أنه يمكن الاستغناء عنها ومعرفة المعنى التركيبى بدونها . وقد قاربه د. تمام حسان فى هذا بقوله إنه إذا اتضح المعنى الوظيفى لمفردات جملة ما، فإنه يمكن إعراب تلك الجملة دون حاجة إلى المعنى المعجمى أو المقام^(١) والمقصود

(١) اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان ١٨٢ (بتصرف يسير التوضيح) .

بالمعنى الوظيفي -عنده - هو الوصف الصوتي والصرفي والنحوي للكلمة، والمقصود بإعراب الجملة بيان مواقع كلماتها، وعلاقة هذه الكلمات بعضها بعض. ويلحظ أن العلامة الإعرابية في رأى د. تمام حسان هي مجرد قرينة واحدة من سبع قرائن . فقولته المذكورة تعنى استبعاد دور المعنى اللغوي وتهوين شأن العلامات الإعرابية - معا - فى التوصيل إلى المعنى التركيبى .

ونلخص موقفنا بما يلى :

المعنى الكلى (المقصود بالكلام) لجملة ما = هو حصيلة المعنى اللغوي والمعنى التركيبى معا - فهما متكاملان. وغياب أى منهما يخل بالمعنى المقصود، ما لم يكن هناك بديل يجبر النقص . ولا بدليل للمعنى اللغوي للمفردات . فالمعنى التركيبى وحده لا قيمة له - إذا جهلت معانى مفردات الجملة - لأنه يشبه قولنا إن " س " أوقع الفعل " ص " على " ل " عندما نكون جاهلين بمعانى " س " و " ص " و " ل " أو مقاديرها . ونحن نستدل على المعنى التركيبى - أصالة - بالعلامات الإعرابية ، فإن غابت فالبديل هو التزام النمطية لكنها محدودة المدى جدا . ويمكن أن نصوغ احتمالات هذه المسألة على النحو التالى :

- ١ - مفردات معروفة المعنى + علامات إعراب = معنى محصل ، ويتيح المستوى اللغوي الرفيع .
- ٢ - مفردات معروفة المعنى + نمطية فقط = معنى محصل ، ولا يتيح إلا مستوى العامة .
- ٣ - مفردات ذات معان لكن غير معروفة للمتلقي + علامات = معنى تركيبى محصل لكن يجهله المتلقى . وهو يصلح للدرس: وللمتلقي إذا فسر له .

٤ - مفردات ذات معان لكن غير معروفة للمتلقى + نمطية فقط = معنى
تركيبى محصل لكن يجهله المتلقى ، ويعلم إذا فسر . وهو أقل مستوى من
سابقه .

٥ - مفردات ذات معان لكن غير معروفة للمتلقى + لا نمطية ولا علامات =
لغو لا معنى له عند المتلقى . فإذا فسرت له لحقت بالمستوى التالى لهذا .

٦ - مفردات معروفة المعانى للمتلقى + لا علامات ولا نمطية = معنى تخمينى
ككلام الأعاجم الذين لم يدرسوا أو لم يلتزموا قواعد التركيب عندما
يكلمون العرب مثلا .

٧ - مفردات لا معنى لها + علامات أو نمطية أو كلاهما = هراء أشبه بالهذيان .
يلاحظ : (أ) أن الحالة رقم ٢ هى ميزة للغة حتى لا تكون مقصورة على
الدارسين .

(ب) أن الحالة رقم ٧ هى التى احتج بها اللغوى الكبير الدكتور تمام
حساب - وهى حالة واحدة من سبع أى أنه اختار احتمالا واحداً من سبعة
احتمالات يمكن أن يقع بها استعمال العبارة أو الجملة اللغوية - فبنى عليه أحكاما
تعم الاحتمالات الستة الأخرى - مثل استبعاد أثر المعانى اللغوية فى الإعراب ،
وضعف قيمة العلامة الإعرابية فى المعنى التركيبى والإعراب وهذا يدعم دعوى
عدم دلالة الإعراب على المعنى التركيبى . وواضح أن بناء الاستدلال على هذه
الصورة غلط، وأن النتائج المستخلصة من مثل هذا الاستدلال لا يمكن أن تعبر
عن حقائق علمية .

بعد أن توقفنا لنبدى فى السطور السابقة رأينا فى نفى العلاقة بين الإعراب والمعنى اللغوى ، وفى صورة للاستغناء عن علامات الإعراب - نعود لتفصيل احتمالات الاستغناء عن العلامات الإعرابية. فقد يقال إنه - بعد كلامنا عن اقتضاء المعنى اللغوى معنى تركيبيا وعن دور النمطية فى الوصول إلى هذا المعنى التركيبى - قد يقال : توفر لنا الآن بديلان للوصول إلى المعنى التركيبى دون معونة العلامات الإعرابية أحدهما التزام النمطية التى تحدده ، والآخر استنتاجه مما تقتضيه المعانى اللغوية لمفردات الجملة على حسب ما مر فى المثال السابق . ونقول إن بحث الأمرين بحثا تطبيقيا يثبت أنه لا يمكن أن يعتمد على أى من الطريقتين بصورة مطردة للوصول إلى المعنى التركيبى . ولنبدأ بالأمر الثانى فسنجد أنه إذا أمكن استنتاج المعنى التركيبى من مقتضى معانى المفردات فى الجمل البسيطة (المكونة من فعل قاصر وفاعله فى مثل نبتت الشجرة ، وانتبه النائم، وجرى الماء ..) فإنه قد لا يطرد فى الجملة ذات الفعل المتعدى - حتى لو كانت من النوع الذى تقضى معانى مفرداته بمعناه التركيبى - إلا إذا التزمت النمطية أو استعين بعلامات الإعراب .

ذلك أنه إذا خولف التركيب النمطى فى مثل أكلَ زيدُ الطعام فقيل أكل الطعام زيد أو الطعام أكل زيد - دون علامات الإعراب - فإنه يمكن أن تتبادر إلى الذهن احتمالاتٌ تبهم المعنى ، إذ يمكن يؤوّل الذهن التركيب بأن المراد أن الطعام تسبب فى هلاك زيد حقيقة أو حكما - كما تعبر العامة عن ذلك بقولهم إن أكلَهُ " ضيعت " فلانا أو قضت عليه . وكذلك الأمر فى مثل الطعام مُغذٌّ والعلمُ نافع ، والشجر ينبت الثمر ... فإنه إذا خولفت نمطية التركيب فقيل مغذ الطعام أو نافع العلم أو الثمر ينبت الشجر - بلا إعراب - فإن الذهن قد يبادر بتأويلات لهذه العبارات تخرجها باحتسابها على الترتيب النمطى - فيعدُّ الأول تركيبا إضافيا بمعنى ما يمد الطعام بالمادة الغذائية ، والثانى تركيبا إضافيا خبرا لمبتدأ

محذوف أو عكس ذلك ، والثالث بمعنى جملة اسمية تعنى أن بذور الثمر ينبت منها الشجر ، أو أن الشجر إنما يستنبت من أجل الثمر .. وهكذا ، وبهذا يتبين أن الاعتماد - فى تبين المعنى التركيبى - على المعنى اللغوى للمفردات وحده دون علامات الإعراب ، ودون التزام النمطية - لايكفى ولا يغنى ، كما يتبين أنه من المتعين الاستعانة إما بعلامات الإعراب وإما بالتزام النمطية . ولاشك أن الاستعانة بالعلامات الإعرابية فى مثل تلك الحالة كانت تعق من التأويلات التى تتبادر إلى الذهن وتخرج بالكلام عما أريد به، وذلك مع إسعافها بالمراد وتعيينه.

ويضاف إلى ذلك شيوع الجمل التى لا تقضى المعانى اللغوية لمفرداتها بالمعنى التركيبى لها - أى عكس ما رأينا فى " ابتسر الأكابر اللين " - مما جعل الاستعانة إما بعلامات الإعراب وإما بالتزام النمطية فى التركيب ضرورة لا مناص منها . ويتمثل ذلك فى الجمل الفعلية ذات الفعل المتعدى التى لا تدل المعانى اللغوية لمفرداتها على تمييز الفاعل من المفعول . وهذا النوع من الجمل شطر بأسره من الاستعمالات اللغوية لا يكاد يحصر - مثل استئثار الرئيس المرعوس، ورد القاضى المحامى إلى الحق ، ونبه السائق الركاب إلى الخطر ، وأعان التاجر المشتري على ترتيب العلب ، ومدح الطبيب المريض ، وسبقت القاطرة السيارة ، وزود الرجل ولده بالمال ، ومكن الناس الجندى من اقتحام الباب ، و أخاف الذئب الكلب ، وغلب الخير الشر، وعرقل الجندى اللص، وعرف التاجر العميل ، وأنقذ الضابط الجندى، وضرب زيد بكر ... وما إلى هذا المثال وتلك الأمثلة " من كل جملة فعلية بنيت على فعل متعد يصح أن يباشره الفاعل والمفعول "(١) أى يسوغ العقل أن تسند الفاعلية إلى أى منهما مع وقوع

(١) سبق إلى التنويه بهذا النوع من الجمل وصوغ ضابطه العلامة الكبير على النجدي ناصف فى كتابه من قضايا اللغة والنحو ص ١٥ .

المفعولية على الآخر . ويدخل فى هذه الحالة ما ثقل أو تضعف فيه درجة تسويغ العقل مباشرة أحدهما الفاعلية مع وقوع المفعولية على الآخر مثل دفعت القاطرة السيارة ، وغطى الجسر الماء ، وكسر الحجر الزجاج ، وطردت البضاعة الرديئة البضاعة الجيدة ... إلخ حيث المتبادر فى تلك الجمل وأمثالها أن أول الاسمين هو الأنسب لمباشرة الفاعلية لأن القاطرة أقوى ، ووضع الجسر هكذا ، والحجر أقوى ، والقانون التجارى هكذا . لكن وقوع عكس المتبادر ليس مستحيلا ولا نادرا ، وعليه فإنه فى أمثلة هذا النوع وما على شاكلتها - وهو كثير كثير كما ذكرناه آنفا - يتعين اللجوء إلى العلامات الإعرابية أو إعلان الالتزام بنمطية التركيب لتمييز الفاعل من المفعول ، حتى يتبين متلقى الكلام ما يريد منشئه أن يقول تبينا واضحا .

وإذا كانت النمطية ضرورية فى أنواع الجمل التى ذكرت من قبل لمن يريد التخلّى عن علامات الإعراب ، فإنها هنا ألزم وأكثر ضرورة ، لأن تحرك أى من عناصر هذا النوع من الجمل قد يقلب المعنى قلبا صريحا بحيث يعطى معنى يجاوز الإيهام إلى مضادة المعنى الأول بصورة حاسمة . فإذا افترضنا أن الأسماء التى وليت الأفعال مباشرة فى الجمل السابقة هى أسماء الفاعلين ، فإن تقديم الأسماء الثانوى لتلى هى أفعال جملها ، أو تقديمها على الأفعال نفسها - مع غياب علامات الإعراب - يقلب المعنى التركيبى تماما ؛ إذ يُصير ما كان فاعلا فى التركيب الأول مفعولا فى التركيب الثانى ، وسيقبل العقل ذلك المعنى الجديد لأنه لا يضاده . وهكذا ينقلب مراد منشئ الكلام إلى ضده فى ذهن المتلقى دون حاجز يمنع ذلك ، وتبطل وظيفة اللغة .

بقى أن يتشبث جاحدو قيمة الإعراب والداعون إلى الاستغناء عنه : بالالتزام النمطية فى التراكيب اللغوية وهذا هو البديل الذى توهموه فأغراهم بمحاربة الإعراب .

ونقول إن الاجتزاء بالتزام القوالب النمطية فى التراكيب يقتضى تحديد الضوابط النمطية تحديدا كاملا . وهنا :

(أ) إما أن نأخذ النمطية بضوابطها كلها (أى دراسة ضوابط تركيب الجمل بأنواعها وشروط ذلك التركيب) فيشمل ذلك شروط تركيب المكملات: (المفاعيل) بأنواعها وما يحمل عليها من المنصوبات والمجرورات)، وسائر الأساليب - أى كل الأبواب النحوية والمقدمات ما عدا علامات الإعراب - فالأخذ بهذا لا (يخفف) مما تجرى عليه الدراسات النحوية منذ نشأتها إلى الآن إلا سُنَنَ التقديم والتأخير ، والحذف والفصل - بالإضافة إلى العلامات الإعرابية . وهذا (تخفيف) لا يذكر . فى حين أن بقاء تلك السنن مع بقاء علامات الإعراب - وهى دليل إلى المعنى التركيبى مسعف = يجبر ما قد تسببه تلك السنن ، ثم إنه يتيح من إمكانات تحريك مفردات الأساليب والتصرف فيها ما يلبي متطلبات المستويات العليا من التعبير اللغوى كالأبنية الفكرية المركبة ، والشعر ، والأساليب البلاغية الرفيعة . وهذه لها قيمتها المهمة فى إنسانية الإنسان وفى وفرة سبل التعبير وتنوع مستوياته أمامه ، ولها قيمتها العظمى فى الجانب الجمالى للغة ، ولها رسالتها الفنية فى الحياة ، ولها أهلها .

والتزام النمطية بالصورة الجامدة يجرد العربية من إحدى أهم خصائصها ومزايا وجود الإعراب فيها وهى إمكانية التصرف فى نسق كلمات الجملة بالتحريك تقدما أو تأخيرا وحذفا أو ذكرا ووصلا أو فصلا ؛ تحقيقا لأغراض بلاغية أو مقامية . ومن التذرع إلى الباطل ، ومن سوء التقدير أيضا أن يُعَدَّ ما يوفر تلك الخصيصة وهو الإعراب تعقيدا يطالبون بالاستغناء عنه .

(ب) وإما أن نقتصر على التراكيب النمطية فى أساسيات الجمل دون مكملاتها فلا نحدد لتلك المكملات مواقع فى أنواع الجمل ، ولا نضع لها ما يميز

بعضها عن بعض .. وهذا معناه أن نسقطها من التعامل اللغوى - وهى تقارب الثلاثين: (المفاعيل الخمسة: المفعول المطلق، والمفعول به، وله، ومعه، وفيه، ثم الحال، والتمييز، والاستثناء، والمنادى، وملحقاته، والتوابع الخمسة، والأساليب: التعجب، المدح، والذم، والتفضيل، والتوكيد بالنون وغيرها، وأساليب الشرط بأنواعها والتنازع، ثم سائر الأساليب الإنشائية ...) وإسقاط كل هذا من التعامل اللغوى يؤدى - على افتراض إمكانه - إلى مستوى بدائى فى التعامل اللغوى تغنى عنه الإشارة، ويضيع به الأدب والفكر، بل تضيع به إنسانية المجترئين به. لأن العبارة اللغوية الزاخرة بالمعطيات الفكرية والسبجات الأدبية هى التى تحقق الخاصة الفارقة للإنسان أتم التحقيق، وهذه لا تتأتى إلا بتوفر الغزارة فى إمكانيات التعبير وصوره. والإعراب الكامل وما يتيح من التصرف فى عناصر الجملة هو من أهم روافد هذه الغزارة.

ومثل إسقاطها أن نبقىها مع صرف النظر عن وضع الضوابط لها .. أى نتخلص من ضوابط الموقع ومن الإعراب فيها فالتخلص من ضوابط الموقع يأتى بكلام مختل لا معنى له، والتخلص من الإعراب حتى مع المحافظة على الموقع - يصيب اللغة بالزمانة، ويؤدى فى آخر الأمر إلى هجر تلك الأساليب نفسها، لأنها ستكون حينئذ ملتبسة موهمة.

ولنتأمل الأمثلة التالية من بعض أبواب المكملات لنرى ما يؤدى إليه إخلاؤها من الإعراب من إبهام المعنى والتباسه، بحيث تحتاج إلى تعديل مما يؤدى فى النهاية إلى هجرها.

١ - فى المفعول المطلق النائب عن فعل الأمر مَنْحًا زيدا ، وقَوْلًا الحق ، إذا استعمل دون إعراب فسيلتبس بالأسلوب الخبرى ، ويُظن احتياجه إلى خبر أومبتدأ .

٢ - فى أسلوب المفعول لأجله نحو جُدْ شكرا ، وضربته تأديبه ، ولا أقعد الجبن .. استعمالها دون إعراب يبههم المعنى فلا يُفهم إلا بتعديل العبارة كأن يقال جُدْ لتشكر أو من أجل الشكر وهكذا .

٣ - فى أسلوب المفعول معه مثل جاء زيدٌ ورجلا . المقصود أنه جاء مع رجل ، فإذا ترك الإعراب تبادر أن المقصود هو العطف أى أن الجملة للإخبار بمجئ الاثنين دون التفات إلى المعية .

- مازال خالدٌ وزيدا حتى كتب الرسالة - ضبط زيدا بالنصب يعنى أن خالدًا استمر فى دفع زيد إلى الكتابة حتى كتب . وترك الضبط يوهم أن الاستمرار منهما معا ، ويبههم فاعل الكتابة . وكذلك مثل أكلت وجمهورا كبيرا . إذا ترك الإعراب فلا يفهم المراد متعينا إلا بتعديل العبارة لتكون أكلت مع جمهور كبير .

٤ - أسلوب ظروف الزمان سحر ، وبكرة ، وغدوة فنحو أتيت به بكرة فرحا مثلا . ضبط أى منها بالنصب مع عدم التتوين معناه بكرة يومك الذى أنت فيه ، وإن نصبتهما مع التتوين كان المعنى فى بكرة ما أى دون تعيين اليوم . وإذا ترك الإعراب لم يتبين أيهما المراد . وكذا الأمر فى غدوة وسحر تماما .

٥ - أسلوب الحال إذا أديت عبارة مثل " جاء زيد فردا " أو " تكلم مرشدا " - دون إعراب التبس المراد ؛ إذ يظن أن " فرد " تعنى أن شخصا جاءه ، أو أن شخصا اسمه مرشد تكلم .

- فى مثل زيد كاتباً أفضل منه شاعراً . الكلام عن زيد فى حالتين من حالاته . فإذا أغفل الإعراب فصار المثل : زيد كاتب أفضل منه شاعر . كان الكلام عن شخصين كاتب وشاعر والكلام لتفضيل الشاعر على الكاتب .

٦ - أسلوب التمييز فى مثل فاطمة أشرف زوجاً وأكرم أمّاً . المدح موجه إلى زوج هند وأمها . فإذا أغفل الإعراب التبس ذلك بحالة الجر حيث يصبح المدح منصبا على هند نفسها باعتدادها هى الأشرف بين الزوجات والأكرم بين الأمهات .

- كم كتاباً عندك : استفهام ، وإذا ترك إعرابها التبس بأسلوب الإخبار بالكثرة كم كتاب عندك .

- عندى حُبٌّ عَسَلًا . بإعرابها هذا تعنى أن عنده من العسل ما يملأ الحُبّ الذى هو وعاء العسل . وترك الإعراب يلبسها بحالة إضافة الحب إلى العسل وهى تعنى أن عنده ذلك الوعاء الخاص بالعسل ، وليس فى التعبير الأخير ما يقطع بوجود عسل فعلاً أو عدم وجوده .

٧ - أسلوب الاستثناء : ينجح المستذكرون غيرُ المرهقين " . رفع " غير " يجعل المعنى أن المستذكرين الذين ليسوا مرهقين ينجحون ، ونصبها يجعل المعنى أن المستذكرين سينجحون إلا المرهقين منهم . وفى رفع " غير " لم يقطع على المرهقين بشئ ، وفى نصبها حكم جازم بأن المرهقين لا ينجحون . وإغفال الإعراب يبهم المراد .

٨ - أسلوب التعجب : " ما أحسن الشباب يا رجال " ضبط "أحسن " بالفتح و" الشباب " بالنصب يجعل المعنى أنه يعجب لحسن الشباب ويمدحه (فـ " ما "

تعجبيه. اسم)، ورفع " الشباب " يجعل المعنى نفيا لإحسان الشباب أى حكما بأنه لم يحسن (و " ما " نافية)، أو يجعله استفهاما عن الشئ الذى جعله الشاب حسنا (ف " ما " حينئذ استفهامية)، ورفع " أحسن " وجر " الشباب " يجعل المعنى السؤال عن الشئ الحسن فى الشباب (أهو القوة أم النشاط وما استفهامية أيضا) وإغفال الضبط يبههم المراد .

٩ - أسلوب النداء نحو " يارجل تحمل مسئوليتك " بضم " رجل " يكون الكلام موجها للمخاطب خاصة . فإذا قيل بالنصب " يارجلا " ... كان عاما موجها إلى كل من يصدق عليه أنه رجل، وإذا أغفل إعرابه التبس وأبههم المراد .

- فى نحو " سعيد أسرع " ضم " سعيد " يفهم أن اللفظ علّم والأسلوب نداء، ونصبه يفهم أن كلمة " سعيد " وصف ويجعلها حالا ، وإغفال الإعراب يبههم المراد .

- فى نحو " يا عمرُ أين أنت " . ترك الإعراب يحتمل النداء ، والندبة " يا عمرا " فيلتبس المراد .

١٠ - أسلوب التحذير والإغراء نحو " الأسد والنمر " النصب يعنى التحذير، والرفع يعنى الإخبار مع تقدير كلام، وترك الإعراب يبههم المراد .

- وكذلك " الجدُّ الجدُّ " النصب يعنى الإغراء . والرفع يتيح الإخبار كقوله

- " أنا أبو النجم وشعرى شعرى " - وترك الإعراب يبههم المراد .

١١ - أسلوب الاختصاص " نحن - المصريين - مرابطون للذود عن

"الإسلام " . النصب يعنى اختصاص المصريين بالمرابطة، والرفع يضيع معنى الاختصاص .

هكذا يؤدي إغفال الإعراب في المكملات إلى التباس المعاني بعضها ببعض ، وإلى ضياع كثير منها بمجرد إغفال الإعراب ، ثم يؤدي الالتباس إلى هجر الأساليب الملتبسة ، إذ يتقل على مستعملي اللغة - كل لغة - أن يضطروا إلى إلحاق كل عبارة بتفسير لها ، كما يتقل عليهم استعمال العبارات الطويلة التي تغني عنها عبارات قصيرة، وهكذا يؤدي إغفال الإعراب في المكملات إلى هجر أساليبها.

١٢ - " زيدٌ متطببٌ ماهر " ترك الأسلوب هكذا يحمله على النمطية ويفيد وصفه بالمهارة من حيث هو متطبب - مع إغفال حاله في غير التطبب ، وضبط " متطبب " بالنصب يشير إلى انصباب المهارة عليه في هذه الصفة وحدها ، وكأنه في غيرها ليس كذلك : فأغفال الإعراب يضيع هذا الفرق .

١٣ - " بكم ثوبُك مصبوغ ؟ " التساؤل في حالة رفع " مصبوغ " ينصب على ثمن صبغ الثوب . وفي حالة نصب " مصبوغ " يصير التساؤل عن ثمن الثوب نفسه وهو مصبوغ .

- الضوء ساطعٌ مؤذٍ العينين . برفع " ساطع " يكون الإخبار عن الضوء بخبرين السطوع والإيذاء ، وبنصب ساطع يكون المعنى أن الضوء مؤذٍ للعينين في حال سطوعه خاصة^(١) .

١٤ - " الجو حار " تجريد العبارة من الإعراب لا يعطى إلا الإخبار عن الجو بأنه حار . في حين أننا إذا نصبنا الكلمتين " الجو حارا " أعطت الجملة

(١) المثالان (في رقم ١٣) من كتاب العلامة على النجدي ناصف من قضايا اللغة والنحو

معنى التحذير من الجو (أى من أثره) فى حالة حرارته، وفى ضبط كلمة "الجو" بالرفع وكلمة " حار" بالنصب يصلح الأسلوب أن يكون جوابا لتساؤل عما يناسب أو يصلح أو يفسد أو عما تسبب فى خير كنضج فاكهة أو شر كتلف مال أو نفس، فينسب ذلك إلى الجو حال حرارته. وإغفال الإعراب يضيع هذه المعانى .

١٥- " أناقص المال ؟ التساؤل فى حال نصب المال موجه إلى المخاطب هل سينقص هو المال ، وفى حالة الرفع يكون التساؤل عن نقص المال أواقع هو أم لا. لأن الفعل هنا يستعمل لازما ومعدى . وهناك مثله أفعال كثيرة كما أسلفنا، وإغفال الإعراب يلبس المراد .

١٦- أنت مضيعٌ وذٌ أخيك . تنوين مضيع ونصب وذ - يفيد أن ذلك سيحدث مستقبلاً . وجر " وذ " بالإضافة (فلا تنون مضيع) يعنى أن ذلك حدث فعلا من قبل ، وإغفال الضبط يلبس المراد .

١٧- " ارم خالد " إغفال الإعراب يجعل الجملة تحتل أن يكون خالد مفعولا به ، وأن يكون منادى مأمورا بأن يرمى . والإعراب يزيل ذلك الإبهام .

١٨- " هذا الضارب الظالم " نصب الظالم يفيد أن الضرب واقع عليه ، وأن المشار إليه هو الذى ضرب الظالم . ورفع الظالم يتأتى عندما يكون المعنى أنك تخبر عن المشار إليه بأنه ضاربٌ ظالمٌ ، أو عن المشار إليه الضارب بأنه ظالم . وترك الضبط يلبس المراد .

١٩- أسلوب واو المعية " لا تظلم الناس وتتصحهم بأن يصبروا " فينصب المضارع " تتصح " ينصب النهى على الجمع بين إيقاع الظلم والنصح بالصبر ، وبجزمه تنهى العبارة عن الأمرين ولو غير مجموعين ، ورفع " تتصح " النهى عن الظلم وحده ثم إتاحة النصح بالصبر . وإغفال الإعراب ييبهم المراد .

٢٠ - أسلوب فاء السببية " وددت لو تزورنى فأكرمك " نصب (أكرمك) يعنى أن الإكرام مسبب عن الزيارة معلق عليها ، ورفعها يعنى أنه يكرمه (دائما) دون تعليق على الزيارة ، لكنه يوده أن يزوره. وإغفال الإعراب يبههم المراد .

- كذلك " لا تسافر فتأكل فى موائد المدينة " نصب الفعل تأكل يجعل معنى الجملة النهى عن السفر حتى لا يأكل ، وضبطه بالجزم يعنى النهى عن الأكل فى الموائد المذكورة عندما يسافر ، وإغفال الضبط يبههم الأمر .

٢١- أسلوب " أو " (الغائية) سأشكو أو أحصل على حقى . ضبط الفعل " أحصل " بالنصب يعنى أنه سيستمر فى الشكوى إلى أن - أو إلا أن - يحصل على حقه . فهناك إصرار على الحصول على الحق وعلى الاستمرار فى الشكوى حتى يحصل عليه ، فى حين أن ضبط الفعل بالرفع يجعل المعنى وقوع أحد الاحتمالين دون ربط وترتيب .

٢٢- أسلوب حتى فى مثل " جاهدت فى صباى حتى أستريح فى شيخوختى " . رفع " أستريح " يكون عندما يقال هذا القول فى سن الشيخوخة فهو يدل على أن قائله يحكى عن حاله الحاضرة وأنه مستريح الآن بسبب جهاده السابق ، والنصب يدل على أن الاستراحة غاية يطلب الوصول إليها مستقبلا . وإغفال الضبط يبههم المراد .

٢٣- أسلوب الشرط فى مثل " إن يتقدم خالد يعاون زيد أخاه " فضبط الفعل يعاون بالجزم يثبت تعليق المعاونة على التقدم، وضبطه بالرفع يقطع التعليق ويحوج إلى تلمس تخريج . وإغفال الإعراب يبههم المراد .

٢٤- قوله تعالى ﴿ هل يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ قرئ لفظ " الملائكة " بالرفع وبالخفض : فالرفع يعطفه على لفظ الجلالة بمعنى ما ينتظر هؤلاء القوم إلا أن يأتىهم الله وتأتىهم

الملائكة ، والجر بعطفه على " الغمام " - كما تقول العرب أقبل الأمير فى العسكر (١) .

٢٥- جاء فى كتاب سيبويه تقول " زيدٌ لقيت أباه وعمرا " إن أردت أنك لقيت عمرا وأبا زيد ، فإن زعمت أنك لقيت أبا عمرو وأبا زيد ولم تلق عمرا أو زيدا رفعت عمرا فقلت " زيد لقيت أباه وعمرو " أه بتصرف للتوضيح (٢) والتقدير - على هذا الضبط بالرفع : زيد لقيت أباه ، وعمرو كذلك أى لقيت أباه أيضا . عطف جملة على جملة . وترك الإعراب يبههم المراد .

- وفى مثل عبارة " سيروا لا يلتفت منكم أحد " إذا رفع الفعل يلتفت كانت لا نافية والجملة حالية أى سيروا دون تلفت أو غير ملتفتين . وإذا جزم تكون لانهاية والمعنى طلب السير وطلب عدم الالتفات دون ربط بينهما (٣) .

٢٦- وفى أسلوب العطف " فلان متهم بقتل السائق وابنه " رفع ابنه يعنى أن الابن متهم أيضا مع " فلان " الأب ، وجر لفظ " ابنه " يعنى أن الابن مقتول مع أبيه السائق .

- وفى مثل " كانت الشمس طالعة والمطر منهماً " بنصب "منهمر " تكون الجملة إخباراً عن الأمرين طلوع الشمس وانهمار المطر دون ربط بينهما فيحتمل التزامن وعدمه ، وبرفعها تكون تعبيراً عن التزامن (٤) .

(١) ينظر تفسير القرطبي ٢٥/٣ ، والآية ٢٥ من سورة البقرة .

(٢) ينظر الكتاب " هارون " ٩١/١ .

(٣) ينظر " من قضايا اللغة والنحو " للعلامة على النجدى ناصف ١٧ - ١٨ .

(٤) المثالن (فى مجموعة ٢٥) من المرجع السابق ص ١٧ .

إن ما سبق هو مجرد أمثلة اجتزئ بها^(١) من أنواع الأساليب التى تعالج باسم أبواب النحو لتبين أن إغفال الإعراب يُبهم ويُلبس ويُضَيِّع المعنى - هذا مع أننا لم نعرض للأساليب النمطية المركبة بصورها الكثيرة التى أشرنا إليها قبلا ولم نعرض للأساليب غير النمطية^(٢) وهى أيضا كثيرة كثيرة . وإغفال الإعراب فى هذه وتلك أكثر إيهاما وإلباسا للكلام منه فى الجمل النمطية القريبة والبسيطة. ومعلوم أن الإيهام والإلباس يناقضان الغرض الأساسى من وجود اللغة واستعمالها، ومن ثم يؤدىان إلى هجر تلك الأساليب، ولا يبقى بعد هجرها ما يسمى لغة فصيحة أو كاملة، وإنما تبقى تركيبات بدائية محدودة. ثم لا بد أن يتصرف مستعملو اللغة ليعبروا عما بأنفسهم، وسيكون الرافد المتاح الوحيد حينئذ هو اللغة العامية. وما أظن أن هذا متاح الوحيد فى مثل هذه الظروف كان بعيدا عن مرمى أبصار الذين هاجموا الإعراب وجحدوا وظيفته فى الكلام ونادوا بإلغائه. أما النتيجة النهائية التى تغياها المستشرقون الذين أثاروا مسألة جحد أصالة الإعراب وجدواه فهى الحيلولة بين المسلمين ومصادر تشريعهم الأساسية: الكتاب والسنة والآثار المبينة لهما، لأن هذه المصادر صيغت بالعربية الفصحى الرفيعة، ولا يفقه هذه العربية الفصحى إلا من يعايشها دراسة واستعمالا حتى يتشرب أسرارها، فإذا قضى على هذه المعاشة استغلقت لغة مصادر التشريع، وتحول الإسلام إلى بضع طقوس تمارس صوريا فى المناسبات، فتخمد جذوة الدين ويهون على أهله ويهونون على الناس، والعياذ بالله تعالى .

(١) فى كتاب " من قضايا اللغة والنحو " للعلامة على النجدى ناصف ٧-٢١ أمثلة أخرى من أنواع الأساليب عدا ما ذكرناه ، وما اقتبسناه عنه . ودراسة الأساليب المستعملة فى النتائج اللغوى الرفيع فى ضوء أبواب النحو تكشف الكثير جدا من مثل ما أوردناه .

(٢) أشرنا من قبل إليها وينظر جوانب منها فى الخصائص ٢/٣٦٠ - ٤٣٥ ، والمغنى ٦٠٣ - ٦٤٩ وينظر أيضا ٦٧٤ إلى آخر الكتاب .

الفصل الرابع

دلالة الإعراب على المعانى فى القرآن الكريم

إثبات دلالة الإعراب على المعانى فى الأساليب البشرية أمر ميسور ؛ حيث يمكن إنشاء العبارات وتقليبها على وجوه كثيرة لبيان اختلاف المعنى التركيبى باختلاف الإعراب .

أما فى القرآن الكريم فلا يتأتى تقليب العبارة القرآنية بتغيير الإعراب - أو بغيره - من عند أنفسنا لأن ذلك يمثل نوعا من العبث بالنص المقدس . وعلى ذلك فليس أمامنا إلا أمران .

الأول : النظر فى المعانى التى يعطيها النص الكريم بإعرابه المثبت فى المصحف - وهذا يعنى أن ننظر فى تفسير القرآن الكريم لنبين معطيات الضبط الإعرابى ، وهذا يشمل القرآن الكريم كله ، ونحيل فيه على كتب تفسير القرآن الكريم وكتب إعرابه .

الثانى : أن ننظر إلى آيات جاءت فيها قراءات بضبط إعرابى مختلف يعبر عن معنى مخالف لمعنى القراءة المثبتة إعرابها فى المصحف ، وهذا ما سنفعله مع الاجتزاء ، لأن الأمر يعجز الاستقصاء . (والقراءة التى فى مصاحفنا الشائعة فى مصر هى قراءة حفص عن عاصم ، وهى إحدى القراءات السبع ، وماعداها سنيين عزوه إجمالا) .

على أن هنا ملاحظة هى أن كثيرا من الأمثلة تثير شعورا بقرب الأمر (وبساطته) لوضوحه ، وكأننا فى معالجتنا للموضوع بهذا الجانب التطبيقى إنما نحصل حاصلا ، أو نضخم الأمر دون مقتض . والحقيقة أن النقد فى هذا المعنى ينبغي أن يوجه إلى الذين أثاروا هذه المسألة وأنكروا دلالة الإعراب على

المعاني ، فلم يكن بد في الرد عليهم من سوق أمثلة تعبر بالشدة ما يشيره المشككون في أصالة الإعراب وجدوه .

(١) قوله تعالى في أول سورة الفاتحة ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ قرئ برفع لفظ " الحمد " وبنصبه^(١). فالرفع تعبير بجمله اسمية (مبتدأ وخبر ..) يدل على ثبوت الحمد لله سبحانه واستقراره له تعالى ، والنصب على أنه مفعول مطلق لفعل مقدر (أَيْ نَحْمَدُ الْحَمْدَ) أو مفعول به كذلك (الزموا الحمد) وهذه جملة فعلية تفيد الحدوث والتجدد . والتعبير بالجمله الاسمية يعنى ثبات الحمد من الأزل إلى الأبد قبل حمد الحامدين وبعده . كما أنه يعنى أن كونه تعالى محمودا لا يتوقف على حمد أحد ، فالحمد لله تعالى (ثابت) سواء حمدوا أو لم يحمدوا ، كما أنه يخلو من توهم مَنْ يَحْمَدُ أَنَّهُ وَقَى اللَّهَ تَعَالَى حَقَهُ . وقراءة النصب تعنى محدودية الحمد ، وتقفه على صدوره من الحامد ، وتوقع في التوهم المذكور^(٢) .

(٢) قوله تعالى ﴿ فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ (سورة البقرة آية ٣٧) قرئ لفظ " آدم " بالرفع ولفظ " كلمات " بالنصب (وهي قراءة الجمهور) تعبيراً عن أن الله تعالى ألهم آدم كلمات (تعنى التوبة وطلب المغفرة) فقالهن ، فتاب الله عليه . وقرأ ابن كثير (من السبعة) لفظ " آدم " بالنصب ولفظ " كلمات "

(١) قراءة " الحمد لله " بالنصب قرأ بها هارون بن موسى وسفيان بن عيينة ورؤية . (معجم القراءات القرآنية ٥/١) وليست من القراءات السبع .

(٢) إفادة الرفع الثبات والاستقرار وإفادة النصب الحدوث والتجدد في كشف الزمخشري (دار المعرفة) ٨/١ ، وأنوار التنزيل للبيضاوي (مع حاشية زاده) ٣١-٣٢ والبحر لأبي حيان ١٨-١٩ وقد عبر البيضاوي بالعموم والثبات والتفاصيل الزائدة عن هذا من مفاتيح الغيب (دار الغد العربى) ١/٢٧١ - ٢٨١ وفيه مزيد من التفاصيل التى تثبت الفرق بين القرائتين .

بالرفع^(١) فتكون الكلمات هي التي تلقته تعبيراً عن تدارك العناية الإلهية إياه .
والقراءة الأولى تبرز سببية التوجيه بالتوبة ، والقراءة الثانية تبرز فيض لطف
الله بآدم وإسعاف تلهفه إلى التوبة .

(٣) قوله تعالى : ﴿ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ ﴾ (سورة البقرة آية
٦١) ، قرئت " مصر " بالنصب دون تنوين (أى بالمنع من الصرف) والمقصود
حينئذ هي مصر النيل حفظها الله تعالى . وقرئت بالتنوين - فالأصل أن تستعمل
لأى مصر أى مدينة وهذا هو الفرق ، ولكن يجوز على هذه القراءة أيضاً أن
يكون المقصود مصر النيل ويكون صرفها لخفتها بسكون وسطها^(٢) . فيكون
على خلاف الأصل .

(٤) قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ (سورة البقرة
آية ١٢٤) ، قرئ بنصب "إبراهيم" ورفع "ربه" والمعنى أن الله كلفه بأمر
فأداها ، وقرئ برفع " إبراهيم " ونصب "ربه"^(٣) فيكون المعنى أن إبراهيم دعا
ربه بأمر فاستجاب الله له فيها من نحو قوله تعالى ﴿ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُخَيِّرُ
الْمَوْتَى ﴾ .

(٥) قوله تعالى : ﴿ وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (سورة البقرة آية ١٩٦):
قرئ بنصب لفظ " العمرة " فتكون معطوفة على الحج مفروضة مثله لأنها داخلة

(١) عن توثيق القراءة ينظر السبعة لابن مجاهد ١٥٤ ، والإقناع لابن البادش ٥٩٧/٢ . أما
عن التفسير فينظر تفسير مجمل فى المحرر الوجيز لابن عطية (قطر) ٢٦٠/١
والتفصيل مسئوليتي .

(٢) قرأ بها أبى وابن مسعود وابن عباس وغيرهم (معجم القراءات ٦٤/١) وليست سبعية .
وعن التفسير ينظر المحرر الوجيز ٣١٨/١ - ٣١٩ .

(٣) نسبت لابن عباس وأبى الشعثاء وغيرهما (معجم القراءات ١١٠/١) وليست سبعية وعن
التفسير ينظر تفسير القرطبي ٩٧/٢ - ٩٨ والبيضاوى بحاشية زاده - ٤٠٦/١ - ٤٠٩ .

مع مفعول فعل الأمر " وأتموا " ، وقرئ برفع "العمره" فتكون " والعمره لله " جملة مستقلة ولا تكون مفروضة^(٣) بل يكون حكمها أنها دون الفريضة .

(٦) قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ (سورة البقرة آية ٢٠٤) : قرئ "ويشهد الله" بضم ياء المضارعة ، ونصب لفظ الجلالة . والمعنى أنه يستشهد بالله (الذي يعلم ما في القلوب - وهذا كالقسم) على أنه مؤمن ومخلص أى أخ للمؤمنين فى حين أنه عدو لدود لهم . وقرئ " وَيُشْهَدُ اللَّهُ " بفتح ياء المضارعة ورفع لفظ الجلالة^(١) . وعلى هذه القراءة فهو لا يستشهد بالله ، ولكن الله عزوجل يخبرنا أنه يعلم حقيقة ما فى قلبه ، وأنه خلاف ما يقول ، فهو عدو لدود لكنه على هذا أقل جرأة على الله .

(٧) قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ (سورة البقرة ٢١٠) ، قرئ لفظ "الملائكة" بالرفع وبالجر ، فالرفع بعطفه على لفظ " الجلالة " بمعنى ما ينتظر هؤلاء القوم إلا أن يأتهم الله وتأتيهم الملائكة . والجر^(٢) بعطفه على "الغمام" كما تقول العرب أقبل الأمير فى العسكر .

(٣) القراءة نسبت إلى عليّ وابن عباس وابن مسعود وغيرهم (معجم القراءات ١/١٥١) وليست سبعية . وينظر تفسير القرطبي ٢/٣٩٦ .

(١) القراءة نسبت لابن عباس والحسن وابن محيصن وأبى حيوه (معجم القراءات ١/١٥٦) وينظر تفسير القرطبي ٣/١٥ .

(٢) قرأ به الحسن وأبو جعفر وأبو حيوه (معجم القراءات ١/١٦٠) وليست سبعية ، وينظر تفسير القرطبي ٣/٢٥ .

(٨) قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾ (سورة البقرة آية ٢٥٣) : قرأ الجمهور لفظ الجلالة بالرفع على أن التكليم صادر منه تعالى لعبده وهي درجة بالغة الرفع. وقرئ بالنصب^(١) على أن التكليم صادر من العبد إليه سبحانه. وتوجيه الكلام إليه سبحانه وتعالى يمكن أن يكون حقيقة لكنه لا يعنى بالضرورة صدور رد على الكلام . فالدرجة على هذه القراءة دونها على تلك .

(٩) قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴾ (سورة المائدة ١١٢) قرئ " يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ " بياء المضارعة ورفع " ربك " فاعلا للاستطاعة. والمعنى هل يفعل ذلك ؟ أى هل تقع منه إجابة لنا فى ذلك - بمعنى هل نحن أهل لاستجابته وتفضله سبحانه فى هذا . وقرئ بقاء المضارعة ونصب لفظ " ربك " معمولا للفعل بمعنى هل تستطيع أن تسأله أن ذلك ؟ أو هل تبلغ منزلتك عند ربك أن ينزل علينا المائدة بسؤالك إياه ؟ تغير المعنى بتغير الإعراب .

(١٠) قوله تعالى ﴿ قَالَ يَأْنُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ (سورة هود ٤٦) ، قرئت كلمة " عمل " بصيغة المصدر مرفوعة ، مع رفع كلمة " غير " صفة لها . والمعنى وصف تصرف ابن نوح بأنه غير صالح . لكن هذه القراءة اتخذت سنداً لمن قال إن هذا الولد كان لغير رشده . وقرئت " عَمِلَ " بصيغة الفعل الماضى ، و " غير " منصوبة على المفعولية فهذه القراءة مقصورة على وصف تصرف ابن نوح ، ولا سبيل فيها للمعنى الآخر^(٢) .

(١) ذكرت القراءة بالنصب فى الكشف (دار المعرفة) ١٥١/١ ومعجم القراءات ١٩٤/١ دون نسبة إلى قارئ . وليست سبعة والتعليق مسئوليتى .

(٢) القراءة سبعة قرأ بها الكسائى (ينظر السبعة لابن مجاهد ٣٣٤ والإقناع ٦٦٥/٢) ، وينظر المحرر الوجيز ٣١٠/٧ - ٣١١ .

(١١) قوله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ يُوفِيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ﴾ (سورة النور آية ٢٥)،

قرئت بنصب الحق وصفا لكلمة "دين" بمعنى الجزاء هنا . وقرئت برفع كلمة "الحق" وصفا للفظ الجلالة .^(١)

(١٢) قوله تعالى ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ (سورة الزمر ٦٧) قرئ "مطويات" بالرفع خبرا للمبتدأ وهو "السموات" فهي المطوية بيمينه سبحانه ، وقرئ بنصب لفظ "مطويات"^(٢) على الحالية ، وتكون "السموات" معطوفة على "الأرض" بمعنى أنهما معا في قبضته تعالى - حالة كونها مطويات بيمينه^(٣) .

(١٣) قوله تعالى : ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ . إِذَا الْأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ

يُسْحَبُونَ﴾ (سورة غافر ٧٠-٧١) قرئ برفع "السلاسل" وبناء الفعل يُسْحَبُونَ للمفعول فتكون السلاسل هي أيضا في أعناقهم حالة كونهم يسحبون . وقرئ بنصب السلاسل ، وبناء الفعل "يسحبون" للفاعل^(٤) فيكون المعنى أنهم هم يسحبون السلاسل ، مع وجود الأغلال في أعناقهم .

(١٤) قوله تعالى : ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي

بَأْسٍ شَدِيدٍ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾ (سورة الفتح آية ١٦) قرئ الفعل "يُسَلِّمُونَ" بالرفع والمعنى (إما أن تقاتلوهم - وذلك ما استدعون له ، وإما أن يسلموا قبل أن تقاتلوهم ، وبذا يصيرون إخوانا لكم تأمنون جانبهم فلا يكون قتال) .

(١) قراءة الرفع نسبت لابن مسعود ، ومجاهد ، وأبى روق وأبى حيو (معجم القراءات ٢٤٥/٤) وهي ليست سبعية . وينظر المحرر الوجيز ٤٧٣/١٠ - ٤٧٤ .

(٢) نسبت قراءة النصب إلى عيسى بن عمر والجحدري (معجم القراءات ٣٠/٦) وليست سبعية ، وينظر الكشف للزمخشري - دار المعرفة ٣٥٧/٣ وما قبلها .

(٣) نسبت هذه القراءة لابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم (معجم القراءات ٥٧/٦) وليست سبعية ، وينظر المحرر الوجيز ٦٧/١٣ .

(٤) السابق .

وَقَرَأْ " أَوْ يَسْلَمُوا " بالنصب^(١) ، والمعنى حينئذ تقاتلونهم إلى أن يسلموا -
فالقَتال محْتَمٌ، واستمراره إلى أن يُسَلِّمُوا. ويجوز أن يكون المعنى هنا تقاتلونهم
إلا أن يسلموا. فليتقَي المعنى مع قراءة الرفع.^(٢)

(١٥) قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ (سورة التوبة آية
١٢٩) - وقد جاءت عبارة " رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ " في (سورة المؤمنون ٨٦
والنمل ٢٦) و " رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ " (المؤمنون ١١٦) - صفة " العظيم " ،
"الكريم " تصلح أن يوصف بها " العرش " فتكون الصفة مجرورة . وقد قرئ
بالضبطين^(٣) والفرق في المعنى واضح ، ووجود صفة بعد أكثر من موصوف
أسلوب جار . ولا يتعين المراد إلا بالضبط .

(١٦) ومثل ماسبق قوله تعالى ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ (سورة البروج
١٥) حيث قرئ لفظ " المجيد " بالجر^(٤) صفة للعرش ، وبالرفع صفة للمولى
سبحانه الذى هو " ذو العرش " وقد أضيف هنا جانب آخر هو مدى جواز وصف
العرش وغيره بالمجد . وفى نفس السورة ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴾
قرئ لفظ " محفوظ " بالجر صفة للوح ، وبالرفع صفة للقرآن^(٥) .

(١) نسبت هذه القراءة إلى أبى ، ويزيد بن على (معجم القراءات ٢٠٦/٦) وليست سبعة .
(٢) ينظر المحرر الوجيز ٤٥٠/١٣ - ٤٥١ (بتصرف) والاقتصار على خيارين خاص بأهل
جزيرة العرب - حسب الموقف الأشهر ، لأنهم الذين يخشى منهم على الدولة الاسلامية .
أما عن هم خارج الجزيرة وأهل الكتاب فهناك خيار ثالث هو الجزية إزاء من يخشى
عدوانهم . وينظر فى تفاصيل المسألة تفسير القرطبي ٢٧٢/١٦ - ٢٧٣ ثم ١٠٩/٨ - (١١١) .
(٣) ينظر المحرر الوجيز ٩١/٧ (الجر قراءة الجمهور ، والرفع قرأ به ابن محيصن وروى
عن ابن كثير من السبعة و ٣٩٣/١٠ ، ٤١١ والكشاف (دار المعرفة) ١٤٠/٣ - ١٤١ .
وفى معجم القراءات ٥٤/٣ ، ٢٢١/٤ و ٣٤٨ نسبت قراءة الرفع لابن محيصن فقط .
(٤) قرأ بالجر حمزة والكسائي من السبعة (السبعة لابن مجاهد ٦٧٨ والاقتناع ٨٠٦/٢) وقرأ
عاصم وباقي السبعة بالرفع .
(٥) ينظر المحرر الوجيز ٣٩١/١٥ و ٣٩٣ . وقراءة الرفع لنافع من الأئمة السبعة (الموضع
نفسه فى المرجعين السابقين) .

(١٧) وعند تعدد التوابع مع تعدد المتبوعات كالعطف مع النعت فى قوله تعالى ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضَرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ (سورة الإنسان ٢١) لا يتعين إلا بالإعراب . فقد قرئ بجر خضر صفة للسندس ، وبرفعها صفة للثياب ، قرئ بجر إستبرق عطفًا على السندس فيكون الإستبرق نوعًا آخر من الثياب ، فيكون الإستبرق نوعًا من الأكسية غير الثياب كالملاحف مثلاً^(١) .

(١٨) قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ (سورة الأنفال) ، قرئت "يسألونك الأنفال" بتعدية الفعل ونصب الأنفال مفعولاً به^(٢) ... ولاختلاف معنى الفعل اختلف الإعراب - فعلى القراءة الأولى السؤال معناه الاستفهام عن حكم الأنفال وتوزيعها . وعلى القراءة الأخرى السؤال معناه أنهم يطلبون أخذ الأنفال أو الأخذ منها - ولا حديث عن الحكم هنا . (وهذا أسلوب له تطبيقات موسعة لكثرة المشترك) .

هذا ، وتتبع القراءات يأتى بعشرات الأمثلة التى يختلف فيها المعنى لاختلاف القراءة فى الضبط الإعرابى^(٣) .

والتضمين أسلوب برأسه يؤثر فى الإعراب لأنه يغير المعنى ، وقد مرت أمثلة كثيرة منه نذكر بواحد منها ﴿وَلَا تَعَزَّمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ

(١) ينظر المحرر الوجيز ٢٤٩/١٥ . وفى البحر المحيط ٤٠٠/٨ وحاشية زادة ٥٩٣/٤ أن الرفع على تقدير ثياب إستبرق . والقراءتان سبعيتان (ينظر السبعة ٦٦٤ - ٦٦٥ ، والإقناع ٨٠٠/٢) .

(٢) القراءتان فى الكشف دار المعرفة ١١٢/٢ . وقراءة التعدية دون " عن " نسبت إلى ابن مسعود وسعد بن أبى وقاص وغيرهما (معجم القراءات ٤٣٧/٢) وليست سبعية .

(٣) تصفح معجم القراءات مثلاً ، وكتب توجيه القراءات كالحجة لأبى على الفارسى ، ولابن خالويه ، ولابن زنجلة والكشف لمكى ... يكشف عما قد يبلغ المئات من هذا النوع .

أَجَلُهُ ﴿ عزم يتعدى بعلى ، لكن " تعزموا " هنا بمعنى تشدوا وتوثقوا^(١) ، فنصب
المفعول مباشرة - بناء على الفعل المضمّن .

وهذه مجموعة أخرى من الأمثلة - رأينا أن من حق الدارس لهذا
الموضوع أن يقف عليها بأسلوب صاحبها العلامة على النجدي ناصف في كتابه
من قضايا اللغة والنحو نوره بمراجعته مع إضافة بعض التوثيقات .

(١) قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ
جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ ، فقرأ بالرفع وبالإضافة على معنى أنه
سبحانه لا يفوته مطلوب ولا يعجزه مراد ، وقرأ " بالغ " بالرفع والتثوين مع
رفع " أمره " بعده على معنى أن أمر الله سبحانه نافذ إلى غايته لا يردده
ولا يعوقه معوق ، ويكون قوله سبحانه : ﴿ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ بيانا
آخر لمقتضى التوكّل الذى رغب فيه صدر الآيات ، وقرأ " بالغاً أمره " بالنصب
ورفع لفظ " أمره " على معنى أن الله - ومن شأن أمره النفاذ - قد جعل لكل
شئ تقديرًا يجي عليه ، وتوقيئا يقع فيه^(٢) .

(١) العبارة القرآنية المذكورة من سورة البقرة / ٣٥ ، وجاء فى طبعات المغنى أن تعزموا
فى الآية بمعنى تنووا . لكن ترجح لذى أن كلمة تنووا هنا محرفة عن تشدوا (من الشد
بمعنى الربط والإيثاق) وذلك لأن صدر الآية يجيز التعريض بالخطبة وإكنا أن أمر الزواج
فى النفس " أو أكنتم فى أنفسكم " وما يكن فى النفس هنا نية الزواج عينها فالنهي عن
عزم عقدة النكاح " حتى يبلغ الكتاب أجله " هو نهى عن إجراء " العقدة " فعلا (وهو شد
العقدة) لا عن النية .

(٢) الكشف : ٤٦٧/٢ . (الآية من سورة الطلاق ٣ . وقراءة الرفع والإضافة ، الرفع
بالتثوين مع نصب " أمره " سبعيتان ، وقراء الرفع بالتثوين مع رفع أمره قرأ بها أبو
عمرو وغيره ، وقراءة النصب بالتثوين ورفع " أمره " قرأ بها المفضل (معجم القراءات
١٦٦ - ١٦٧) .

(٢) وقال تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تَدَّهْنُ فَيَذْهَبُونَ ﴾ فقرأ " يدهنون " بالنون على معنى فهم يدهنون رجاء أن تدهن مثلهم ، وقرأ " فيدهنوا " بحذف النون على معنى ودوا لو تدهن ليدهنوا مثلك (١) .

(٣) وقال : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ فقرأ " تستكثر " بالجزم ، فيكون النهي عن المن والاستكثار جميعا ، باعتبار الاستكثار نوعا من المن ، فإن من شأن المنان بما يعطى أن يعده كثيرا وإن كان غير كثير . وقرأ " تستكثر " بالرفع على معنى ولا تمنن بما تعطى مستكثرا له أو طالبا عليه الكثير من العوض ، وقرأ " تستكثر " بالنصب وإضمار أن على معنى : ولا تمنن بما تعطى لأنك تستكثره (٢) .

(٤) وقال : ﴿ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْذِرْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعُكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، قرأ " نمنعكم " بالجزم على التقرير للاستحواذ والمنع ، أى لقد استحوذنا عليكم ومنعناكم ، وقرأ بالنصب على المصاحبة ، أى لقد استحوذنا عليكم مع منعنا لكم من المؤمنين أن ينالوكم بمكروه (أى قرنا هذا بهذا) (٣) .

(١) الكشف : ٤٨٩/٢ ، المغنى : ١٩٤/١ (الآية من سورة القلم ٩ وقراءة حذف النون غير سبعية ولم تنسب لأحد بعينه بل قيل إنها وجدت فى بعض المصاحف أى بلا نون (معجم القراءات ١٩٦/٧) .

(٢) الكشف : ٥٠٢/٢ . الآية من المدثر ٦ . وقراءة الرفع هى السبعية ، وقراءة الجزم رويت عن الحسن وابن أبى عتبة ، وقراءة النصب رويت عن الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر (معجم القراءات ٢٦٠/٧) .

(٣) الكشف : ١ : ٢٢٢ . (الآية من سورة النساء (٤) ، وقراءة الجزم هى السبعية ، أما قراءة النصب فلم تذكر فى معجم القراءات ولم يعرف القارئ بها . والنوى جاء فى الكشف (دار المعرفة بيروت ٣٠٦/١) وقرأ ونمنعكم بالنصب بإضمار أن (

(٥) وقال : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ ﴾
 وقرئ " ونصفه وثلثه " بالجر على معنى إنك تقوم أقل من ثلثي الليل وأقل من
 نصفه وثلثه (١) .

(٦) وقال : ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بآيَاتِ رَبِّنَا ﴾ فقرئ " ولا نكذب " بالرفع على معنى ياليتنا لا نكذب ، وقرئ " ولا نكذب " بالنصب على معنى ليتنا يكون لنا عود إلى الحياة يصاحبه التصديق والإيمان (٢) .

(٧) وقال : ﴿ وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ، فقرئ " جزاء " بالنصب والتثوين على معنى فله الحسنى مجزئاً بها ، وقرئ " جزاء الحسنى " بالرفع والإضافة إلى الحسنى على معنى فله جزاء خصاله الحسنى التى تكون من الإيمان والعمل الصالح ، وقرئ " جزاء " بالرفع والتثوين على معنى فله جزاء ثم أتبعه الحسنى على طريقة الإبهام والتفسير . قصداً إلى الإعظام والتفخيم (٣) .

(٨) وقال : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ فقرئ " لتزول " بكسر اللام الأولى ونصب الأخرى على معنى : وما كان مكرهم لتزول منه الجبال مهما عظم وتبالغ فى الشدة . وقرئ بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى على معنى وإن مكرهم لشديد غالب ، حتى لتزول منه الجبال الراسيات (٤) .

(١) الكشف : ٢ : ٥٠٢ . الآية من سورة المزمل ٢٠ والقراءتان سبعيتان (معجم القراءات ٢٥٥/٧) .

(٢) الكشف : ١ : ٢٨٨ (الآية من الأنعام ٢٧ والقراءتان سبعيتان . ينظر معجم القراءات ٢٦٢/٢) .

(٣) راجع البحر المحيط ١٦٠ : ٦ ، ١٦١ والطراز ٢ : ٧٨ . من سورة الكهف ٨٨ . وقراءة النصب والتثوين . والرفع مع الإضافة سبعيتان . وقراءة الرفع والتثوين لعبد الله بن أبى إسحاق ينظر معجم القراءات ١٠/٤ .

(٤) الكشف : ١ : ٥٠٩ . (الآية منسورة إبراهيم ٤٦ والقراءتان سبعيتان) (السبعة ٣٦٣ ومعجم القراءات ٢٤٣/٣) .

(٩) وفى أساليب العطف تعرض مشكلات توقع فى الحيرة والشك ولا يمكن حلها وفهم المراد بها على وجهه إلا بالإعراب ، فمثلا يقول الله تعالى ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ ﴾ ، فليس يدرى القارئ دون توقيف : أيعقوب معطوف على إبراهيم (فيكون يعقوب وصى بها أيضا) أم معطوف على بنيه فيكون المعنى ، ووصى بها إبراهيم بنيه ووصى بها يعقوب فى جملة بنيه أيضا (لأن يعقوب ابن لابنه إسحاق) . (١)

(١٠) وقوله جل ذكره : ﴿ ... وَيَتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ . لا يعلم فيه ولا فى مثله بغير الإعراب هل قبل مبنيه فيكون إبراهيم وإسحاق بدلين من "أبويك" ويكون المعنى : أتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك إبراهيم وإسحاق من قبل ، أم هل قبل معربة ومضافة إلى مابعدا فيكون المعنى : كما أتمها على أبويك من قبل إبراهيم وإسحاق ، أى من قبل هذين الجدين من الجدود العلاء . (٢)

فهذه أمثلة تبلغ الثلاثين ، بعضها يمثل أبوابا تنأتى فى كل منها كثير من الأمثلة (كالنعت والعطف عند تعددهما وتعدد متبوعهما ، وكالأفعال المشتركة والمضمنة) ، وقد اجتزأنا بما ذكرنا ، لأن فيه - إن شاء الله تعالى - مقنعا جذا كاف - لمن يبحث عن الحقيقة مجردا من الهوى . ومن يهد الله فهو المهتدى .

(١) قرئت الآية بالرفع والنصب على المعنيين (الكشاف : ١: ٧٥) (الآية من سورة البقرة ١٣٢ وقراءة رفع يعقوب هى السبعية والقراءة بنصب يعقوب نسبت إلى إسماعيل المكي وآخرين ينظر معجم القراءات ١١٧/١ .

(٢) الكشاف : ١ : ٤٦٠ . (الآية من سورة يوسف ٦ . وإعراب قبل مع إضافتها لم ترد قراءة فى معجم القراءات ١٤٩/٣ ولا فى الكشاف (دار المعرفة بيروت) ٢٤٢/٢ - ٢٤٣ ، وربما جاء بها العلامة على النجدي من حيث هى احتمال أمام من يقرأ القرآن دون تلق لبيان تغير المعنى بتغير الإعراب) .

الفصل الخامس

هل تغنى القرائن عن التزام الإعراب وعلاماته

هذا جانب يفرض مواجهته الكلام عن أصالة الإعراب وجدواه ، لأن تصوير الإعراب بأنه مجرد قرينة واحدة ضمن سبع قرائن يُوصَل بمجموعها إلى المعنى التركيبى هو وجه للتهوين من شأن الإعراب يساند الدعويين : عدم أصالته وعدم جدواه . وقد جاء هذا التصوير ضمن بناء أعده د. تمام حسان لدراسة اللغة العربية معناها ومبناها . والدكتور تمام هو أيضا أحد كبار رواد الدراسات اللغوية الحديثة ، وكتبه وآراؤه تشكل ركنا مهما من هذه الدراسات اللغوية ، ولذا ينبغي أن تدرس آراؤه بكل الجدية . والذي يهمننا هنا من هذه الآراء هو ما يتصل بمسألة الإعراب .

وضع د. حسان تصورا للوصول المتلقى - سامعا أو قارئا - إلى المعنى التركيبى لجملة ما قائما على تحسس المتلقى علامات الجملة (يعنى ألفاظها) واحدة بعد أخرى ليلاحظ ما يتمثل فيها من قرائن تقود إلى المعنى التركيبى . ففى جملة " ضرب زيدا عمرا " يلحظ المتلقى أن :^(١)

١ - ضرب : هذه الكلمة على صيغة فَعَلَ - واعتمادا على حصيلة معرفته يعرف أن هذه الصيغة هى للفعل الماضى ، وإذا فُضِرْب فعل ماض .

٢ - زَيْدٌ - يلحظ المتلقى :

(أ) صيغة الكلمة فيعرف أنها اسم .

(ب) أن " زيد " مضبوظة بالضم فيعرف أنها مرفوعة .

(١) انظر العربية معناها ومبناها ص ١٨١ - ١٨٢ (مع تصرف للتوضيح) .

- (ج) أن الفعل مسند إليها . (وسمى هذه قرينة التعليق) .
 (د) أنها متأخرة عن الفعل .
 (هـ) أن هذا التأخر عن الفعل واجب .
 (و) أن الفعل معها مبنى للمعلوم .
 (ز) أن الفعل مسند إلى المفرد الغائب - وهذا يطابق زيد .
 " وبسبب كل هذه القرائن يصل إلى أن " زيد هو " الفاعل .

٣ - عمراً : يلحظ المتلقى :

- (أ) صيغة الكلمة فيعرف أنها اسم .
 (ب) أن " عمرا " عليها علامة النصب فيقرر أنها منصوبة .
 (ج) أن الفعل معدى إليها (قرينة التعليق) .
 (د) أنها متأخرة الرتبة عن الفاعل والمفعول .
 (هـ) أن هذه الرتبة غير ملتزمة .
 " وبسبب كل هذه القرائن " يسارع " إلى القول بأن عمرا مفعول به .

وقد أتبع د. تمام حسان تحليل هذا المثل بقوله " ولا شك أن أصعب هذه القرائن من حيث إمكان الكشف عنها هي قرينة التعليق لأنها :

- ١ - قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان .
 ٢ - أن التأمل فيها يقود في الأغلب الأعم من الحالات إلى متاهات الأفكار الظنية التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالتفكير النحوى ، وتخرج لهذا السبب عن طبيعة الالتزام بحدود المنهج .
 ٣ - أن الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابى . وما دام الناس يحسون ويعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحيانا ، فإن

معنى ذلك أن من الصعب عليهم أحيانا أن يكشفوا عن هذه القرينة المعنوية (قرينة التعليق) وهى أم القرائن النحوية جميعا^(١) .

ونلاحظ على هذا التصوير أمرين أحدهما مجمل وهو محاولة تهويل شأن الإسناد الذى سماه التعليق ، فهو " أم القران " ، وهو " الغاية الكبرى من التحليل الإعرابى " ثم محاولة استبعاده من مجال النحو (كيف ؟ وإلى أين ؟ لا أدرى) وذلك واضح فى رقم (٢) من كلامه هنا ، وفى وصفه بالصعوبة مرتين فى رقم (٣) .

أما الأمر الآخر فهو ملاحظات مفصلة فى مايلى :

١ - أنه أغفل المعنى المعجمى (= اللغوى) إغفالا تاماً فلم يجعل له أى أثر فى الإعراب والمعنى التركيبى - وهو قد صرح بذلك فقال إن المعنى على مستوى النظام الصوتى والنظام النحوى هو معنى وظيفى ، وإذا اتضح المعنى الوظيفى أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعنى المعجمى أو المقام^(٢) . وتأكيذا لهذا نظم بيتاً من ألفاظ لا معنى لها^(٣) ، ثم أعربه إعراباً كاملاً ثم قال " هذا الإعراب الكامل التفاصيل يبين إلى أى حد نستطيع الاتكال فى التحليل اللغوى على ما أطلقنا عليه اصطلاح " المعنى الوظيفى " . فهذا المعنى يحدد الفهم صوتياً من حيث إن الحرف مقابل استبدالى، وصرفياً من حيث إن المبنى إطار شكلى يتحقق بالعلامة، ونحوياً من حيث إن العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المبانى التى تحقق بالعلامات فى باق النص. أما ما فوق ذلك من معنى الكلمة

(١) نفسه ١٨٢ .

(٢) نفسه ١٨٢ .

(٣) هو قوله :

قاص التجين شخاله بتريصه الـ فاخى فلم يستف بطاسية البرن

المفردة أو معنى المقام أى المعنى الدلالى فذلك ما لا يوصل إليه بواسطة
المبنى فقط^(١) .

- وإغفال أثر المعنى المعجمى (= اللغوى) فى الإعراب خطأ كبير . فقد
سبق أن فصلنا وجود ذلك الأثر وجودا حقيقيا يتمثل فى أربعة سبل :

(أ) أن المعنى المعجمى للفعل هو الذى يقضى بكون ذلك الفعل لازما أو
متعديا ، وهذا بالطبع يوجه علاقات الجملة بحيث يكون فيها فاعل
فقط إن كان الفعل لازما ، أو فاعل ومفعول إن كان متعديا ، وهذا
أثر إعرابى أساسى .

(ب) أن المعنى المعجمى هو الذى يتحكم أحيانا فى تعيين الفاعل
والمفعول إذا كان معنى الفعل أو الفاعل والمفعول يقضى بذلك كما
فى أكل زيد الرغيف - وتظهر قيمة ذلك حين التجاوز عن الرتبة -
مثل أكل الرغيف زيد أو الرغيف أكل زيد - إذا حُمِلَ الكلام على

^(١) لتوضيح كلام د/ تمام : كلمة الكتاب : المعنى الصوتى لها أن الحرف الأول منها كاف
لا قاف وأن تلك الكاف إذا غيرت إلى عين أو راء مثلا تغير المعنى وهذا هو معنى أن
الحرف مقابل استبدالى " والفهم " الصرفى أنها على صيغة فعال وهذه الصيغة تأتى عليها
علامات (يعنى كلمات) كثيرة وتحققت هنا بهذه الكلمة بالذات ، والفهم النحوى هو
العلاقات بين العلامات (أى كلمات) الجملة ، ونلاحظ مايلى :
أ - أن هذا التوزيع للمعنى هو أصلا من عمل فيرث .

ب - وأن العبارة " أما ما فوق ذلك من معنى الكلمة المفردة أو معنى المقام أى المعنى
الدلالى فذلك ما لا يوصل إليه بواسطة المبنى فقط " موهمة . فليس المدعى فى
مجال مسألة الإعراب هذه أن معنى الكلمة أو المقام يوصل إليه بواسطة المبنى ، بل
المدعى أن معانى الكلم والعلاقات التركيبية بينها تؤثر فى الإعراب وأن الإعراب
فرع المعنى .

الوجه المتعارف. وهذا الأثر الإعرابي فى حالة التجاوز عن الرتبة - جوهرى تماما .

(ج) أنه إذا قُصِدَ بالفعل أو ما يعمل عمله معنى غيرُ معناه الأصلي فإن تركيب الجملة : يجرى على حسب المعنى المقصود لا الأصلي - من حيث التعدى وال لزوم ومن حيث الحرف الذى يعدى به .

(د) أن المعنى المعجمى يوجه إلى تكييف الموقع الإعرابى كما فى أحصى مالا وأحصى ذهنا - مثلا - وقد قدمنا أمثلة كثيرة وهذا أيضا أثر جوهرى، فأغفال كل هذا الأثر بجوانبه المتعددة خطأ بالغ. ٢ - أن الوصول إلى الإعراب الدقيق (وهو دليل المعنى التركيبى الدقيق) عن طريق التحسس للقرائن الظاهرة المتمثلة فى الصيغ وعلامات الإعراب والرتب وما إليها بالصورة التى وضعها د. تمام حسان أمر غير موثوق به حتى على مستوى الجمل البسيطة التى مثل بها .

ذلك أنه يمكن أن يكون هناك جمل يخيل للمتلقى المتحسس الذى لا يعمل ذهنه أنها على نفس الصورة الظاهرية ، فى حين أنها مختلفة ولها إعراب مختلف ومعنى تركيبى مختلف .

وعلى سبيل المثال فإننا يمكن أن نصوغ جملا على النسق الظاهرى لجملة "ضرب زيد عمرا" . ولكنها تخالفها فى الحقيقة . فالجمل : مَلَكَ زَيْدٌ رَجُلًا / دَهْرًا ، وَأَكَلَ زَيْدٌ طَمْعًا ، وَجَرَى زَيْدٌ وَثْبًا ، وَزَرَعَتْ الْأَرْضُ شَجَرًا - كل من هذه الأمثلة يبدأ بفعل ماض للمعلوم ويليه فاعله (ماعد المثل الأخير فالفعل فيه للمجهول ويليه نائب فاعله) ويلى الفاعل أو نائب الفاعل اسم منصوب ، لو "سارع" المتلقى إلى إعرابه مفعولا به لكان مخطئا ، فإن "رجلا" حال ،

"ودهرا" مفعول فيه و "طمعا" مفعول لأجله ، و "وثبا" مفعول مطلق ، و "شجرا" تمييز .

وسبب اختلاف إعراب هذه المنصوبات عن إعراب "عمرا" فى "ضرب زيد عمرا" هو اختلاف "النوع النحوى" لتلك المنصوبات عن النوع النحوى لكلمة "عمرا" عَلم على ذات، فى حين أن كلمتى " طَمَعًا" و " وَثَبًا " مصدران . ولفظ "دهرا" اسم زمان، ورجلا" اسم جنس ذات مُؤوّل هنا بصفة أى بالغاً، و"شجرا" اسم جنس جمعى غير مؤول . وتأثرا بالنوع النحوى لكل من تلك الكلمات فى سياقها أُعربت بما سبق ، وأسهم المعنى المعجمى فى بعض ذلك ، ومنه أن "ملك" معناها تولى المُلك فكانت " رجلا " حالا بمعنى بالغاً ، ولما كان معنى " الطمع " مما يدفع إلى الأكل ويسببه أعربت " طمعا " مفعولا لأجله ، ولما كان الوثب نوعا من الجرى أعربت "وثبا" مفعولا مطلقا مبيّنا للنوع ، ولما كانت حقيقة الزرع أن ينصب على الشجر لكن الفعل استوفى مفعوله لكلمة الأرض أعربت "شجرا" تمييزا محولا عن المفعول به ...

وهكذا يتبين أن تحسّس القرائن الظاهرة فى مكونات الجملة - دون تبيين الذهن المعانى اللغوية والأنواع والتكيفات النحوية لكل من تلك المكونات = لا يوصل إلى الإعراب أو المعنى التركيبى الذى قصده منشئ الكلام .

٣ - أنه مع التغاضى عن كل ما سبق (فى ٢٠١) وافترض صلاحية ذلك الأسلوب الذى وضعه د. تمام حسان للوصول إلى الإعراب ، ومن ثم إلى المعنى التركيبى فإنه لا يصلح إلا فى الجمل النمطية بصورتها القريبة والبسيطة معا . وقد قدّمنا أن النمطية إما أن تحرم العربية من إحدى أهم خصائصها وهى إمكانية التصرف فى كلمات الجملة ونسقها بتحريك بعض الكلمات عن رتبها ، أو بحذفها ، أو بالفصل بين ما الأصل فيه التابع منها - وهذا الحرمان عُذْوان

وجريمة فى حق اللغة وتراثها وأهلها بالإضافة إلى أنه انتقاص من حرية وحقّ متاحين لجمهور مستعمليها ، وإما أن تصيبها بالقصور الفاحش بحيث تهبط إلى مستوى يغنى عنه التعامل بالإشارة . وهذا أيضا فيه من الضيّر للغة ولمستعملها مثل ما سبق ، وليس من حق أحد أن يرتكب هذا أو ذاك .

وقد قلنا إن الوصول إلى المعنى التركيبى بالطريقة التى وضعها د. تمام حسان يمكن افتراض تأتيه لكن فى الجمل النمطية القريبة والبسيطة وحدها - كالمثال الذى أعربه - وهو يمثل نمطا واحد ، أما فى الجمل النمطية التى ليست قريبة وهى كثيرة قد تبلغ الثلاثين^(١) فإن صلاح الطريقة التى وضعها د. تمام حسان لتحليلها وصولا إلى الإعراب (الدال على المعنى التركيبى) أمر مشكوك

(١) الجمل النمطية هى صور تأليف الكلام التى تلتزم فيها الرتبة وذكر ما يطرد ذكره ووصل ما يطرد وصله (- وهذا التعريف لها وضعته استنباطا . وهى تؤخذ مما ذكره ابن هشام شرح قطر الندى تد محيى ٤٤) عن صور تأليف الكلام أنها ست : يتألف من اسمين أو من فعل واسم أو من جملتين ، أو من فعل واسمين أو ثلاثة أو أربعة . وما هو من اسمين أربع صور مبتدأ له خبر ، أو له فاعل أو نائب فاعل سد مسد الخبر ، أو اسم فعل وفاعل ، وما هو من فعل واسم له صورتان فعل وفاعل أو ناب فاعل ، وما هو من جملتين الشرط وجوابه . وأما الثلاث الباقية فهى كان وظن وأعلم وأخواتهن مع ما دخلن عليه . فهذه إحدى عشرة صورة للجمل النمطية . القريب منها هو الفعل وفاعله أو نائب فاعله ، والمبتدأ مع الخبر . وفى رأى أنه كان ينبغى ذكر الأساليب المطردة التى خرجها النحاة على الصور المعروفة كأساليب التعجب ، والمدح والذم ، والاستفهام وأن يذكر هنا الجمل المكونة من إن وأخواتها ، ولا ، وما - مع ما دخلن عليه كما ذكرت كان وأخواتها ، وأن تذكر الأساليب التى خرجها النحاة على الحذف لكنها مطردة كالنداء والندبة والاستغاثة ، والاختصاص ، والتحذير والإغراء ، والمبتدأ المخبر عنه بظرف أو جار ومجرور ... فهذه نحو ثلاثين صورة للجمل النمطية جملها ليست قريبة . وما عداها فهو غير نمطى وهو لا يكاد يحصى .

فيه تماما ، لأن الوصول بتلك الطريقة إلى المعنى التركيبى لسائر الجمل النمطية - على ما حددناها به^(١) - يتطلب إماما واعيا بجلّ قواعد النحو القديم ، وذلك بصرف النظر عن تحفظنا إزاء أسلوب التحسس الأعشى لألفاظ الجملة ، فإذا تم ذلك الإمام فإنه يمكن تحصيل المعنى التركيبى للجمل النمطية البسيطة . بطريقة د. تمام (كما يمكن ذلك بالطريقة المعتادة - وهى أدق ، كما أنها أولى بالاتباع لنضجها) .

ثم يبقى الكلام عن الجمل النمطية المركبة - وهى كثيرة تزيد عن الثلاثين^(٢) ، ثم الجمل غير النمطية - وهى ما طرأ على بعض مكوناتها حذف أو تقديم أو تأخير أو فصل بين متلازمين . وذلك النوع من الجمل كثير كثير يحتاج إحصاؤه إحصاء علميا إلى مبحث خاص^(٣) والإدعاء بأن المنهج الذى يجسده المثل الذى حلّه د. تمام حسان يصلح للنحو كله كادعاء إمكان عبور المحيط تعلقا بحزمة من القش^(٤) ، لأن تفاصيل صور تركيب الجمل وما يطرأ

(١) ينظر التعليق السابق .

(٢) النظر العجلى أنه يخلص من الجمل الكبرى ذات الوجه وذات الوجهين أربع جمل مركبة (ينظر المعنى تحد محيى الدين ٣٨٠ - ٣٨٢) وأنه يضاف إليها سبع جمل لامحل لها من الإعراب وتسع جمل لها محل (ينظر المعنى ٤٢٧-٤٢٨) ولكن التفاصيل التى تضمنها تحليل ابن هشام لتلك الجمل التى لها محل والتى لا محل لها يضاعف عددها مرات (ينظر المعنى ٣٨٢-٤٢٨) .

(٣) ينظر فى الحذف والتقديم والتأخير والفصل (الخصائص ٣٦٠/٢-٤١١) ، وينظر للحذف خاصة المعنى ٦٠٣-٦٤٩ ، وهذا كله للتمثيل لا للحصر ويتطلب الأمر النظر فى سنن العرب فى كلامها " ينظر الصاحبى لابن فارس (تحد، السيد صقر ٣٢١ إلى آخر الكتاب" .

(٤) يلاحظ أن تصور د/ تمام للتحليل النحوى مبنى على أساس الإحاطة بالمعلومات النحوية التى أدخلها فى التحليل (الصيغ وصور الإعراب والإسناد والتعديّة والرتب والمطابقة .. وصور تركيب الجمل .. الخ) ، هذه واحدة ، والأخرى أن ثغرات هذا التصور تجعلنا =

على مكونات كل صورة من تغيرات حذفاً أو تقديماً أو تأخيراً أو فصلاً .. لاتدع احتمالاً لنجاح هذا المنهج .

٤ - والحق أن تفسير الإعراب والمعنى التركيبى بالقرائن على ما وصف د. تمام حسان فيه من التكلف أكثر مما فيه من الدقة والتحقيق . ذلك أن المتلقى للكلام يتلقف خلاصة ما يراد به وهى الخلاصة المتمثلة فى الإسناد أى "الخبر" أو الحكم أو الفائدة التى يحملها الكلام - وهذا هو ما قرره د. تمام حسان نفسه فى قوله " إن الكشف عن هذه القرينة (يعنى الإسناد) هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابى " وقوله عن هذه " القرينة " إنها أم القرائن النحوية جميعاً " وهذا هو الحق والدقيق فى كلامه عن "القرائن" . فالإسناد (وتتبعه التعدية أو اللزوم) هو محور بناء الجملة وعلاقتها ، وهو محور الآثار الإعرابية فيها . وما دام الأمر كذلك - وكلام د. تمام يقضى به كما رأينا - فإن سائر ما ذكر من "قرائن" . هو مكملات بعضها كالبدهى مثل كون المسند إليه اسماً ، وقريب من ذلك المطابقة ، وبعضها ضوابط فنية للصياغة والإعراب لا للمعنى كالترتبة وحكم التزامها ، أما العلامة الإعرابية فإنها يستدل بها على المعنى التركيبى عند الصياغة المركبة ، والصياغة غير النمطية ، وعند الالتباس . ومن ثم فإن إدخال كل هذه القرائن - على الصورة التى رأيناها ، مع الإسناد وما يتبعه كالتعدية - وهما مناط الإعراب = يؤدى إلى إغراق الإعراب والتهوين من شأنه باعتداده قرينة واحدة من بين قرائن كثيرة. وقد تكلمنا عن الإسناد والتعدية - من خلال كلامنا عن علاقة الإعراب بالمعنى والمبحث التالى له - بما يكفى ويشفى إن شاء الله .

=نتساءل عن جدوى هجر النحو القديم الذى عالج مئات الأئمة - على امتداد بضعة عشر قرناً - كل ثغراته إلى تصور جديد ملئ بالثغرات ، وهو فى أحسن تقدير له محاولة للتعبير عن القديم نفسه بمصطلحات جديدة غير محكمة .

العامل :

بقى مما يهمننا من آراء د. تمام حسان فى الإعراب كلامه عن العامل .
ومناقشة فكرة وجود عامل للإعراب لفظى أو معنوى اشتهرت منذ إنكار ابن
مضاء القرطبى (٥٩٢هـ) لفكرة العامل ، وردّه الأثر الإعرابى إلى المتكلم : هو
الذى يرفع وينصب ويجر .^(١) ومن الطبيعى أن يكثر ذلك الكلام فى العصر
الحديث تبعا لعوامل كثيرة . وأقرب الطرق للوصول إلى رأى علمى - مع
الاختصار - هو التمييز بين الحقائق الثابتة وبين تفسيرها . وأهم الثوابت هنا هو :

(١) أن اللغة وصلت إلينا مُعَرَّبَةً على ما نراها به فى القرآن الكريم
والحديث الشريف والشعر الجاهلى والإسلامى .. وإلى الآن - فهذا أمر مقطوع
به تماما . وقد ناقشنا التشكيك فى هذا فى صدر هذا الكتاب . ومعنى ذلك أن
العلماء وجدوا المرفوع مرفوعا والمنصوب منصوبا .. الخ ووجدوا ذلك واقعا
جاريا فى نطق عرب عصر الاحتجاج ، وملتزمًا فى ما رَوَوْه أو رَوَى لهم من
القرآن والحديث والشعر والنثر . فليسوا هم الذين رفعوا أو نصبوا أو جروا ...
وكل شك أو تشكيك فى هذا فإنما مرجعه الهوى التقصير أو الغفلة .

(٢) أن الأئمة العرب وضعوا قواعد النحو (صور تركيب الجمل وإعراب
أجزائها ومقدمات ذلك من أنواع الكلم وأحوالها من حيث الإعراب والبناء والتثنية
.. الخ) استنباطا مبنيا على الاستقراء ، (واكتشافاً) من الظواهر المطردة فى واقع
التراث اللغوى الذى عاصروه أو رَوَى لهم - لا (اختراعا) . واقتصر عملهم -
بعد كشف القواعد وصياغتها - على وضع المصطلحات أى أسماء أجزاء الكلام
وعناصر القواعد (مفرد / جملة / مثنى / جمع / ضمة / فتحة / كسرة / رفع /
نصب / جر / جزم / مبتدأ / خبر / فاعل / مفعول ... الخ) أى أنهم (وضعوا)
الأسماء فقط . والشك أو التشكيك فى هذا يرجع أيضا ، إلى هوى أو غفلة .

(١) ينظر الرد على النحاة تح . د/ محمد إبراهيم البنا ، ص ٦٩ وما بعدها .

أما التفسير فهو أن الأئمة لاحظوا وجود علامات صوتية بعينها تلحق
 أواخر الكلم بصورة مطردة كلما وقعت تلك الكلم في سياقات بعينها من الجمل ،
 ففسروا وجود تلك العلامات بأنه أثر أو عمل لتلك السياقات . فلحظوا مثلاً أنه
 كلما أُسند وقوع فعل ما إلى اسم فإن ذلك الاسم تلحق آخره ضمة أو واو (إذا
 كان الأسماء الستة أو جمع مذكر سالماً) فسموا الاسم الذى أُسند إليه وقوع الفعل
 " فاعلاً " ، وسموا تلك العلامات " رفعا " ، وقالوا إن الفعل يرفع الفاعل أى أن
 علامة الرفع هذه هى عمل للفعل أى أثر له . كذلك لاحظوا أن معنى الفعل إذا
 كان واقعا على اسم فإن ذلك الاسم تلحق آخره فتحة (أو ألف إذا كان من
 الأسماء الخمسة ..) فسموا الاسم الذى وقع عليه الفعل " مفعولاً " ، وسموا تلك
 العلامات " النصب " ، وقالوا أن الفعل ينصب المفعول ، أى أن علامة النصب هذه
 هى عمل للفعل أى أثر له . وهكذا فالفعل هنا وهناك عامل ، وحروف الجر
 والجزم والنصب عوامل ، وكان وأخواتها ، وإن وأخواتها عوامل وهكذا . فهذا
 تفسيرهم . فمن شاء قَبِلَ ومن شاء رَدَّ ، وليبحث عن تفسير آخر . لكن رَدَّه
 لا يقدح أبداً فى سلامة أصل تفسيرهم ودلالته وهو اطراد وقوع تلك الضبوط
 الإعرابية كلما وقعت فى السياقات المقتضية لها حسب ما مثلنا . ثم إن هناك ما
 يضاف أخيراً :

١ - أن الأئمة الذين قالوا بالعامل المؤثر كانوا دائرين فى قلب النطاق
 الذى يأخذ به عقلاء البشر جميعاً وهو نسبة التالى إلى تأثير الأول إذا اطراد
 وقوعهما على التوالى^(١) ودلالة هذا النوع من اطراد توالى وقوع أمرين على

(١) عبارة د/ محمد البنا " أن الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها ، وصحب هذا الطلب تأثير فى
 الكلمة المطلوبة (اصطلاحنا) على أن تسمى هذه الكلمة الطالبة عاملة والكلمة المطلوبة
 معمولة لها لوجود العمل مع وجودها وزواله مع زوالها (السابق ١٥، ١٧) والتعبير
 بالطلب إضافة قيمة معبرة عن العلاقة ومعلنة للتأثير .

ارتباطهما معترف بها علمياً^(١) فلم يكونوا أهل فند .

٢ - أن تفسيرهم أقرب إلى العلم والعقل من تفسير ابن مضاء الذي جعل العامل هو المتكلم - وكان اللغة أمر فردى بحيث يرفع المتكلم الفاعل أو ينصبه كما يريد ، وغاب عنه أن تواطؤ المجتمع على اللغة بصورتها المتعارف عليها هو أهم مقوماتها^(٢) ، وهو ركيزة الاطراد والالتزام الاجتماعى باللغة ومعانى تراكيبها .

٣ - أن هناك معنى صحيحا يؤيد تفسير الإعراب بالعوامل خلاصته أن اللغة تعبير عن المعانى (أعنى الأحداث) الواقعة . وبما أن الأحداث منها ما يقتصر على صاحبه كالقيام والعود ، ومنها مايجوز صاحبه إلى غيره كالضرب الذى يقع على مضروب والكتابة التى تقع على مكتوب ، وبما أن الحدث يتعلق واقعياً بمحدثه ويؤثر فى من وقع عليه = فلا غرابة أن يؤثر لفظ الفعل الذى هو اسم الحدث فى لفظى الفاعل والمفعول . من باب صوغ الكلام على سمت الأحداث التى يعبر عنها^(٣) .

وبعد ، فهل يعنى كل ما أسلفنا عن أصالة الإعراب وجدواه أن هناك حكمة ما رواء تعيين العلامات الإعرابية المعروفة بأعيانها لتدل على أنواع المواقع

(١) ينظر المستصفى للغزالي ٤٦/١ وما أحال إليه ، والتعريفات (الدوران) . وما فيهما مردد فى " جون ستورت مل " د/ توفيق الطويل (نوابغ الفكر العربى) ٦ ص ١٤٢ - ١٤٥ ، ١٩٤ .

(٢) أشار إلى هذه النقطة د/ تمام فى العربية معناها ومبناها ١٨٥ ، د/ محمد إبراهيم البنا فى دراسته التى صدر بها " الرد على النحاة " لابن مضاء ص ١٤ - ١٥ ، ١٩ .

(٣) ينظر الخصائص ١٥٣/٢ - الكلام عن استفعل .

الإعرابية (الرفع بعلاماته للإسناد ، والنصب بعلاماته للمفعولية وما بمعناها ، والجر بعلاماته للإضافة وما بمعناها، والرفع بعلاماته فى الأفعال للتجرد، والنصب بعلاماته لمعنى الاستقبال، والجزم بعلاماته للنفى والشرط وما إليهما) ؟ والجواب أن القضية التى ندافع عنها هى تمييز مواقع المفردات فى الجمل بعلامات تدل عليها - أيا كانت تلك العلامات . فهذا التمييز والدلالة عليه بعلامات كائنة ما كانت هو حقيقة الإعراب . فأما أن يكون الرفع للإسناد والنصب للمفعولية الخ (وليس العكس مثلا) = فهذا ما وضعه العرب ونحن نلتزم به لأننا ورثناه عنهم وهم أصحاب الحق فى التشريع للغتهم التى طبعوا عليها . وشأننا فى هذا الالتزام وفى أساسه شأن غيرنا من الأمم تماما : فكلها ورثت لغاتها وتتمسك بها . ولم تحاول أية أمة أن تستحدث تعديلا جوهريا فى لغتها يمس صميمها ، لأن اللغات العامة لا تُصنَّع اصطناعا . وقد فشلت محاولات اصطناع لغات عالمية^(١) .

ثم إن هذا لا يمنع من التماس حكمة لاتخاذ تلك العلامات خاصة لمدلولاتها ، وهذه الحكمة التى تلتمس هى اجتهاد : من اقتنع به قبله ، ومن لم يقتنع به فهذا حقه ، وله أن يلتمس حكمة أخرى ، أو يعدل فى الحكمة المسوقة^(٢)

(١) ينظر علم اللغة د/ وافي ط ٧ ص ٢٢ ، ١٧٨ ، وأضواء على الدراسات اللغوية د/ نايف حرما ٥٩ بشأن تلك المحاولات .

(٢) كأن نقول إن الرفع هو العلامة الأصلية أى الصورة الأصلية للكلمة ، ويقتصر فى التماس الحكمة على علامات النصب والجر والجزم .

ولللخليل بن حمد إمام اللغويين والنحاة (نحو ١٧٠ هـ) كلام عن التماس الحكم للأمور النحوية يصرح بما ذكرناه بشأنه من إمكان للتبديل والتعديل . فقد سئل عن العطل التى يعتل بها فى النحو فقيل له : أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها تعليله وإن لم ينقل =

أو يترك التماس الحكم أصلاً^(١) لكن ليس له أن يرتب على رفض حكمة العلامات رفض العلامات نفسها، لأن هذا الترتيب غير علمي^(٢). والعلامات واقع يمثل جزءاً من نظام لغوي متكامل هو وعاء لحضارة الأمة وفكرها يحمل أنفاسها منذ آلاف السنين. وليس من حقه من باب أولى رفض وجود الإعراب أو جدواه، لأن وجود الإعراب وأصالته واقع أسلفنا براهينه كما أسلفنا براهين جدواه .

= ذلك عنها . واعتلت أنا بما عندى أنه علة لما علته منه - فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمسست ، وإن تكن هناك علة (أخرى) له فمئلى فى ذلك مئلى رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبه النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شئ منها قال : إنما فعل هذا لعله كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا (علل) سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم البانى الدار فعل ذلك للعله التى ذكرها هذا الذى دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيرى علة لما علته (هى) أليق بالمعلول فليأت بها " الإيضاح للزجاجى ٦٥ - ٦٦ .

(١) ذكر هذا الموقف أيضا فى المقتصد للجرجاني ٣٢٧/١ - إذ قال بشأن اختصاص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب وليس العكس "وها هنا طريقة أخرى ، وهى أن يُرفع السؤال من أصله ، وذلك أنهم لو كانوا قد نصبوا الفاعل ورفعوا المفعول على ما يقترحه هذا السائل - لكان لآخر أن يقول : كيف لم يبين الأمر على العكس ؟ وكل سؤال انقلب فهو باطل . فاللزم إذا اختصاص كل واحد منهما بعلامة لا تكون لصاحبه . وما عدا ذلك من القول فاقتراح وتحكم فأعرفه " أ هـ .

(٢) نقول غير علمي لأن سحب رفض تعليل الظاهرة على الظاهرة الثابتة نفسها تعميم خاطئ لا أساس له ، ثم لأن فى الطبيعة وفى أنفسنا مالا يحصى مما لاتعلم حكمته أو حقيقته ونحن نقبله ثم نجتهد فى استكشاف حكمته ، وهذا هو الموقف الصحيح ، أما رفض المطرد المحكم النافع لمجرد أننا لا نعرف وجه جريانه على هذه الصورة دون غيرها = فموقف يتنزه عنه ذوو العقول .

ومن الحكم التي سيقّت في مجال وضع الحركات لدلالاتها " أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة. فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرتة ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون (وهو الضم وما إليه) ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون (وهو الفتح وما إليه) ^(١) .

(١) الخصائص لابن جني ٤٩/١ . وقد نسب هذا إلى الخليل نفسه ، ينظر المقتصد للجرجاني ٣٢٦/١ .

الفصل السادس

معطيات أخرى للإعراب

بعد أن فرغنا من إثبات أصالة الإعراب ودلالته على المعانى فى القرآن الكريم واللغة العربية ، يحسن أن نضيف هذا الفصل عن بعض المعطيات الأخرى للإعراب - فوق دلالته على المعانى . وقد عرفنا أن الإعراب نظام كامل من العلاقات ينتظم كل كلمة فى الجملة - اسما كانت أو فعلا أو حرفا . وأن علامات الإعراب (أو البناء) المعروفة هى أبرز دوال تلك العلاقات .

ومن أهم معطيات هذا النظام أنه يمكن - فى إطار ضوابط معينة - من تحريك عناصر الجملة تقدّما أو تأخيرا ، كما يمكن من الفصل بين بعض المتلازمات فى هذا النظام ، بل إنه يمكن أيضا من إضمار (حذف) بعض العناصر - وذلك اعتمادا على أن نظام الإعراب هذا يربط كلا من تلك العناصر بموقعه فى الجملة ، ويشير إليه ، بحيث يتمكن مستوعب هذا النظام من التعرف على الهيكل الأصلى للجملة ومواقع تلك العناصر مهما تحركت تلك العناصر أو غاب بعضها. ويجدر أن نذكر هنا أن تحريك بعض عناصر الجملة أو غيابها عن مواقعها الأصل فى أنه إنما يقع لأغراض يقتضيها مقام التعبير (أى أغراض بلاغية) أو تقتضيها الصياغة اللفظية كما فى الشعر - مثلا- أى أن هذه الإمكانيات جزء من النظام الإعرابى العربى ، وليست إمكانات عبثية .

ونظراً إلى أن تلك الإمكانيات (التقديم والتأخير ، والفصل والوصل ، والحذف والتقدير) كل منها موضوع برأسه له ضوابطه وأحكامه ، وأنه ليس هنا مجال عرضها بتفاصيلها ، بل يجزئ منها فى مقامنا ما يبين أو يذكر

بصورها من حيث هى إمكانات يتيحها نظام الإعراب ، فإننا سنلم بكل منها
إلمامة سريعة .

أولاً : عن التقديم والتأخير^(١) :

أ - فى الجملة الفعلية ومكملاتها :

١ - يجوز تقديم المفعول على الفاعل كصحبَ زيدًا عمروً ، وعلى الفعل
الناصب له مثل : زيدًا صحبَ عمروً - والأصل صحب زيدٌ عمرواً .

٢ - وكذا يجوز تقديم المفعول فيه (الظرف) على الفاعل نحو صام عندك
زيدٌ ، وعندك صام زيد - والأصل صام زيدٌ عندك ، ومثل سار
يوم الجمعة جعفر ، ويوم الجمعة سار جعفر - والأصل سار جعفرٌ
يوم الجمعة .

٣ - ويجوز تقديم المفعول له على الفعل نحو برأ بك زرتك ، والأصل
زرتك برأ بك .

٤ - ويجوز تقديم المفعول معه نحو " جاء والطيايسة البردُ " . والأصل "
جاء البردُ والطيايسة " .

٥ - ويجوز تقديم الحال على صاحبها وعلى الفعل نحو " جاء ضاحكا زيد " ،
و " ضاحكا جاء زيد " والأصل " جاء زيد ضاحكا " .

٦ - ويجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه نحو " قام إلا زيدا القوم " ،
و " ما قام إلا زيدا أحد " . والأصل " قام القوم إلا زيدا " و " ما قام
أحد إلا زيدا " .

(١) هذه الإلمامة والأمثلة مقتبسة بتصريف من خصائص لابن جنى ٣٨٢/٢ - ٣٨٥ وفيه
ضوابط التقديم والتأخير .

٧ - ويجوز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه نحو "قام وعمرو زيد"، و "كتبت وكتابا لافتة". والأصل "قام زيد وعمرو"، و "كتبت لافتة وكتابا".

ب - فى الجملة الاسمية :

١ - يجوز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ نحو "أقائم أخوك"، و "فى الدار صاحبك".

٢ - يجوز تقديم خبر كان وأخواتها على أسمائها وعليها أنفسها نحو "كان غائبا أخوك"، و "غائبا كان أخوك" والأصل "كان أخوك غائبا".

ج - فى القرآن الكريم (١) :

- ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ (البقرة ١٢٤) تقديم المفعول به على الفاعل .

- ﴿بَلِ اللّٰهُ فَاعْبُدْ﴾ (الزمر ٦٦) تقديم المفعول به على الفعل .

- ﴿ذَٰلِكَ جَزَاؤُهُمْ بِبَغْيِهِمْ﴾ (الأنعام ١٤٦) تقديم المفعول الثانى على الفعل .

- ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ (طه ٦٧) تقديم المفعول لأجله - ومتعلق الفعل - على الفاعل .

- ﴿خُشْعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ (القمر ٧) تقديم الحال على عاملها وصاحبها .

(١) هذه الأمثلة مختارة - مع إضافة التوضيح - من عشرات الأمثلة التى وردت فى الكتاب الذى نشر بعنوان "إعراب القرآن / المنسوب للزجاج تحد إبراهيم الإبيارى (٢٧٥ - ٧٣٥) .

- ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ (المائدة ٢٦) تقديم المفعول فيه على الفعل والفاعل .

- ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ (الذاريات ١٧) تقديم المفعول المطلق / أو صفته / أو الظرف على الفعل .

- ﴿وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الأعراف ١٣٩) تقديم الخبر على المبتدأ.

- ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنْ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ (آل عمران ٧٣) تقديم المستثنى على المستثنى منه. على معنى: ولا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم.^(١)

- ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَبٍ يَنْفَلِيُونَ﴾ (الشعراء ٢٤٧) تقديم المفعول المطلق على الفاعل والفاعل .

- ﴿وَأَنفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ﴾ (الأعراف ١٧٧) تقديم مفعول خبر كان عليها .

- ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا أَنزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ﴾ (الإسراء ١٠٢) تأخير الحال (بصائر) عن صاحبها وهو (هؤلاء).

- ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ (النساء ١٧٦) تأخير المتعلق "فى الكلاله" عن متعلقه "يستفتونك" .

(١) ينظر الدر المصون للسمين الحلبي (تد. د. أحمد الخراط) ٢٥١/٣ .

ثانياً - الفصل (١) :

- ﴿ وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى ﴾ (طه ١٢٩)
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه (كلمة .. وأجلّ) .
- ﴿ فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ (هود ٧١) الفصل بين المعطوف " يعقوب " وأداة عطفه الواو .
- ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ﴾ (البقرة ١٢٨)
الفصل بين المعطوف " أمة " وأداة عطفه " الواو " .
- ﴿ لَكِي لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ (النحل ٧٠) بين المفعول " شيئاً" والفعل مع فاعله بالظرف " بعد علم " .
- ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا. فَيَمَّا يَنْذَرُ بَاسًا ﴾ (الكهف ١-٢) بين الحال "قيما " وصاحبها "الكتاب" .
- ﴿ أَفَى اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (إبراهيم ١٠) بين الصفة "فاطر السموات " والموصوف لفظ الجلالة .
- ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ ... ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ... ﴾ (الرحمن ٤٦ و٤٨)
بين صفات الجنتين " ذواتا أفنان" وما فى آيتى ٥٠ و ٥٢ بآيات " فبأى آلاء ربكما تكذبان " ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ .

(١) وهذه الأمثلة كذلك مختارة من المرجع السابق - مع إضافة التوضيح . وهناك كذلك أمثلة أخرى كثيرة . وبعض الأمثلة تصلح للفصل والتقديم والتأخير معاً كالمثال الأخير فى الفصل وقبل الأخير فى التقديم والتأخير . وقد جمع صاحب المرجع المذكور الأمرين فى نفس الباب الذى أحلنا عليه . وينظر عن " الفصل " الخصائص لابن جنى ٣٩٠/٢ - ٤١١ فيه الكثير من الأمثلة القرآنية وغير القرآنية مع بسط ما فى تحليلها .

- ﴿ذَلِكَ أَتَى أَنْ تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَخْزَنَ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ (الأحزاب ٥١) بين التوكيد "كلهن" والضمير فى "يرضين" وهو المؤكد.
- ﴿فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ﴾ (محمد ١٨) بين المبتدأ "ذكراهم" وخبره المقدم "أنى لهم" بجملة شرطية .
- ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ (المزمل ١٧) بين المفعول به "يوما" والفعل "تتقون" بالجملة الشرطية .
- ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ . بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ (النحل ٤٣-٤٤) بين المتعلق "بالبينات" والزبر "ومتعلقه" أرسلنا "أو" نوحى " .
- ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ﴾ (الإسراء ١٠٢) بين الحال "بصائر" وصاحبها "هؤلاء" .

ثالثا : الحذف :

كما أن للتقديم والتأخير والفصل مقتضياتها وضوابطها فكذاك لإضمار (أى حذف) بعض العناصر مقتضىياتها وضوابطها ^(١) . ثم إن وجود عناصر الجملة يساعد ذهن مستقبل الكلام المستوعب لنظام الإعراب فى العربية على لحظ التركيب الأصلى للعناصر وللعلاقات بينها . أما فى حالة الحذف فينبغى أن يكون هناك ما ينبه إلى وقوع حذف وإلى المحذوف . وذلك مثل غياب بعض عناصر الجملة أو غموض تركيبها بصورتها الظاهرة ، أو الحاجة إلى توجيه علامة إعراب تحمّلها بعض العناصر - أى بيان وجهها وسببها ، أو إلى معرفة المعنى الدقيق وتجنب الغلط فيه - وما إلى ذلك ^(٢) .

(١) ينظر فى الحذف الخصائص لابن جنى ٣٦٠/٢ - ٣٨١ ، والمغنى تد محمد محيى الدين

٦٠٣ - ٦٥٠ وفيهما الضوابط والأمثلة الكافية .

(٢) محتويات هذه الفقرة : اجتهاد

والأهم لما نحن فيه ما يحتاج إلى توجيه إعراب واقع ، والى بيان أصل الجملة . ثم ما يشكل فهمه إلا بملاحظة وقوع الحذف .

أ - فمن الأول^(١) :

- ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ (النحل ٣٠) فالمقام لا يسوغ أن تكون "خيرًا" منصوبة بقالوا ، ولا معنى لذلك وإنما هي نصبت بمثل الفعل المسئول عنه أى: أنزل خيرا ، وبذا يتجه النصب ويتم بناء الجملة .

- ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ (الذاريات ٢٥) أى قالوا نسلّم سلاما ، قال سلام عليكم ، أنتم قوم منكرون " فأضمر للكلمة الأولى فعلا مثل " نسلم " ، وللثانية خبراً مثل " عليكم " ، وللثالثة مبتدأ مثل : " أنتم " .

- ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ (الأحزاب ٤٠) أى ولكن كان رسول الله ﷺ .

- ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ . بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نَسُوِّيَ بَنَانَهُ ﴾ (القيامة ٣-٤) أى بلى نجعلها قادرين

- ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ (يوسف ٨ و ٨٣) أى فشأنى صبرٌ جميل ، أو فصبرٌ جميل أمثل من غيره .

- ﴿ قُلْ لَا تَقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً ﴾ (النور ٥٣) والآية فى المنافقين الذين يتخلفون عن الغزو مع رسول الله ﷺ ثم عند مساءلتهم يُقْسِمُونَ على أنهم يطيعون الطاعة وسيخرجون معه إن أمرهم .

(١) ما فى أ ، ب هذا اختير مما فى المغنى (مضى الدين) ٢/٦٣٠ - ٦٥٠ للإقتصار على ما

يتصل بالجانب الذى نعالجه - مع الحرص على التوضيح .

وعبارة " طاعة معروفة " تصح خبرا لمبتدأ محذوف " أى المطلوب طاعة واضحة صحيحة لا دخل فيها . أو هى مبتدأ خبره محذوف أى " أمثل بكم " وفيها وجوه أخرى^(١) .

- ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ ﴾ (النور ٣٦ - ٣٧) -
حسب قراءة يسبح بالبناء للمجهول فرجال ترفع فاعلا لفعل مبنى للمعلوم تقديره يُسَبِّحُ .

- ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ (النساء ١٧١)
الآية موجهة إلى الذين يتخذون المسيح وأمه إلهين مع الله . أى يكن الانتهاء خيرا لكم .

- ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ (يس ٣٩) :
"القمر" منصوب بفعل محذوف (تقديره "وسخرنا" أو نحوه) والذي قبله ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ .. وَالشَّمْسُ .. ﴾ بالرفع فليس القمر بالنصب معطوفا على المرفوع .

- ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ (البقرة ٢٨٢) الآية عن الشهادة . أى فالشاهد رجل وامرأتان .

- ﴿ وَإِنْ تَخَالَطَوْهُمْ فَإِيْوَانُكُمْ ﴾ (البقرة ٢٢٠) الضمير الواقع مفعولا "هم" مرجعه العبيد ، فقدّر مثله مبتدأ أى فهم إخوانكم .

- ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (المائدة ٥)
أى حل لكم كذلك .

(١) ينظر المحرر الوجيز ٥٣٦/١٠ - ٥٣٧ والمغنى محيى الدين ٦١٩/٢ .

- ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ (البقرة ١٩٦)
الآية عن حالة المحرم بحج أو عمرة . والمراد (... أو به أذى من
رأسه، فحلقَ شَعَرَ رأسه فعليه فدية ..) .

ب - ومما لا يفهم على وجه إلا بملاحظة الحذف ولو لم يحتج إلى توجيه
إعراب واقع :

- ويقولون : " أنت منى فرسخان " . أى بعدك عنى فرسخان ، لأن
المخاطب نفسه ليس مسافة تقاس .

- ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ (يوسف ٨٢) أى أهل القرية لأن القرية
التي هي الأبنية لا تُسأل .

- ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (الكهف ٧٩) أى كل
سفينة صالحة بدليل أنهم خرقوا سفينتهم لتصبح غير صالحة حتى
لا يأخذها .

- ﴿وَاللَّنا لَهُ الْحَدِيدَ . أَنْ اْعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ (سبا ١٠-١١) والضمير فى له
عائد على داود / أى اعمل دروعا سابغات (فهى اللبوس الذى يصنع
من الحديد .

- ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً ..﴾
(الحديد ١٠) أى لا يستوى هو ومن أنفق من بعده، لأن فعل الاستواء
إنما يكون بين شيئين والذى ذكر شئ واحد، فقدر الثانى، وبقيّة الآية
فيها مصداق هذا التقدير .

- قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عند
دك راضٍ والرأى مختلفٌ

أى نحن راضون بما عندنا - كما أنك راض بما عندك .

لقد اقتصرنا فى بيان معطيات الإعراب فى بناء الجملة العربية من حيث تمكينه من تحريك عناصرها والتصرف فيها بالتقديم والتأخير والفصل والإضمام (الحذف) اقتصرنا فى بيان ذلك على ما يثبت هذه المعطيات ويحفظ وضوح الصورة ويحول دون الغرق فى التفاصيل النحوية . ولعله بهذا يتبين وثاقه الزمام الذى يقود به نظام الإعراب سبل صياغة العبارة العربية ، ومدى تغلغل مقرراته وضوابطه فى كل تصرفات الصياغة .

وبهذا - وبكل ماسبق يتبين أن محاولة تصديع نظام الإعراب فى اللغة العربية هى محاولة لتصديع بناء العربية نفسه . لكن يبقى أنه من واجب الغير أن يدرسوا ويمحصوا ثم يقترحوا ما يخلص النحو العربى من التعقيدات الجدلية التى تجر إليها (الصنعة) ؛ تيسيرا على دارس هذه اللغة الشريفة وحفاظا عليها فى نفس الوقت .

الباب الخامس

الحق والرجال

هذا باب ختامى عقدناه لبيان أن ما أقيم عليه هذا الكتاب هو الحقائق العلمية الواقعية ، وأن موقفنا لم يكن عماده نصره رجال أو أقوال ، فجعلنا هذا الباب أخيراً لنردف به الحقائق العلمية التى قدمناها عليه حتى يتبين القارئ أن ما أخذنا به هو الحق الذى أثبتته الدراسة العلمية وأن أئمة هذا التخصص قد قرروا بالإجمال - منذ عشرة قرون وأكثر - ما قررته هذه الدراسة بالتفصيل وبذا يجتمع للقارئ رافدا الإقناع واليقين .

فعدنا فصلاً أول لمقولات الأئمة فى دلالة الإعراب على المعانى، وفصلاً آخر عرفنا فيه بقطرب وهو الوحيد الذى انفرد بين القدماء بجحد دلالة الإعراب على المعانى ثم عدنا فصلاً ثالثاً لتفنيد الشبه التى ساقته إلى رأيه أو توضيحها .

الفصل الأول

النحاة المتقدمون ودلالة الإعراب على المعنى

إن مسألة علاقة علامات الإعراب بالمعاني لم تخف على الأئمة، بل تنبهوا لها ، وتعرض كثيرون منهم لبيانها . ونورد هنا ما قاله أو قيل عن عدد منهم فيها ، وذلك مقابلة لقول قطرب .

أ - الفراء (يحيى بن زياد ٢٠٧ هـ) .

قال عنه ثعلب : " ... وإنما صح قول الفراء لأنه عمل النحو والعربية على كلام العرب فقال : كل مسألة وافق إعرابها معناها ، ومعناها إعرابها فهو الصحيح " .

" ولم يوجد في كلام العرب وأشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطابق للإعراب ، والإعراب مطابق للمعنى ^(١) " .

(١) النص كاملاً كما جاء في إنباه الرواة ٨/٤ - ٩ ف ١ " قال ثعلب " العرب تخرج الإعراب على الألفاظ دون المعاني - ولا يفسد الإعراب المعاني . وإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب " .

ف ٢ " وإنما صح قول الفراء لأنه عمل النحو والعربية على كلام العرب فقال : كل مسألة وافق إعرابها معناها ومعناها إعرابها فهو الصحيح " .

ف ٣ " وإنما لحق سيبويه الغلط ، لأنه حمل كلام العرب على المعاني دون الألفاظ " .
ف ٤ : ولم يوجد في كلام العرب وأشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطابق للإعراب ، والإعراب مطابق للمعنى " .

ف ٥ " قال (ثعلب) : وما نقله هشام عن الكسائي فلا مطعن فيه . وما قاسه فقد لحقه فيه المغمز ؛ لأنه سلك بعض سبيل سيبويه . فعمل العربية على المعاني وترك الألفاظ . والفراء حمل العربية على الألفاظ والمعاني فبرع واستحق التقدمة وذلك قولك " مات زيد " فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول " مات زيدا " لأن الله تعالى الذي أماته . ولكنك عاملت اللفظ فأردت " سكنت حركات زيد " أ. هـ . وفي الفقرة الأولى ما لا يتفق مع =

ب - ابن قتيبة (٢٧٦هـ) :

قال أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة : " ولها (أى العرب) الإعراب الذى جعله الله وشيئا لكلامها ، وحلية لنظامها ، وفارقا فى بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول ، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما فى إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب .

ولو أن قاتلا قال : هذا قاتلٌ أخى - بالتثنية ، وقال آخر " هذا قاتلُ أخى - بالإضافة - لدل التثنية على أنه لم يقتله ، ودل حذف التثنية على أنه قد قتله " (حذف التثنية يعنى الإضافة ووقوع الحدث فى الماضى ، وبقاؤه يعنى أن اسم الفاعل ناصب لمفعوله ، وأن الحدث مستقبل) .

" ولو أن قارئاً قرأ (فلا يحزنك قولهم . إنا نعلم مايسرون ومايعلون) وترك طريق الابتداء بإنا ، وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب أن بالقول كما ينصبها بالظن (أى قرأ) (فلا يحزنك قولهم أنا نعلم مايسرون) لقلب

= الفقرة الأخيرة والصواب أن " دون " فى كلام ثعلب ف ١ محرفة عن " و " أى .. الألفاظ والمعانى .

والمقصود بالمعنى فى كلام ثعلب هو المعنى التركيبى : تعيين الفعل وفاعله ومفعوله ، ولو بقيام الفعل بالفاعل كمات زيد ومرض وحزن ويشمل صدوره منه مثل ذهب زيد ، واقتضاه مفعول مثل أكل الطعام .

أما المعنى الحقيقى ويتمثل فى المحدث الحقيقى للحدث . وهذا لا يراعى فى الإعراب ولو روعى لأوقع كل ناطق فى مشكلة القدر والمسئولية وما إلى ذلك .

ومراعاة اللفظ تكون بأن الفعل المبنى للمعلوم مثلاً يكون له فاعل قياماً به أو وقوعاً منه وحده أو على غيره ، وهذا يلتقى مع المعنى التركيبى . ونفى ثعلب فى ف ١ منصب على المعنى الحقيق .

أما اتهامه لسيبويه فقد تتبعت مظان الاتهام فى الكتاب فوجدت سيبويه يلتزم دائماً بالمعنى التركيبى الذى هو وجه للصنعة اللفظية التى يشير إليها ثعلب ولم أجد ما ينقض هذا أو يثبت اتهام ثعلب .

المعنى عن جهته ، وأزاله عن طريقه ، وجعل النبي ﷺ محزوناً لقولهم إن الله يعلم ما يُسرُّون وما يعلنون " وهذا كفر ممن تعمدته ، وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به ، ولا يجوز للمؤمنين أن يتجاوزوا فيه " .

" وقد قال رسول الله ﷺ " لا يَقْتُلُ قرشى صبرا " فمن رواه جزماً (أى بجزم الفعل) أوجب ظاهرُ الكلام للقرشى ألا يَقْتُلَ إن ارتد، ولا يَقْتَصُّ منه إن قَتَلَ . (أى لأن الكلام يكون حينئذ نهياً من النبي ﷺ عن قتل القرشى صبراً مطلقاً) ، ومن رواه رفعاً انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنه لا يرتد منها أحد عن الإسلام فيستحق القتل " أ. هـ (١)

ج - الزجاجى (٣٣٧ هـ) :

قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى فى جواب سؤال " ما الذى دعا إلى الإعراب واحتيج إليه من أجله ؟ " الجواب أن يقال " إن الأسماء لما كانت تَعَوَّرُها المعانى ، فتكونُ فاعلةً (مرة) ومفعولةً (أخرى) ، ومضافةً (مرة) ومضافاً إليها (أخرى) ، ولم تكن فى صورها وأبنيتها أدلةً على هذه المعانى ، بل كانت مشتركة = جُعِلَتْ حركاتُ الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعانى . فقالوا : " ضربَ زيدَ عمراً " ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به ، وقالوا " ضربَ زيدَ " فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل لم يُسمَّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه . وقالوا " هذا غلامُ زيدَ " فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه . وكذلك سائر المعانى : جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ؛ ليتسعوا فى كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالةً على المعانى . هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً (٢) .

(١) ينظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ١٤ ، وما بين الأقواس إضافة للتوضيح .

(٢) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ٦٩ - ٧٠ .

وقال عن فائدة علم النحو الذى وظيفته دراسة الإعراب وما إليه: " الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدل ولا مغير ، وتفهم كتاب الله عز وجل الذى هو أصل الدين والديننا والمعتمد ، ومعرفة أخبار النبى ﷺ وكلامه ، وإقامة معانيها على الحقيقة " (١) .

د - أبو سعيد السيرافى : (٣٦٨ هـ) :

وقال أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى فى شرحه لقول سيبويه إن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين " وإن كان أراد باللفظ الحركة فهو قولك ما أحسن زيدا - إذا أردت التعجب ، وما أحسن زيدا - إذا أردت أنه لم يحسن ، وما أحسن زيد ؟ - إذا استفهمت أى شئ منه أحسن أعينه أم أنفه أم وجهه أم خده . وكذلك ضرب زيد عمرا - اختلفت حركة زيد وحركة عمرو لاختلاف المعنيين ، إذ كان أحدهما فاعلا والآخر مفعولا " (٢) ثم قال عن إتاحة الإعراب الفرصة للتقديم والتأخير " وذلك أنا قد بينا أن العرب لحاجتها إلى اتفاق القوافى فى شعرها ، وانتظام السجع فى خطبها وكلامها جعلوا الإعراب دالا على معانيها باختلاف الحركات فقدموا وأخروا للتوسع فى الكلام " (٣) ونحن نلاحظ تنويه الزجاجى والسيرافى بما يتيح الإعراب من تحريك عناصر العبارة لأغراض لفظية أو بلاغية . وذلك بالإضافة إلى الغرض الأساسى من الإعراب ، وقد ذكره أيضا .

(١) الإيضاح ٩٥ ، وفى ص ٩١ منه " ... ثم إن النحويين لما رأوا فى أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعانى وتبين عنها سموها إعرابا أى بيانا ، وكأن البيان بها يكون " ... و " الإعراب الحركات المبينة عن معانى اللغة ، وليس كل حركة إعرابا ، كما أنه ليس كل الكلام معربا " .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ٦٩/٢ .

(٣) نفسه ٧٤/٢ .

هـ - ابن جنى (٣٩٢هـ) :

وقال أبو الفتح عثمان بن جنى :

" الإعراب هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ . ألا ترى أنك إذا سمعت "أكرم سعيداً أباه وشكر سعيداً أبوه " علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول . ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه .

فإن قلت : فقد تقول " ضرب يحيى بشرى " فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً ، وكذلك نحوه . قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله .. ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب . فإن كان هناك دلالة من قيل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم ، والتأخير نحو " أكل يحيى كمثرى " ، لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت . وكذلك ضربت هذا هذه ، وكلم هذه هذا (يعنى أن تذكير الفعل أو تأنيته يشير إلى الفاعل المناسب له) .

وكذلك إن وضع الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف نحو قولك " أكرم اليحيى البشريين ، وضرب البشريين اليحيون " .

وكذلك لو أومأت إلى رجل و فرس فقلت : كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ، لأن فى الحال بياناً لما تعنى .

وكذلك قولك " ولدت هذه هذه " - من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة .

وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإتياع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان ، نحو " ضرب يحيى نفسه بشرى " ، " أو كلم بشرى العاقل معلّى " ، أو " كلم هذا وزيداً يحيى " (١) .

(١) ينظر الخصائص ٣٥/١ .

وفى كلام ابن جنى هذا كثير مما يبين قيمة الإعراب ، ثم ما يكلفه غياب الإعراب من التزام النمطية ، أو الاتكاء على قرائن لفظية أو حالية تبين المعنى التركيبى المراد ، وأن غياب النمطية والقرائن يوقع فى الإبهام .

وقال ابن جنى عن النحو: "النحو هو انتحاء سَمَتِ كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره - كالتثنية والجمع ، والتحقيق ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، لِيَلْحَقَ من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة ، فينطقَ بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها " (١).

و - ابن فارس (٣٩٥هـ) :

وقال أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازى من العلوم الجليلة التى اختصت بها العرب الإعراب الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ ، وبه يُعرف الخبر الذى هو أصل الكلام . ولولاه ما مُيِّزَ فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منوعات ، ولا تعجَّب من استفهام ولا صَدْر من مصدر ، ولا نعت من تأكيد . وذكر بعض أصحابنا أن الإعراب يختص بالأخبار . وقد يكون الإعراب فى غير الخبر أيضا ، لأننا نقول : " أزيْدُ عندك ؟ " و " أزيْدًا ضربت ؟ " . فقد عمل الإعراب وليس هو من باب الخبر " .

وقال أيضا " فأما الإعراب فيه تميُّز المعانى ، ويوقَّف على أغراض المتكلمين : " وذلك أن قائلا لو قال ما أحسن زيد - غير معرب ، أو ضرب عمرو زيد - غير معرب ، لم يوقَّف على مراده . فإذا قال : " ما أحسن زيدا ، أو ما أحسنُ زيد ، أو ما أحسنَ زيد " أبان الإعراب عن المعنى الذى أراد (٢) " (يعنى

(١) الخصائص ٣٤/١ وهو يفسر تسمية هذا العلم نحوا بانتحاء سمت كلام العرب وقد أخذنا

بغير هذا انظر أول الفصل الخامس من الباب الثانى من كتابنا هذا . . .

(٢) ينظر الصحابى لابن فارس (تح . السيد صقر) ٧٦ ثم ٣٠٩ .

أن الجملة الأولى تعجب ، والثانية استفهام ، والثالثة نفي أو استفهام) .

ثم يذكر مزيدا من الأمثلة : " ثم يقولون : " هذا غلاماً أحسنُ منه رجلاً يريدون الحال فى شخص واحد . و " هذا غلامٌ أحسنُ منه رجل " فهما إذاً شخصان .

" وتقول : كم رجلاً رأيتَ ؟ فى الاستخبار ، وكم رجلٍ رأيتَ فى الخبر - يراد به التكاثر " (كم الاستفهامية تمييزها منصوب ، والخبرية تمييزها مجرور).

" وهن حواجُ بيتِ الله . إذ كنَّ قد حججن ، حواجُ بيتِ الله . إذا أردن الحج " . (لأن إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله تعنى أنه للزمن الماضى أو ما بمعناه (فيكون الحج قد وقع) ، ونصبه مفعوله يدل على أنه للحال أو الاستقبال أو الاستمرار التجددى فيكون الحج سيقع فى المستقبل) .

" ومن ذلك : جاء الشتاءُ والخطبُ " لم يرد أن الخطب جاء إنما أراد الحاجة إليه ، فإن أراد مجيئهما قال " والخطبُ " ^(١) (الأول منصوب على أنه مفعول معه ، فإذا رفع كان معطوفاً) .

وذكر فى موضع آخر " وجهك وجهُ حرٌ " (بالإضافة) ، " وجهك وجهٌ حرٌ " (على النعت) ^(٢) .

و - وهناك المزيد من شهادات الأئمة المتقدمين على جدوى الإعراب ، ودلالته على المعانى ^(٣) .

(١) نفسه ٣١٠ .

(٢) نفسه ٥٥ ، وهناك كلام عن الإعراب فى ص ٧٦ منه أيضا .

(٣) ينظر الأصول فى النحو لمحمد بن السرى بن سهل المعروف بابن السراج (٣١٦هـ) (تح. د. عبد الحسين الفتلى) ٤٤/١ حيث قال " ... فسَمُوا هذا الصنف الثانى من التغيير الذى يلحق الاسم والفعل بعد تسليم حروفهما ونضد بنائهما (يعنى أنه يلحق بأواخر -

والخلاصة أن ما راعه قطرب من نفى العلاقة بين علامات الإعراب والمعاني - لم يظاهره عليه أحد ، (تأمل قول الزجاجي بعد ما عرض بيانه في إثبات دلالة الحركات على المعاني " هذا قول جميع النحويين إلا قطربا " بل أثبتوا العلاقة بين تلك العلامات والمعاني إثباتا مؤكدا - مبينين وجه ضرورة وجودها ، وضاربين الأمثلة المؤكدة لتمييز المعاني بوجود العلامات ، والتباس المعاني بغيبائها . ونوه كثيرون منهم بإتاحة الإعراب لفرصة تحريك عناصر الجملة بالتقديم والتأخير دون أن يختل المعنى ، لأن الإعراب يحرسه، ونوه بعضهم بوظيفة علم النحو - الذى يقرر قواعد الإعراب - " أن يلحق من ليس من أهل العربية بأهلها " فى الفصاحة نطقا وفهما .

وجه كلمة الخليل :

استشهد د. إبراهيم أنيس لكون حركات (الإعراب) ليست لإفادة المعاني بقول سيبويه : " وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به " ونحن نقول : نعم جاء هذا فى كتاب سيبويه ، لكنه فهم على غير وجهه غلطا أو مغالطة . فالذى يريده الخليل أن مكونات "

= الأسماء والأفعال) ، ويقع لفروق ومعان تحدث ... إعرابا ، وبدءوا بذكره فى كتبهم لأن حاجة الناس إليه أكثر " أ. هـ بتصرف ، وانظره فى ٣٥/١ حيث قال " النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب ، حتى يقف منه على الغرض الذى قصده المبتدئون بهذه اللغة. فباستقراء كلام العرب ما علم أن الفاعل رفع ، والمفعول به نصب. واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع ... "

وينظر التبصرة والتذكرة للصيمرى (ق٤هـ) ٧٦/١ حيث قال: " وأصل الإعراب للأسماء دون الأفعال. وإنما كان ذلك كذلك، لأن الأسماء تكون على صيغة واحدة ، وتختلف عليها المعاني ، فلا بد من أن يفرق بينهما نحو قولك : " ما أحسن زيدا فى التعجب ، وما أحسن زيد فى النفي، وما أحسن زيد ؟ فى الاستفهام ألا ترى أن الإعراب فرق بين هذه المعاني، ولولا هو لم تتميز " وينظر شرح الرضى الكافية ١٨/١، ١٩، ٢٠ .

البناء " (كلمة البناء يقصد بها البنية أى " التركيب ") هى الحروف الساكنة مجردة عن الحركات . فبناء (كتب) مكون من الكاف والباء والياء - ساكنات . أما الحركات (الفتحات فى حال البناء للمعلوم ، وضمه الكاف وكسرة التاء وفتحة الباء فى حالة البناء للمفعول ، وكذلك الضمتان فى حال النظر إلى الكلمة على أنها جمع كتاب) فهن زوائد لسن من صلب هذا البناء . وإنما هن يدخلن فى كل بناء ويعتبرنه ليتمكن النطق به - بمعنى أننا لا نستطيع أن ننطق الحروف الثلاثة سواكن متتابعات مرة واحدة (كتب) ، ولذلك يؤتى بتلك الحركات ليفصل بها بين تلك السواكن ليتمكن النطق^(١) وهذا التحليل الذى ذكرته صحيح وهو ليس تأويلا ، ولكنه صريح فى كلام سيبويه تكشفه جملة حذفها من احتج بالعبارة ليكمل له الاحتجاج - وهو تصرف غير علمى . والعبارة كاملة هكذا : " وزعم الخليل " أن الفتحة والكسرة والضممة زوائد . وهن يلحقن الحرف (يعنى الكلمة) ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذى لا زيادة فيه " فالجملة الأخيرة التى أغفلت توضح المراد بصدر العبارة تماما . وبهذا يتبين أن كلام الخليل صحيح ، ولكن لا علاقة له بالإعراب . لأنه يتكلم عن حركات البنية الداخلية للكلمة ، وليس عن حركات آخرها التى هى حركات إعراب .

(١) هناك وظيفة أخرى للحركات هى إعطاء الصيغة هيئتها : فعلا ماضيا للمعلوم - إذا كانت الحركات فتحات ، أو للمجهول إذا كن ضمة فكسرة ففتحة أو جمع كتاب إذا كن ضمة ثم ضمة وهكذا .

الفصل الثانی

قطرب صاحب الدعوى الأول

نظراً إلى اتكاء د. إبراهيم أنيس على رأى قطرب (تلميذ سيبويه) الذى نفى فيه دلالة الإعراب على المعانى - وقد أسلفنا نص كلام قطرب فى هذه المسألة^(١) - فإننى سأعرض بإيجاز ما قال المترجمون لقطرب عنه .

ترجمة قطرب :

جاء عنه فى معجم الأدباء " محمد بن المستثير بن أحمد أبو على المعروف بقطرب ، البصرى النحوى اللغوى ، سمي قطرباً لأنه كان يكرّر إلى سيبويه للأخذ عنه ، فإذا خرج سيبويه سحرّاً رآه على بابهِ فقال له يوماً : ما أنت إلا قُطْرُبُ ليل ، والقطرب : دويبة تدب ولا تفتر^(٢) فلقب بذلك ، وهو أحد أئمة النحو واللغة ، أخذ النحو عن سيبويه وأخذ عن عيسى بن عمر وجماعة من علماء البصرة ، وأخذ عن النظام المتكلم إمام المعتزلة وكان على مذهبه ، ولما صنف كتابه فى التفسير أراد أن يقرأه فى الجامع فخاف من العامة وإنكارهم عليه ، لأنه ذكر فيه مذهب أهل الاعتزال ، فاستعان بجماعة من أصحاب السلطان ليتمكن من قراءته فى الجامع ، واتصل قطرب بأبى دلف العجلي وأدب ولده ، وأخذ عنه ابن السكيت وقال : كتبت عنه قمطراً ثم تبينت أنه يكذب فى اللغة فلم أذكر عنه شيئاً . توفى أبو على ببغداد سنة ست ومائتين . وله من التصانيف : كتاب معانى القرآن ، وغريب الحديث ، وإعراب القرآن ، والمثلث فى

(١) ينظر نص ما قاله فى القسم الأول من هذا الكتاب ، ص ١٠ - ١١ .

(٢) أى لا تمل .

اللغة ، وكتاب الرد على الملحدين فى متشابه القرآن ، ومتشابه القرآن ، وكتاب الفرق ، وكتاب الاشتقاق ، وكتاب الأضداد ، وكتاب فعل وأفعل ، وكتاب الأصوات ، وكتاب الأزمنة ، وكتاب القوافى ، وكتاب خَلَقَ الإنسان ، وكتاب خَلَقَ الفرس ، وكتاب الهمزة ، وكتاب العلل فى النحو ، ومجاز القرآن ، والمصنف الغريب فى اللغة وغير ذلك . ومن شعره :

إن كنت لست معى فالذكر منك معى يراك قلبى إذا ما غبت عن بصرى
والعين تبصر من تهوى وتفقدته وناظر القلب لا يخلو من النظر
وقال :

لقد غرت الدنيا رجالا فأصبحوا بمنزلة ما بعدها متحوّل
فساخط عيش ما يبدل غيره وراض بعيش غيره سيبدل
وبالغ أمر كان يأمل غيره ومُصْطَلَمٌ^(١) من دون ما كان يأمل

ويهمنا هنا مما ذكر فى الترجمة السابقة ما اختصره السيوطى إذ قال عنه " .. أخذ عن عيسى بن عمر ، وكان يرى رأى المعتزلة النظامية ، فأخذ عن النظام مذهبه ، واتصل بأبى دلف العجلي وأدب ولده . ولم يكن ثقة . قال ابن السكيت (٢٤٤هـ) : كتبت عنه قمطرا ، ثم تبينت أنه كان يكذب فى اللغة ، فلم أذكر عنه شيئا^(٢) . وقال عنه الأزهرى (٢٧٠هـ) صاحب معجم تهذيب اللغة " قطرب ليس من الثقات "^(٣) .

(١) أى مبعد مقطوع .

(٢) بغية الوعاة ١ / ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٣) تهذيب اللغة (حلز) ٤ / ٣٦٢ - ٣٦٣ .

وأخيراً يهمننا مما ذكر في بعض كتب التراجم الأخرى أنا أبا القاسم
المهلبى تلميذ قطرب - جعل لقطرب جُعلاً على أن يقدمه على نفسه ويقر له
بالعلم ، ويقول في ذلك شعراً . فأجابه إلى ذلك قطرب وقال شعراً أوله :

ذا ما أقرب به قطرباً على نفسه لأبى القاسم

.....

بأن قال قد بذنى فى القيا س وصيرت فى يده خاتمي
فصرت على السن تلميذه وصار أبو قاسم عالمي^(١)

وللإنصاف نقول إن كل ما قاله أبو الطيب عن قطرب هو "وأخذ عن
يونس بن حبيب ممن اختص به دون غيره محمد بن المستنير قطرب ، وكان
حافظاً للغة ، كثير النوادر والغريب"^(٢) ولم يذكر عنه السيرافى إلا تعليل لقبه^(٣) .
ولم يذكر عنه الزبيدى إلا اسمه، وثلاثة عبارات (مما رواه عن العرب) فى
إحداها قلب - أتى قطرب بنظيرين له من القرآن الكريم ، وقصته مع تلميذه^(٤) .
كما لم يذكر عنه أبو المحاسن إلا تعليل لقبه ، وأن له كتاباً فى القرآن " حسنا
كثير الفوائد " ، وأنه عمل كتاباً فى النحو يلقب " بالجماهير " وصفه أبوالمحاسن
بأنه " ليس بالطائل " ، وقصته مع تلميذه^(٥) . لكن ابن النديم ذكر - بجانب اسمه ،
وتعليل لقبه ؛ وتأديبه لولد أبى دلف ، وأسماء كتبه - أنه " أخذ عن سيبويه ،

(١) ذكر هذا الزبيدى فى طبقات النحويين واللغويين ١٠٠ ، وأبو المحاسن فى تاريخ العلماء
النحويين ٨٤ ، والقفطى فى إنباه الرواة ٢١٩/٣ - ٢٢٠ .

(٢) مراتب النحويين ٦٧ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ٦٥ .

(٤) طبقات النحويين ٩٩ - ١٠٠ .

(٥) تاريخ العلماء النحويين ٨٣-٨٤ .

وعن جماعة من علماء البصريين ، ثقة فى ما يحكيه^(١) . والقفطى ذكر لقبه ، وأنه نزل بغداد ، وأن محمد بن الجهم روى عنه ، وقصته مع تلميذه ، وأنه كان " موثقا فى ما يمليه"^(٢) . وذكر وفاته (٢٠٦ هـ)^(٣) .

أى أن ابن السكيت والأزهرى وياقوتا والسيوطى ذكروا - عدم توثيقه ، فى حين ذكر توثيقه ابن النديم والقفطى ، وربما يعد قول أبى الطيب فيه " كان حافظا للغة " توثيقا ، ولو اقتصر الأمر على الحكم بالثقة أو غيرها مجردا لسهل الأمر وقرب ، وقلنا إن هناك تكافؤا . لكن الخطير الذى لا يمكن تجاهله . هو قول ابن السكيت : " إنه (كان قد) كتب عنه قَمَطَرَا ، ثم تبين له أن قطربا كان يكذب فى اللغة ، فلم يذكر عنه شيئا " هدد ترجح كفة عدم الثقة فى أمانة قطرب بدرجة حاسمة ؛ لأن العالم لا يضحي بجهد بذله فى جمع حصيلة علمية هى قوام حياته فى مقابل أوهام أو ظنون أو شكوك ، ثم إن الخبر يقول " تبين له " أى أنه ثبت له بيقين أن قطربا " كان يكذب فى اللغة " . يضاف إلى هذا أن الأصل فى وسط هؤلاء العلماء اللغويين الذين ينقلون عن العرب مفردات أو عبارات لغوية - لاشعر مدح أو قدح يُكسبُ وجهها عند الناس - هو الأمانة ، فذكرُ خلاف الأصل ، ومن رجلٍ مدقق كابن السكيت ، وإزاء رجل من طبقة أعلى منه ، ودون وجود عنصر المنافسة .. لا يكون الاتهام بالكذب مع كل ذلك إلا بوجود شواهد متينة . كذلك فإن انصياع قطرب لعرض تلميذه الآخر أن يقر له بالتفوق عليه مقابل جعل (مال) أمر له دلالاته فى مدى تماسكه واعتزازه بقيمة علمه . وأخيرا فإن اعتزاله ، وتنزيله معانى القرآن الكريم على مذهب المعتزلة ، وإصراره على

(١) الفهرست (تح . د . ناهد عباس عثمان) ١٠٦ .

(٢) إنباه الرواة ج ٣ / ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٣) ذكر وفاته ابن النديم ، وياقوت ، والقفطى ، والسيوطى ينظر الفهرست ومعجم الأدباء وإنباه الرواة وبغية الوعاة فى المواضع المحددة قبلا .

مراغمة جمهور المسلمين بذلك ، واستعانت به بالسلطة على هذه المراغمة له دلالاته على استماتته في إظهار رأيه أو مذهبه، وفي نصرة هواه، مما ييسر تصور أنه قد يكذب ويدعى ليصل إلى ما يريد. ولست حريصا على الطعن فيه ، ولكني أبين بعض أبعاد الأقوال ودلالاتها وفاء بحق البحث. وأهم هذه الدلالات عندى أن فساد الطوية في مجال علمي وثيق الصلة بالدين.. يحجب القلب عن الآراء الصحيحة، ويزين الآراء الباطلة . كما قال تعالى ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ . جاء في الإتيقان للسيوطي . " قال الإمام أبو طالب الطبري في أوائل تفسيره : القول في آداب المفسر : اعلم أن من شرطه صحة الاعتقاد أولا ، ولزوم سنة الدين : فإن من كان مغموصا عليه في دينه لا يؤتمن على الدنيا ، فكيف (يؤتمن) على الدين ؟ ثم لا يؤتمن في الدين على الإخبار عن عالم - فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله تعالى ، ولأنه إن كان متهما بالإلحاد يبغى الفتنة ويغري الناس بليته وخداعه كدأب الباطنية وغلاة الرافضة ، وإن كان متهما بهوى لم يؤمن أن يحمله هواه على ما يوافق بدعته كدأب القدرية . فأن أحدهم يصنف الكتاب في التفسير ومقصوده منه الإيضاح خلال المسلمين^(١) ليصدهم عن اتباع السلف ولزوم طريق الهدى ...

ثم قال " ومن شروطه صحة المقصد في ما يقول ليلقى التسديد فقد قال الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ ، وإنما يخلص له القصد إذا زهد في الدنيا، لأنه إذا رغب فيها لم يؤمن أن يتوسل به (أى بالتفسير) إلى غرض يصده عن صواب قصده ويفسد عليه صحة عمله".^(٢) وقد تبين مما عرضناه من سيرة قطرب أنه لم يتوفر له كمال صحة المعتقد ولا الزهد ولا التخلص من الهوى .

(١) أى الإفساد بينهم وقتلتهم .

(٢) الإتيقان (نحد محمد أبى الفضل) ٤ : ٢٠٠ - ٢٠١ .

الفصل الثالث

تفسير شبه قطرب

بقى ما جاء به قطرب من أمثلة تطبيقية للاحتجاج لزعمه عدم دلالة الإعراب على المعانى ، وهو ما يبدو من عدم اتساق الحركات الإعرابية . تطبق على ألفاظ بعض الأساليب مع مواقع تلك الألفاظ.

وهذا الاحتجاج مبنى على خطأ مركب فى فهم مسألة الإعراب . فالحروف (كان وأخواتها) إنما تعمل نيابة عن أفعال ، والفعل لا يعمل بسبب عين معناه اللغوى ، وإنما بسبب كون هذا المعنى يتحقق فى الواقع دون مفعول كقام زيد ، أولا يتحقق معناه إلا بوجود مفعول مثل قطف فلان الزهرة ، ولقط العصفور الحب ... إلخ . فمعنى القطف واللقط لا يتصور إلا بوقوع الفعل على الزهرة أو الحب مثلا - وقد ذكرنا هذا من قبل مفصلا ، ومن هنا نصب المفعول الذى وقع عليه الفعل . ويستوى فى هذا غرس على الشجرة وقطع على الشجرة . فالشجرة مفعول منصوب فى الجملتين وهى فى الأولى قد غُرسَتْ ، وفى الثانية قُطعت - لكن ليس هذا هو سبب النصب ، وإنما سببه أن طبيعة الفعل فى كل منهما لا تتصور ولا تتم إلا بوجود مفعول يقع عليه الفعل . ووقوع الفعل على المفعول هو الذى ينصبه .

فاعترض قطرب ومن بعده د. أنيس مبنى على توهم أنه يجب أن تتماثل الأفعال فى أعيان معانيها ليكون تماثلها فى عملها مقبولا ، وأنه يجب أن يكون لكل معنى لغوى إعراب خاص به . وهذا توهم يجاوز نطاق الوعى العقلى . فهذا رد لكل المجموعة الأولى التى أوردها قطرب وهى ما اتفق إعرابه واختلف

معناه " إن زيدا أخوك ، ولعل زيدا أخوك وكان زيدا أخوك " تأويلهن " أحقق " و " أرجى " و " أشبه " ... وهكذا وهذا التأويل أعنى القول بأن إن وأخواتها تعمل لأنها " بمنزلة الأفعال " قال به نصاً سيبويه ^(١) أستاذ قطرب قبل أن يورد قطرب اعتراضه . ولو فقه قطرب كلام أستاذه ما اعترض . ثم إن الأئمة بعد سيبويه أكدوا كلامه أيضا .

وأما المجموعة الثانية وهى ما اختلف إعرابه واتفق معناه وقد ذكرها د. إبراهيم أنيس فى صورة قبول ألفاظ بعض الأساليب لأكثر من ضبط دون اختلاف المعنى ، فهذا مبنى على تقدير العرب ، وله قياسه . ففى مثل ما زيد قائم وما زيد قائما . " ما " الأولى تميمية لم تعمل لأنها حرف عام يدخل على الأسماء والأفعال ، والثانية حجازية أعملوها تشبيها بليس . وكذلك سائر ما فى هذه المجموعة : منذ يومين ومنذ يومان ، ما فى الدار أحد إلا زيد ، إلا زيدا . هو اختلاف لهجات له قياسه . وأما لا مال عندك ولا مال عندك . فقد جاء اتفاق المعنى من كون المال اسم جنس عاما فلما وقع عليه نفى الوحدة التقى مع معنى نفى الجنس ، وذلك بالإضافة إلى ضعف السند اللهجى لـ لا التى لنفى الوحدة ^(٢) . وأما فى مثل " إن القوم كلهم ذاهبون " ، " وكلهم ذاهبون " فاختلف تقدير ونظر .

(١) فى الكتاب (تح . هارون) ١٢/١٣١ ، ١٤٠ ، ١٤٨ ، والمقتصد ١/٢١١ ، وشرح الرضى الكافية ١/١٠٩ - ١١٠ ، ٢٥٧ .

(٢) إعمال " لا " النافية عمل " ليس " ليس له سند حاسم عن العرب . قال الرضى فى شرحه الكافية ١/١١٢ " والظاهر أنه لا يعمل " لا " عمل " ليس " لا شاذاً ولا قياساً ولم يوجد فى كلامهم خبر " لا " منصوباً كخبر " ما " و " ليس " ، وهى فى نحو " لا براح " ، و " لا مستصرخ " الأولى أن يقال هى ... " لا " التبرئة إلا أنه يجوز أن تهمل مكررة نحو " لا حول ولا قوة " ، ويجب ذلك (الإهمال) مع الفصل بين اسمها وبينها ، ومع المعرفة ، ويشذ فى غير ذلك نحو " لا براح " وذلك ضعفها فى العمل " .

فمن نظر إلى " كلهم " على أنها تأكيد نصبها ، ومن نظر إليها على أنها بداية جملة الخبر رفعها .

وأما ليس زيد بجبان ولا بخيل " ، " لا بخيلا " فهو قريب من السابق ، لأن الذى جر عطف على الظاهر ، والذى نصب راعى أن قوله " بجبان " خبر " ليس " حقه النصب ، والباء زائدة ، فعطف عليها بالنصب رعاية لهذا الاعتبار وهذا كله متعالم لدى النحاة عبروا به وبمثله عما بنفوس العرب .

وأما اعتراض د. أنيس بقولهم " قمت احتراماً لك ، وقمت لاحترامك " فهو دليل لنا لا علينا ؛ فلما حُذِفَ الحرف نُصِبَ المفعول لأجله ليتميز موقعه الإعرابى ، ولما ذكرت اللام جرت ما بعدها ووضّحت المعنى الموقعى ، وكذلك الأمر فى نصب الظرف وجره بـفى ، فهى صيغ أسلوبية ينبغى أن تظل متاحة ، والحجر خطأ وتزيّد.

وأخيراً فإن قول أبى على إنه يجوز إسكان حركة الإعراب ، وقراءة أبى عمرو " يأمركم " ونحوه بإسكان الراء = هو أمر معروف فى اللغة فى إطار التخفيف بإسكان الحركة التى تتوسط عدة حركات متوالية بصرف النظر عن كونها حركة إعراب أو غير حركة إعراب. وذلك يجرى فى داخل اللفظ الواحد إذا توالى فيه حركات مختلفة نحو : عَلِمَ ، وَظَرَفَ ، وَرَجَلٌ ، وَكَبِدٌ ... كل ذلك يمكن أن ينطق بإسكان وسطه ، وكذلك مثل مُنْتَصِبًا بإسكان الصاد ، وقد يجرى فى كلمتين إذ توالى حركات من آخر الأول وأول الثانى مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مِنْ يَتِّقِ وَيَصْبِرُ ﴾ بإسكان القاف ، ومثل قو الشاعر .

" فالיום أشرب غير مستحقب "

بإسكان باء أشرب^(١) . وهذا باب متعالّم عند علماء العربية . وليس معناه أن الإعراب لا دلالة له ، لأن الحركات مأخوذة في الحسبان ، والتسكين تخفيف معروف أنه بديل للحركة . وكذلك الأمر في إدغام المتقاربين " والقلائد ذلك " ، " خزائن رحمة ربى " فهما من الإدغام الكبير ، وفيه تخفيف لحركة معروفة أعنى مأخوذة في الحسبان . وهناك من مثل الإدغام الكبير ما لا يكاد يحصى . ولكن كل هذا التخفيف طوارئ مبنية على الأصل تثبته ولا تنفيه . وقد أسلفنا أن القرائن قد توجه إلى المعنى بما يكفى . ولكنها تظل في نطاق التوجيه لا التعيين ، وفي بعض الحالات لا كلها . فإذا خففت الحركات في هذه الحالات فلا يعنى ذلك إمكان التخلّى عن الوسيلة الأساسية والعامة لتعيين المعنى .

ويعجبني هنا سطور واجه بها الإمام ابن جنى مثل هذه الشبهة التى واجهناها فى هذا الفصل ، ولنلاحظ ضيق ابن جنى بضيق أفق موردى هذه الشبهة وضعف فهمهم واستيعابهم . قال فى باب^(٢) عقده بعنوان " باب فى الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو فى نفسه عن إحكام العلة " : " اعلم أن هذا الموضوع هو الذى يتعسف بأكثر من ترى . وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم (=يعنى علماء اللغة الآخذين عن العرب) فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف وإليه ساقط غير متعال . "

" وهذا كقولهم : يقول النحويون إن الفاعل رفّع ، والمفعول به نصب . وقد ترى الأمر بضد ذلك . ألا ترانا نقول : " ضُرب زيد " فنرفعه وإن كان مفعولا به ، ونقول " إن زيدا قام " فننصبه وإن كان فاعلا ، ونقول : " عجبت من قيام زيد " فنجره وإن كان فاعلا . ونقول أيضا : قد قال الله عز وجل ﴿ وَمَنْ حَيْثُ

(١) ينظر الخصائص ٣٣٨/٢ - ٣٤١ ، وخصائص اللغة العربية د. محمد حسن جبل .

(٢) الخصائص ١٨٤ - ١٨٥ .

خَرَجْتَ ﴿ فرفع " حيث " وإن كان بعد حرف الخفض . ومثله عندهم في الشناعة قوله عز وجل ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴿ وما يجرى هذا المجرى " .

وهنا قال ابن جنى في الرد على موردى هذه الشبهة : " ومثل هذا يُتَعَب مع هذه الطائفة ، لاسيما إذا كان السائل [عنه] من يلزم الصبر عليه . ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهَوَس وذا اللغو . ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب (= المثبت) وغير الواجب (= المنفى) في ذلك سواء ، لسقط صدادع هذا المضعوف ، وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب إذا أُسند الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضلة ، وكذلك لو عرف أن الضمة في نحو حيث وقبل وبعد ليست إعرابا ، وإنما هي بناء " .

وبعد ، فقد واجهنا الإدعاء بعدم أصالة الإعراب في العربية وعدم دلالة الإعراب على المعانى فيها بما فندهما تماما بمعونة الله ، وبهذا وذاك اندحر هذا الهجوم على القرآن والعربية ، وثبت أن الإعراب أصيل فيهما . كما ثبت أنه لا يمكن الاستغناء عن الإعراب إلا إذا كان الكلام يتناول المعانى الجارية والسطحية التى يمكن أن تغنى فيها الإشارة عن الكلام نفسه . أما عند تناول المعانى العميقة والمتداخلة والمركبة ، وعند الاحتياج إلى التقديم والتأخير والفصل وما إلى ذلك لأغراض بلاغية أو تعبيرية فإن الإعراب يكون من أهم ما يعين على الوصول إلى المعنى المراد بدقة ووضوح ، وقد عبرنا عن ذلك من قبل أكثر من مرة .

والله من وراء القصد وهو نعم المولى ونعم النصير .

الخاتمة

١ - بينا - بحول الله وقوته - زيف كل الشبه التي بُنى عليها ادعاء عدم أصالة الإعراب في اللغة العربية والقرآن الكريم . فأثبتنا وجود الإعراب في الساميات القديمة، وفي اللهجات العربية العامية الحديثة، وزيفنا الدعاوى التي بنيت على تشعب قواعد الإعراب: ادعاء عجز الأميين عن مراعاة الإعراب في كلامهم، وادعاء عجز العرب عن إنشاء النحو ، وادعاء تكلف قواعد الإعراب وتطبيقها - في القرن الهجري الثاني - على النتائج العربى السابق له وعلى القرآن الكريم ، وقدمنا - توضيحاً لذلك - صورة موجزة لنشأة النحو، وصورة كلية تجمع قواعده المتشعبة، لتبين أصالته في بيئته العربية، وقرب صورته الإجمالية من الأميين والدارسين .

٢ - قدمنا شواهد علمية تطبيقية صوتية وخطية تثبت وجود الإعراب في عربية القرن السابع الميلادي (الأول الهجري) وفي القرآن الكريم منذ أول نزوله، بل وفي الشعر الجاهلي قبل نزول القرآن

٣ - أثبتنا - أن هناك علاقة حقيقة بين الإعراب والمعنى بنوعيه . فالمعنى اللغوي يؤثر في الإعراب من أربعة سبل (فنية)^(١)، والمعنى التركيبي الذي يريده منشى الكلام - هو الذى يوجه إلى طريقة صياغة التركيب ، ومن ثم إلى الضبط الإعرابى ، كما أن النوع النحوى الذين (يختاره) منشى الكلام للمفردات المكملة للجملة يوجه إلى تكييفها الإعرابى^(٢) .

(١) نقصد بالفنية أن تلك السبل تعتمد على المعنى المعجمى البحث - الذى لا دخل لمنشى الكلام فى شحن الكلمة به . والسبل الأربعة المذكورة فى فصلة علاقة المعنى اللغوى بالإعراب .

(٢) تراجع فصلة علاقة المعنى التركيبى بالإعراب .

وبهذا وذلك يكون الإعراب فرعاً للمعنى " كما قيل . ثم يصبح متاحاً للمتلقى الذى يعرف المعانى اللغوية أن يتخذ الضبط الإعرابى والتكليف الإعرابى دليلاً إلى المعنى الذى أراده منشئ الكلام رجوعاً من اللازم إلى الملزوم أو من الأثر إلى المؤثر . كما أثبتنا - بفصل كامل - دلالة الإعراب على المعانى فى القرآن الكريم ، وقدما لذلك أمثلة كثيرة .

٤ - وضح من المعالجة، أن العلامات الإعرابية التى هى أثر مباشر للإسناد والتعدي هى الدليل الأساسى إلى المعنى التركيبى، وذلك باعتراف صاحب نظرية القرائن نفسه، وأن محاولة إغراقها لتكون مجرد قرينة واحدة ضمن نحو سبع قرائن هو تكلف لا أساس له. كذلك ثبت أن التحسس الصورى الأعشى للقرائن - مع إغفال المعانى بأنواعها ، ودون الاعتماد الأساسى على الإسناد والتعدي - لا يوصل إلى المعنى التركيبى. ومن ثم فالعلامات الإعرابية هى الدليل الموثوق به والمسعف إلى المعنى التركيبى .

٥ - يستخلص أيضاً مما سبق أنه فى حالة الجمل النمطية القريبة والبسيطة يمكن الاستغناء عن علامات الإعراب ودلالاتها^(١). ولكن علينا أن نستحضر أن حالات التعبير والتفاهم القريبين التى يستخدم فيها ذلك النوع من الجمل قد يمكن الاستغناء فيها عن الكلام نفسه . فإن الإنسان يستطيع أن يعبر بالإشارة وحدها عن احتياجه للشرب أو الكل أو إلى قلم ليكتب أو نحو هذا من الأمور المعروفة له ولمن حوله ، كما يستطيع أن يعبر بالإشارات عن القبول أو الرفض أو الدهشة أو التعجب لأمر ما ، وهو من باب أولى يستطيع أن يعبر عن كل ذلك وما ماثله بعبارة تخلو من علامات الإعراب. لكن علينا أن نتذكر أن هذه الأمور القريبة لا تمثل خصيصة الإنسان

(١) سبق إلى التنويه بهذه الإمكانية الإمام أبو القاسم الزجاجى ينظر الإيضاح ٩٦ .

ورسالته على الأرض . إن خصيصة الإنسان هي الفكر الذى لا تنتهى مجالاته وسبحاته . وبهذا الفكر تتناط عمارة الأرض بكل أبعاد معنى العمارة مادية ومعنوية . والحضارات والثقافات والإنجازات العلمية من أدنى مستوياتها إلى أعلاها هي نتاج هذا الفكر . والأداة التى فطرت فى الإنسان لقولبة المعانى الجزئية ، وإجراء الفكر إلى أعلى مستويات التجريد والتركيب والتعقيد هي اللغة بصور أساليبها التى لا تنتهى ؛ ومن ثم فلا بد أن تظل الأساليب اللغوية للتعبير عن الفكر بكل صورها المنتجة متاحة - مهما كانت متداخلة أو مركبة . والضوابط الإعرابية معوان عظيم على بقاء هذه الأساليب متاحة ؛ لأن هذه الضوابط تتيح التعبير الدقيق عن المعانى وتكيفها مهما دقت الفروق بينها - كما رأينا فى الأمثلة التى عرضناها للمفاعيل وما إليها ، وكما رأينا أن الضوابط الإعرابية تتيح تحريك عناصر الجملة . تقديمًا وتأخيرًا^(١) ، وتتيح الفصل والحذف أحيانًا ، اعتمادًا على ذكاء المتلقى وقدرته على استشفاف المراد (وتقدير) المحذوف تهديدًا بالإعراب واستدلالًا به - وذلك بالإضافة إلى " سنن " استنها العرب فى التعبير ، وفصل العلماء^(٢) ضوابطها . كالتضمين والانتساع والحمل على المعنى^(٣) ... وهذه فيها تيسيرات توازن ما يستقله مهاجمو الإعراب . وهذا كله يحقق أغراضًا فى التعبير عن المعانى . فيحقق للإنسان أن يحافظ على تلك الضوابط والسنن حفاظه على خصيصة الفكر بمستوياتها التى تميزه عن الحيوان .

(١) وأيضًا سبق إلى هذا ينظر كتابنا هذا ص ١١٥ - ١١٦ .

(٢) ينظر فى سنن العربية - الصاحبى لابن فارس ٢٨٩ - ٤٦٢ بانتقاء . واقتبس الثعالبى شرطًا منها فى فقه اللغة وسر العربية .

(٣) عن هذه الثلاثة ينظر الأشباه والنظائر للسيوطى (تح. د. مكرم) الانتساع ٢٩/١ ، التضمين ٢٤١/١ ، الحمل على المعنى ١٠٢/٢ .

٦ - ينبغي أن تبرز هنا بعض الحدود :

أ - ليس من حق أحد أن يحجر على مستعمل اللغة ليلتزم بالأساليب القريبة والجزئية ، أو ليتجنب الأساليب المركبة أو المترابطة ، أو ليهجر سنن التعبير التي يتيحها وجود الإعراب في اللغة . كما أنه ليس من حق أحد أن يهون من شأن وسيلة اتخذتها أمة - منذ أقدم ما عرف من تاريخها اللغوي، ولنحو عشرين قرنا- لتسعف مستعمل اللغة بدليل للعلاقات بين عناصر جملها وللمعاني التركيبية ، دون أن يضيع الوقت والجهد في تأمل يصل به إلى تلك العناصر . أما الذين يرون بعض صور تلك الوسيلة (الإعراب) تعقيدا يُثقلها فمن حقهم أن يلتمسوا سبيلا إلى تيسير تلك الصور، بل إنه من واجب من له أهلية وكفاية للاجتهاد في هذا التيسير ألا يرضى به . ومثل هذا الذي له الأهلية والكفاية يعلم يقينا أن التيسير إنما يقوم على فقه كامل للقواعد ، ثم فطنة ودقة يمكن بهما التخلص من بعض الخلافات والصور الشاذة والنادرة ، ومن تفسير الصورة الواحدة في أكثر من باب دون مقابل في المعنى ، كما يمكن بهما اعتماد الوجه الذي يفسر أكثر من صورة . ومع الإخلاص في الجهد والقصد يكون التوفيق .

٧ - وأخيرا فإنه ليس من حق أحد أن يحتج على أهل لغة بخصائص لغة أخرى ، فإن لكل لغة تاريخها وظروفها وبناءها المتكامل الذي لا يقوم على سوائه إذا اختلفت بعض خصائصها^(١) .

ولله الحمد والمنة

(١) سبق إلى التنبيه إلى هذه العلامة على الجندی ناصف (من قضايا اللغة والنحو)

ثبت المراجع

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى (تصوير / عالم الكتب بيروت. و /
تد. محمد أبى الفضل .
- ٣- أخبار النحويين البصريين للسيرافى / تد.د. محمد إبراهيم البنا / دار
الاعتصام .
- ٤- الأشباه والنظائر للسيوطى / تصحيح طه عبد الرؤوف سعد / تصوير دار
الكتب العلمية ببيروت .
- ٥- الأصول فى النحو لابن السراج / تد عبد الحسين الفتلى / مؤسسة الرسالة.
- ٦- أضواء على الدراسات اللغوية د. نايف خرما .
- ٧- الأعلام للزركلى / دار العلم للملايين .
- ٨- الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى / مركز تحقيق التراث .
- ٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى / تد محمد أبى الفضل / دار الفكر
العربى .
- ١٠- أنوار التنزيل (تفسير) البيضاوى (مع حاشية الشيخ زاده) دار صادر .
- ١١- أوج التحرى ليوسف البديعى .
- ١٢- الإيضاح فى علل النحو للزجاجى / تد.د. مازن المبارك / دار النفائس .
- ١٣- البحر المحيط (تفسير) أبى حيان الأندلسى - دار الفكر .
- ١٤- البسيط (شرح جمل الزجاجى) لابن أبى الربيع / تد.د. عياد التيثتى /
دار الغرب الإسلامى .
- ١٥- بغية الوعاة للسيوطى / تد محمد أبى الفضل / دار الفكر .
- ١٦- البيان والتبيين للجاحظ / تد عبد السلام محمد هارون / مكتبة الخانجى .
- ١٧- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة تد السيد صقر/ دار التراث- القاهرة.
- ١٨- تاج العروس (شرح القاموس) للزبيدى (تصوير) دار مكتبة الحياة .

- ١٩- تاريخ بغداد .
- ٢٠- تاريخ الأدب العربى د. كارل بروكلمان ترجمة د. عبد الحليم النجار و د. رمضان عبد التواب ود. يعقوب بكر / دار المعارف .
- ٢١- تاريخ التراث العربى . فؤاد سزكين ترجمة د. محمود فهمى حجازى و د. عرفه مصطفى وآخرين - جامعة محمد بن سعود.
- ٢٢- تاريخ العلماء النحويين لأبى المحاسن التتوخى / تد. د. عبد القادر الحلو / جامعة محمد بن سعود .
- ٢٣- تاريخ اللغات السامية . إسرائيل ويلفنسون لجنة التأليف والترجمة والنشر / مطبعة الاعتماد .
- ٢٤- التبصرة والتذكرة للصيمرى / تد. د. فتحى على الدين / مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى .
- ٢٥- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدى .
- ٢٦- التطور النحوى للغة العربية برجستراسر ترجمة وتصحيح وتعليق/ د. رمضان عبد التواب/ مكتبة الخانجى ودار الرفاعى.
- ٢٧- تفسير القرآن العظيم ابن كثير .
- ٢٨- التمهيد فى أصول الفقه للكلوذانى / تد. د. مفيد محمد أبو عمشة / مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى .
- ٢٩- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى / حيدر أباد .
- ٣٠- الجامع لأحكام القرآن (تفسير) القرطبى / دار الكاتب العربى (عن طبعة دار الكتب) .
- ٣١- جامع البيان (تفسير) الطبرى/ تد. السيدين أحمد ومحمود محمد شاكر/ دار المعارف .
- ٣٢- حولى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة ٢ سنة ١٤٠٤ - ١٩٨٤.
- ٣٣- الخصائص لابن جنى / تد. الشيخ محمد على النجار/ دار الكتاب العربى.

- ٣٤- خصائص اللغة العربية تفصيل وتحقيق د. محمد حسن حسن جبل / دار الفكر القاهرة .
- ٣٥- دراسات فى فقه اللغة/ محمد الأنطاكى ط٤ / دار الشروق العربى .
- ٣٦- دراسات المستشرقين حول صحة الشعر الجاهلى د. عبد الرحمن بدوى .
- ٣٧- الدر المنثور فى التفسير بالمأثور للسيوطى .دار الفكر بالقاهرة.
- ٣٨- ديوان امرئ القيس .
- ٣٩- ديوان عبيد / تد د. حسين نصار / مصطفى البابى الحلبى .
- ٤٠- ديوان النابغة / تد محمد أبى الفضل .
- ٤١- الرد على النحاة لابن مضاء/ تد د. محمد إبراهيم البنا / دار الاعتصام .
- ٤٢- السيرة النبوية لابن هشام / تد مصطفى السقا وصاحبه / مصطفى الحلبى
- ٤٣- شرح ابن يعش لمفصل الزمخشري / عالم الكتب .
- ٤٤- شرح الرضى شافية ابن الحُاجب تد / محمد محيى الدين وصاحبيه/ مصطفى الحلبى .
- ٤٥- شرح كتاب سيبويه للسيرافى تد د. رمضان عبد التواب وصاحبيه / الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٤٦- شرح ما فيه التصحيح والتحريف .
- ٤٧- شواذ القراءات لأبى عبد الله الكرمانى (مخطوط) .
- ٤٨- الصاحبى لابن فارس تد السيد صقر / عيسى البابى الحلبى .
- ٤٩- صحيح البخارى (كتاب الشعب) .
- ٥٠- طبقات فحول الشعراء لابن سلام / تد الشيخ محمود شاکر/ دار المذنى بجدة .
- ٥١- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تد محمد أبى الفضل / دار المعارف .
- ٥٢- العربية ليوهان فك ترجمة د. عبد الحليم النجار/ مكتبة الخانجي.
- ٥٣- العربية معناها ومبناها د. تمام حسان .

- ٥٤- العقد الفريد لابن عبد ربه تد د. الترحيني .
- ٥٥- فتح الباري لابن حجر العسقلاني / الحلبي .
- ٥٦- الفتوحات الإلهية (تفسير) الجمل .
- ٥٧- فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب / مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- ٥٨- فقه اللغات السامية كارل بروكلمان ترجمة د. رمضان عبد التواب / جامعة الرياض .
- ٥٩- فقه اللغة وسر العربية للثعالبي تد مصطفى السقا وآخرين .
- ٦٠- فهارس كتاب سيبويه للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة / دار الحديث.
- ٦١- الفهرست لابن النديم .
- ٦٢- في الأدب الجاهلي د. طه حسين .
- ٦٣- في الشعر الجاهلي د. طه حسين .
- ٦٤- قراءات الصحابة د. الموافي الرفاعي البيلي (مخطوط) .
- ٦٥- الكتاب لسيبويه تد عبد السلام محمد هارون / دار المعارف .
- ٦٦- الكشف (تفسير) الزمخشري / دار المعرفة بيروت .
- ٦٧- مجلة العرب ١٣٩٥ - ١٣٩٦ هـ .
- ٦٨- مجلة المجلة الأعداد من ١٤٨ إبريل سنة ١٩٦٩م - ١٩٧٠م .
- ٦٩- مجلة المعرفة ج ١٠ فبراير ١٩٣٣ .
- ٧٠- محاكمة فكر طه حسين - أنور الجندی .
- ٧١- المحتسب لابن جنى تد محمد على النجار .
- ٧٢- المحرر الوجيز (تفسير) ابن عطية تد الرحالي الفاروق وأصحابه (قطر).
- ٧٣- المحكم في نقط المصاحف للدائى تد د. عزة حسن / دار الفكر دمشق .
- ٧٤- مختصر شواذ القراءات لابن خالويه .
- ٧٥- مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى تد محمد أبى الفضل / نهضة مصر.

- ٧٦- المزهري في علوم اللغة للسيوطي / تد محمد أحمد جاد المولى وصاحبيه /
تصوير المكتبة العصرية .
- ٧٧- المصاحف لابن أبي داود / دار الكتب العلمية بيروت .
- ٧٨- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية د. ناصر الدين الأسد.
- ٧٩- معجم الأدباء لياقوت / دار الفكر .
- ٨٠- معجم البلدان لياقوت .
- ٨١- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٨٢- مغنى اللبيب لابن هشام / تد محمد محيي الدين عبد الحميد / دار الفكر .
- ٨٣- مفاتيح الغيب (تفسير) الرازي / دار الغد العربي .
- ٨٤- المقتصد (شرح) عبد القاهر إيضاح أبي على الفارسي .
- ٨٥- المقنع في رسم مصاحف الأمصار للداني / تد محمد الصادق قمحاوي /
مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٨٦- من أسرار العربية د. إبراهيم أنيس ط٦ مكتبة الأنجلو المصرية.
- ٨٧- من قضايا اللغة والنحو للعلامة على النجدي ناصف .
- ٨٨- الموشح للمرزباني .
- ٨٩- المنطق الوضعي د. زكي نجيب محمود .
- ٩٠- نحو وعى لغوى د. مازن المبارك .
- ٩١- نزهة الألباء لأبي البركات بن الأنباري تد د. إبراهيم السامرائي / مكتبة
المنار / الأردن .
- ٩٢- نقد الاستغراب في الدراسات اللغوية / د. محمد حسن حسن جبل .
- ٩٣- همع الهوامع للسيوطي (تصحيح) محمد بدر النعساني / مكتبة الكليات
الأزهرية .
- ٩٤- وفيات الأعيان لابن خلكان / تد محمد محيي الدين عبد الحميد .

فہرست

ثبت المحتويات (الفهرس)

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة الطبعة الثانية
٧	التقديم
١١	القسم الأول : الإدعاءات وأدلتها
١٣	أولاً : الإدعاءات
٢٠	ثانياً : أدلة جاحدى أصالة الإعراب ودلالته على المعانى
	القسم الثانى : مناقشة نظرية للإدعاءات
٢٥	ثم إثبات أصالة الإعراب ودلالته على المعانى إثباتاً علمياً
٢٧	الباب الأول : الرد على إدعاء فقدان الآثار القديمة والحديثة للإعراب
٢٩	الفصل الأول : الرد على ادعاء خلو اللغات السامية من الإعراب
	الفصل الثانى : مناقشة الاستدلال بخلو اللهجات العامية الحديثة من
٣٧	الأعراب على أن الإعراب لم يكن فى أى وقت .
٤١	الباب الثانى : مناقشة الدعاوى التى أسست على تشعب قواعد الإعراب ودقتها
	الفصل الأول : الأميور يتعاملون باللغة فطرياً وتلقائياً دون إحساس
٤٣	بتشعب
	الفصل الثانى : القول بقصور عقليات العرب
٤٦	= عنصرية مبنية على نظر فاسد
	الفصل الثالث : تكلف القواعد ثم تطبيقها على العربية
٤٩	= بناء على مستحيلات
	الفصل الرابع : الرد على إدعاء تطبيق القواعد الإعرابية على القرآن
	الكريم بعد التوصل إليها فى أواخر القرن الثانى
٥١	الهجرى .

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس : نشأ النحو وهو علم قواعد الإعراب	٥٧
الفصل السادس : التشعب تشقيق علمى وراءه قواعد كلية محدودة	٦٣
الباب الثالث : شواهد تطبيقية واقعية لأصالة الإعراب ووجوده فى القرآن الكريم منذ أول نزوله وفى عربية القرن السابع الميلادى وما قبله	٦٩
الفصل الأول : شواهد صوتية لوجود الإعراب فى القرآن الكريم فى القرن الأول الهجرى (السابع الميلادى)	٧١
الفصل الثانى : شواهد خطية لوجود الإعراب فى القرآن الكريم منذ نزوله	٩٣
الفصل الثالث : إثبات وجود الإعراب فى الشعر الجاهلى	٩٩
الباب الرابع : دلالة الإعراب على المعانى	١٢٣
الفصل الأول : نوعا المعنى : اللغوى والتركيبى	١٢٥
الفصل الثانى : علاقة المعنى السعوى بالإعراب	١٢٩
الفصل الثالث : علاقة المعنى التركيبى بالإعراب	١٣٩
الفصل الرابع : دلالة الإعراب على المعانى فى القرآن الكريم	١٥٩
الفصل الخامس : هل تغنى القرائن عن التزام الإعراب وعلاماته	١٧١
الفصل السادس : معطيات أخرى للإعراب	١٨٧
الباب الخامس : الحق والرجال	١٩٧
الفصل الأول : النحاة المتقدمون ودلالة الإعراب على المعانى	١٩٩
الفصل الثانى : قطرب صاحب الدعوى الأول	٢٠٩
الفصل الثالث : تفسير شبه قطرب	٢١٥
الخاتمة	٢٢١

تصويب أخطاء

الصفحة	السُطر	الخطأ	التصواب
٤٨	الأخير/ هامش	سيمريد هونكه	سيجريد هونكه
٥٤	١٣	الإعراب بالحروف	فالإعراب بالحروف
٦٠	٢٢ هامش	الخطاب الأخفس	الخطاب الأخفش
٦١	٢١ هامش	والجمل من كتاب	وإحصاء الجمل من كتاب

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع ٢١١٥ / ٢٠٠٠

البربري للطباعة الحديثة

بسيون-غربية ت : ٢٧٤٢٣٧٥